قسم علاقات دولية

جيوسياسة الغاز في شرق المتوسّط

التحديات والرهانات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إنجاز الطالب:

محمد علي سبعون

تحت إشراف:

علي لراري

الرتبة العلمية للأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. بن دادة كلثوم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسة الجلسة
د. جبابلية عبد الحفيظ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ مناقشًا
د. لراري علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفًا ومقرّرًا

السنة الجامعية: جوان 2022-2023 الموافق لـ ذو القعدة 1443- 1444

بســـم الله الرحمـــــان الرحـــــيم

قال تعالى: "ويرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله غفور رحيم."

صدق الله العظيم

المجادلة -الآية (11)

قال رسول الله ﷺ: "من سلك طريقًا يبتغي فيه علمًا، سهّل الله له طريقًا إلى الجنّة".

وقال ﷺ: "اطلبوا العلم ولو كان في الصين".

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ اللذين مهما شكرتهما فلن أفي بما قدماه لي من دعم وجهد وتعب، والسهر والحرص على تأمين متطلبات الحياة، واللذين لم يبخلا عليّ بعطاءهما، وإرشاداتهما ونصائحهما، فهما سندي طوال حياتي بمصاعبها ومتاعبها، في صغيرها وكبيرها، وطوال مسيرتي الدراسية. فاللّهم احفظهما كما رباني صغيرا.

...إلى أخي العزيز الذي أشدد به أزري وأشركه في أمري.

وإلى عائلتي، وأخصّ بالذكر خالاتي اللّواتي دعمنني.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي به تتم الصالحات، الذي لا يخيب من اعتمد عليه، والصلاة والسلام على رسول الله.

أشكر السيّد الدكتور علي لراري على ما قدّمه لنا من معرفة وعلم طوال مشوارنا الدراسي الجامعي والمحاضرات الغنية بالمعلومات المفيدة.

كما أنني ممتنّ إلى السيّد الدكتور حسام حمزة الذي لم يبخل عليّ بنصائحه ومساعدته في إنجاز هذا العمل، ومحاضراته القيّمة.

وإلى من ساعدني ولو بنصيحة.

ملخص الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بتحليل أنماط العلاقة بين المتغير الطاقوي الجديد وهو الغاز في شرق المتوسّط وتداعياته على المنطقة جيوسياسيا واقتصاديا. حيث كان ولايزال شرق المتوسّط يتمتّع بموقع استراتيجي وتجاري مهم، وصراعات تاريخية تمتد إلى ما بعد شرق المتوسّط، لكن الاكتشافات الطاقوية الأخيرة انعكست بشكل مباشر على هذه الصراعات من عدة جبهات في آن واحد.

يركّز موضوع الدراسة على الأهمية التي أضافها الغاز إلى منطقة شرق المتوسّط، وكيف لهذا المتغير أن يحوّل واقع الصراع في المنطقة إلى بعد جديد وهو الحدود البحرية، مع محاولة لفهم العلاقات الدولية التي يغلب عليها الطابع التنافسي. بالاعتماد على نظرية الجيوبوليتيك في تحليل العلاقة بين الطاقة والنزاع بين الدول، وتم توظيف نظرية المباريات لتفسير سلوك الأطراف المتنازعة على الحدود البحرية، وأخيرًا استراتيجيات القوى الدولية كلاعب ثالث في هذه النزاعات.

Abstract:

This study is concerned about analyzing the relational pattern between the new energy variable which is gas in the Eastern Mediterranean, and its geopolitical and economic repercussions on the region. While The Eastern Mediterranean was and yet is of high strategical importance and a commercial hub with historical conflicts that goes beyond the area of research, the recent developments of gas discovery have manifested itself directly in the region’s conflicts on different fronts simultaneously.

Besides, this study focuses mainly on how gas is an added value in the Eastern Mediterranean, in addition to being the variable that has transformed the realpolitik of the conflictual area into a new dimension, a maritime conflictual area, thus trying to understand the competitive prevailing status of the international relations thereof. Therefore, In the aim of trying to analyze the relation between energy and the conflict among states by taking the geopolitical theory into consideration, as well as applying the games theory to the behavioral controversial sides on the maritime borders. last but not the least, the policies of international powers as third player in the area.

الفهرس:

المحتوى	الصفحة
مقدمة.	2
الفصل الأول: الدراسة النظرية والمفاهيمية لشرق المتوسّط.	**11**
المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للغاز في شرق البحر المتوسط.	12
1. أهمية شرق البحر المتوسّط الجيوسياسية.	12
2. اكتشافات احتياطي الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسّط.	16
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للجيوبوليتيك والنزاع في شرق المتوسّط.	22
1. الجيوبوليتيك كمفسر للعلاقات الدولية في شرق المتوسّط.	22
2. نظرية الخيار العقلاني في تفسير النزاع في شرق المتوسّط.	26
3. المفاهيم المتعلقة بالنزاع في شرق المتوسّط.	28
خلاصة الفصل الأول.	30
الفصل الثاني: الغاز في شرق البحر المتوسط والتعددية الصدامية.	**32**
المبحث الأول: انعكاسات اكتشافات الغاز على النزاعات على الخطوط البحرية.	33
1. النزاع على الحدود البحرية في حوض الشام.	33
2. النزاع التركي- القبرصي اليوناني والاتفاق المصري-القبرصي-اليوناني والصهيوني.	38
المبحث الثاني: طموحات دول الإقليم وخيارات التصدير.	46
1. إمكانيات نقل احتياطات الغاز- أنبوب غاز العرب-.	46
2. خطوط أنابيب التصدير نحو أوروبا.	49
خلاصة الفصل الثاني.	53
الفصل الثالث: استراتيجية الدول والقوى الدولية في شرق المتوسط.	**55**
المبحث الأول: سياسات دول الاقليم في شرق المتوسط.	56
1. منتدى غاز شرق المتوسط واستراتيجية الكيان الصهيوني في شرق المتوسّط.	56
2. الاتفاق التركي-الليبي وعقيدة تركيا في شرق المتوسّط.	60
المبحث الثاني: سياسات القوى الدولية في شرق المتوسط.	68
1. سياسات الاتحاد الأوروبي وإيطاليا الشريك الاستراتيجي لدول شرق المتوسّط.	68
2. سياسات روسيا في شرق المتوسّط.	73

3. سياسات الولايات المتحدة في شرق المتوسّط.	75
خلاصة الفصل الثالث.	77
خاتمة.	80

مـــقدمـــــة

الفصل الأول: الدراسة النظرية والمفاهيمية لشرق المتوسّط

لطالما كان هاجس ندرة الموارد الطبيعية هو ما شغل القادة والقياصرة والأباطرة على مدى قرون عديدة، لدرجة أن كان البحارة يخرجون لاستكشاف بقاع العالم أملاً في إيجاد أراضٍ أخرى، والعودة بما أمكن إيجاده من ثروات، وكان شرق المتوسّط معبرًا للوصول للنصف الثاني من الكرة الأرضية، وملتقى القارات الثلاث آسيا، إفريقيا وأوروبا.

في القرن الماضي، كان الجزء الشرقي للبحر الأبيض المتوسّط حبيس الصراعات التاريخية بين دول الإقليم والحركة الاستعمارية والتدخلات الأجنبية للسعي وراء النفوذ الجغرافي والمساحات الجيوبوليتيكية، حيث أنّ الطاقة وخاصة النفط كانا يشكّلان الجانب الاقتصادي من التحرّر في تلك الحقبة التاريخية. إلا أنّ شرق المتوسّط كحوض لم ينل درجة اهتمام كبيرة بحجم الشرق الأوسط الذي كان بفعل الاستعمار والحركة التجارية وبعدها الاكتشافات النفطية محلّ أنظار العالم. بعد اكتشاف كميات الغاز الطبيعي في مطلع الألفينيات، أُصدر التقرير الجيولوجي الأمريكي عام 2010 الذي أبشر عن وجود احتياطات غاز طبيعي تقدر بحوالي 122 تريليون قدم مكعّب في المنطقة، تلته اكتشافات مسّت كل من سواحل فلسطين المحتلة وقطاع غزة، ومصر قبالة ساحل جزيرة سيناء في حوض دلتا النيل، وسواحل جزيرة قبرص. وبالفعل من عام 2009 فما فوق، أصبح للمنطقة بعدًا جيوسياسيًا آخر لم يكن من قبل رغم الاكتشافات في حوض دلتا النيل في ستينيات القرن الماضي، حيث كانت ولاتزال الطاقة مورد نادر يتنافس عليه الدول، كبيرها وصغيرها.

وكان الصراع هو النمط السائد على العلاقات الدولية في شرق المتوسّط، وذلك راجع إلى التعقيد التي تعرفه القضايا ومنها فلسطين ومعها لبنان مقابل الكيان الصهيوني التي تعد من أعقدها في المنطقة والعالم، ومنها دون شكّ الصراع الآخر التركي-اليوناني. إلى جانب الرهان الطاقوي الجديد الذي بسط واقعًا جديدًا من العلاقات الدولية في المنطقة، بين من استطاع كسب القوة بمعنى إنتاج الطاقة والاكتفاء ذاتيًا، وبين من يسعى للدخول في النادي الطاقوي حتى ولو لم تهبه الطبيعة الجغرافية إلا القليل، وبذلك أصبحت موارد الطاقة أحد المتغيرات المركزية في الساحة الدولية للمنطقة.

ومع أنّ الطاقة من رحم الطبيعة، إلا أنها أسدلت الستار على مجموعة من التحولات في شرق المتوسّط، منها ما أفضى إلى التعاون بين الدول التي وحّدت المصلحة المشتركة توجهاتها السياسية، على خلاف تركيا التي رفضت التقسيم للحدود البحرية، وذلك لفارق المساحات البحرية الموجود بين الجزر والحدود البحرية المتاخمة لها على الرغم من الاعتماد على القانون الدولي للبحار في التقسيم.

باتت منطقة شرق المتوسّط كغيرها من المناطق والأقاليم عرضة للاستغلال الأجنبي، فالدول الكبرى هي الأخرى فاعل في هذه المساحة الجغرافية وذلك لما يكنّ لها من أهمية جيوسياسية على الرغم من بعده الجغرافي، إلا أنّ ذلك لم يمنعهم من تخطي الحدود المادية إلى تشكيل حدود افتراضية تجاه فواعل أخرى. إذن فالغاز أضحى عامل قوة في المنطقة، أيّ لم تعد المعايير العسكرية هي فقط من تحدّد نمط التفاعل بين الدول وإنما القوة الاقتصادية هي الأخرى دافع لبروز النزاعات الدولية.

تحديد منطقة الدراسة:

المجال الجغرافي:

تركّز الدراسة على منطقة شرق المتوسّط، من هضبة الأناضول تركيا شرقًا، والشام الذي يضم كل من سورية، لبنان وفلسطين المحتلة جنوبًا، ثم جزيرة سيناء مصر إلى حدّ ليبيا في جزئها الشرقي واليونان في الشمال غربًا، بما فيها الجزر والمضائق. تعدّ هذه المنطقة امتداد للحيز الجغرافي الجيوستراتيجي الأكبر هو الشرق الأوسط.

المجال الزماني:

تنطلق الدراسة مع اكتشافات الغاز عام 1999 وتدرس التطورات في سياق العلاقات الدولية للمنطقة إلى غاية 2021 كآخر عام في الخط الزمني للدراسة. هذا الخط الزمني يساعدنا على متابعة أهم الأحداث للحقبتين السابقتين.

أهمية الدراسة:

لابد لكل دراسة أن يكون لها نقاط قوة تجعل الباحث مهتما بالبحث في الموضوع والكشف عن الجوانب المهمة والحساسة في نفس الوقت، وبما أنّ موضوع الدراسة يضمّ المورد الطبيعي الغاز كمتغير مستقل في شرق المتوسط وهو المتغير التابع، تكمن أهمية الدراسة:

- من خلال الملاحظة فإنّ الحروب في العالم أغلبها كانت إمّا من أجل بسط النفوذ والتمدّد إلى المساحات المائية، أو من أجل الظفر بالموارد التي تكون نادرة ولهذا يصعب تقاسمها إلا بالقوة.
- كانت ولاتزال الطاقة محور الرهان الجيوبوليتيكي لأوروبا خاصة والغرب عمومًا، وهو ما دفعهما لتبني سياسات تتخطى الحدود الطبيعية.
- تبرز الدراسة ما يحمل البحر الأبيض المتوسّط من أهمية، سواء التاريخية المرتبطة بالصراعات أو حتى الجيوبوليتيكية باعتبار القوى الكبرى والإمبراطوريات كانت تحاول الامتداد إلى المتوسّط أو كانت بالفعل تطلّ عليه.
- شرق البحر المتوسّط عبارة من منطقة محتدمة بالصراعات عبر الزمان، لهذا فإن منطقة الدراسة تشهد نزاعات جيوبوليتيكية بين الفينة والأخرى وذلك لعدة عوامل منها العامل والمتغير الجديد الغاز.
- لطالما كانت هناك علاقة ما بين الشمال والجنوب في البحر المتوسّط وهو ما جعل هذا الحوض عن غيره يتميز بالحيوية والديناميكية، وهذه الدراسة تعطي جانبا من أهمية لهذه العلاقة وكيف تكون المتغيرات الجديدة إضافة لها.
- تحاول هذه الدراسة التوفيق ما بين الجانب الجيوسياسي للمنطقة ومتغير الطاقة الجديد.
- تحاول هذه الدراسة التقريب بين النظري (أهم ما جاء من اتفاقيات ترسيم الحدود) والواقع الجيوبوليتيكي للمنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

لاختياري هذا الموضوع أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، وهي:

أ. الأسباب الموضوعية:

- الموضوع حديث النشأة مع التطورات السياسية التي حدثت في المنطقة، وهذه الأخيرة تعد ملحقا للشرق الأوسط.
- لا يزال الغاز مصدرا أساسيا للثروة لأغلبية الدول في العالم والدول في البحر المتوسّط، لكن تفاعل السياسة مع هذا المورد أنتج لنا أحداث من الضروري دراستها.
- الحرب في أكرانيا، أنتج لنا متغيرات جديدة منها الأمن الطاقوي وكيفية التعامل مع الضغوطات الدولية، ما طرح العديد من التساؤلات حول إمكانية استيراد الغاز من الشرق الأوسط وشرق المتوسّط.

ب. الأسباب الذاتية:

- إنّ الطاقة في البحر المتوسّط من المتغيرات الأساسية خصوصا وأنها تشكل محور العلاقات مع ضفتي البحر والمنافسة على السوق الأوروبية.
- صعود قوى إقليمية مثل تركيا والتي هي أكبر منافس في المنطقة على الرغم من عدم امتلاكها للثروات الطبيعية إلا أنّ موقعها الجغرافي إضافة إلى أنها تشكل نقطة تواصل استراتيجي بين الشرق والغرب، وسياستها في تحقيق التوازن في علاقاتها مع دول المنطقة والدول الكبرى مثير للاهتمام.
- اهتمامي بالجيوبوليتيك عموما والتفاعلات الراهنة في الساحة الدولية هو ما أثار فضولي حول موضوع الدراسة.

صعوبات الدراسة:

- انتقاء المراجع من حيث الدقة والجودة العلمية أغلبها أجنبية، وقليلة هي باللغة العربية.
- غزارة المقالات والتقارير حول الموضوع مقابل الكتب، ما يجعل الدراسة علميًا أكثر تحيزًا، خصوصا مع تعددية الأطراف.
- أغلب الدراسات تعتمد على السيناريو وتحليل الإحصاء في تقريب زاوية النظر، ممّا يدل على أنّ الموضوع مازال جديد على الرغم من مضي عقدين من الاكتشافات.
- لا تزال هناك احتمالات ومتغيرات جديدة قد تدخلت على الساحة الجيوبوليتيكية، نظرا لديناميكية منطقة الدراسة.

أدبيات الدراسة والدراسات السابقة:

- كتاب لزهراء عباس هادي حول "**الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسّط**" سنة 2021:

انطلقت الكاتبة من السؤال، هل تؤثر الطاقة في الأهمية الجغرافية السياسية (الجيوبوليتيكية) لمنطقة شرق البحر المتوسّط؟ وهل أثّر وجود الطاقة في طبيعة الصراع الإقليمي والدولي في منطقة الدراسة؟
وبالاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي، تناول الكتاب في فصوله الأربعة عدة محاور، استهلت بالأهمية الجغرافية وما يحيط بمنطقة الدراسة من تضاريس ومساحات جغرافية التي تتميز بها. ثم لتتطرق إلى خلفية اكتشافات الغاز التي تعود إلى سنة 1999 في المنطقة وتواريخ اكتشاف حقول الغاز في البلدان التي تم عملية التنقيب في سواحلها، كل بلد على حدا، حتى أنها مست بلدان مثل سوريا ومجريات الأزمة التي حالت دون ذلك واليونان. كذلك فيما يخصّ المسألة القانونية وكيفية استحداث قانون البحار لعام 1982، وبالتالي التطرق إلى الصراعات القائمة في المنطقة والتي تدور حولها الدراسة، كل حالة على حدا. ليتمّ في الأخير، عرض عدّة سناريوهات تمسّ جانب التصدير، واحتمال التعاون في المنطقة وغيرها كإعادة ترسيم الحدود وسيناريو الصراع الذي يبقى مفتوحًا.
لم يعد الكتاب بنا إلى أولى الاكتشافات عن الغاز في شرق المتوسّط والتي تعود جذورها إلى القرن الماضي والتي بفضله كانت مصر من أبرز مصدري الغاز في المنطقة، على غرار أنه لم يذكر ما حدث بعد الاتفاق التركي-الليبي وهو منتدى غاز شرق المتوسّط الذي هو الآخر مهم في تحليل مجريات الأحداث.

- دراسة لوليد خدوري حول "**غاز شرق البحر الأبيض المتوسط :الواقع والتوقعات**" سنة 2011:

تعرضُ الدراسة اكتشاف مكامن الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسّط. تطرّق الكاتب فيها إلى اكتشافات الغاز في كل بلد على حدا، حيث بدأت الدراسة عند أولى الاكتشافات في مصر، لتنتهي بقبرص. تناول الكاتب فيها أيضًا بشكل موجز ملامح النزاعات البينية بين الدول وتكلم عن أبرز الشركات الأجنبية التي تملك حقوق التنقيب في حدود كل بلد على حدا. مشيرًا في الأخير، إلى أنّ هذه الاكتشافات طرحت واقعًا جديدًا من الصراع العربي-الصهيوني، وزادت الأمورَ تعقيدًا في المنطقة المضطربة.

- أطروحة دكتوراه لأحمد زكريا الباسوسي،"**تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي :دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط**" سنة 2018:

تتّخذ هذه الدراسة من المتغيرين أمن الطاقة والصراع الدولي كمفتاحين للمشكلة البحثية، كيف أثّرت تهديدات أمن الطاقة واكتشافات حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط على تأجيج الصراع الدولي في المنطقة؟
حيث بدأ الباحث بذكر كل ما يتعلق بالغاز في شرق المتوسّط، وسياسات الدول المحلية والبنى التحتية المتاحة لنقل الطاقة بين الدول العربية. لينتقل فيما بعد إلى اكتشافات الغاز والشركات القائمة بالتنقيب في منطقة الدراسة. تتطرّق الدراسة كذلك في الفصل الثاني إلى الصراعات الدولية في المنطقة ودراسة كل حالة بتفصيلٍ وعمق، ليصل في الفصل الرابع والأخير إلى دراسة سبل التعاون في المنطقة في ظلّ الصراعات

التي يرى فيها الباحث أن التعاون فيها ممكن مع السياسات الراهنة بين الدول، وما للقوى الدولية من حسابات في المنطقة من خلال البعد الطاقوي والشراكات التي تجمعها مع دول المنطقة.

- دراسة لحكيم درويش، لورا القطيري وبسام فتّوح حول "**غاز شرق المتوسّط: نقطة تحوّل من أيّ نوع؟**" سنة 2012[1]:

تنطلق الدراسة من الحجة (أو بالأحرى الفرضية) التالية، بحلول عام 2020 هناك احتمال كبير أن يكون غاز شرق المتوسّط نقطة تحوّل بالنسبة لأنظمة الطاقة المحلية على غيرها من أسواق الغاز الإقليمية والدولية.

تناولت الدراسة اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسّط منذ 2009، بين كل من قبرص والكيان الصهيوني وكذلك مصر. عالجت الدراسة الخلفية التاريخية لموارد حوض الشام والاحتمال الكبير أن تكون نقطة تحول في اقتصادات دول المنطقة من حيث التوريد والعائد المالي. من جهة أخرى، وبإيجاز، تم التطرق إلى النزاعات الجيوبوليتيكية والطبيعة السياسية المعقدة للمنطقة وتأثير ذلك على مردود تطوير الغاز وتسعيره في الأسواق المحلية. لكي يتم في الأخير، التعرض لكميات الغاز وتلبيتها للسوق المحلية وكيفية تسعير السوق وفقًا للسوق الدولية (العالمية)، وتخصيص نصيب منه للتصدير للأسواق الخارجية.

استنتجت الدراسة، أن هذه الاكتشافات أدت إلى تحويل مظهر المنطقة، وكيف لها أن تحقق اكتفائها الذاتي من خلال الاحتياطات المكتفة، غير أن المنظر الجيوبوليتيكي والدينامية السياسية هو ما يضع حاجزا أمام تطوير هذه الحقول واستغلالها. وبما أن خيار تسييل (تمييع) الغاز الطبيعي هو الأنسب، تبقى هناك تحديات البنى التحتية، ومدى إمكانية نقل الغاز. وعلى الرغم من كون غاز شرق المتوسّط له إمكانية أن يكون مورد جديد لأوروبا، إلا أنه ليس من المحتمل أن يصبح نقطة تحول في الأسواق العالمية.

يبدأ التحديد الزمني لاكتشافات الغاز في هذه الدراسة من عام 2009، مع أنّ الاكتشافات عن مورد الغاز كانت قد بدأت في القرن الماضي.

المناهج المعتمدة في الدراسة:

- منهج دراسة الحالة:

تم الاعتماد على هذا المنهج نظرا لأن موضوع الدراسة له وحدات غير منسجمة، مع عوامل جغرافية وأخرى سياسية تجعل من الدراسة فريدة من نوعها، فكل حالة من حالات الدراسة تتميز بمحددات لا تجعلها تقارن بحالة أخرى في نفس المنطقة، ما وجب التطرق إلى كل نزاع على حدا بتفاصيله وخلفيته، لنصل إلى الأسباب التي أدت إلى الوضع الحالي في شرق المتوسّط ككلّ.

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها. فمنهج دراسة الحالة يقتضيه التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كان فرد أو نظام سياسي أو دولة أو

[1] Hakim Darbouche, Laura El-Katiri and Bassam Fattouh, "**East Mediterranean Gas**: what kind of a game-changer?", (**The Oxford Institute for Energy Studies**, NG 71), December 2012.

حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة.[1]

هذا المنهج يتضمن مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي[2]:

1. ينبغي أن يسعى الباحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.
2. ينصبّ اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.
3. النظر إلى الوحدة على أنها كلٌّ مترابط، أي نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه أو وطيفية أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء وتسمى قاعدة الطابع الكلي للوحدة.
4. إبراز الأحداث الأكثر تأثيرًا في الوحدة، سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع التطوّر التاريخي لها من حيث نشأتها وتطوّرها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر فقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.
5. ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

- المنهج التاريخي:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتوضيح الخلفية التاريخية وهي الصراع على حالات النزاع الموجودة في منطقة الدراسة، فمن أجل الوصول إلى الأسباب الحقيقية للنزاع من الضروري الرجوع إلى الأحداث السابقة في الماضي واحداثيات مختلفة شكلت نسقًا عامًا مختلفًا.

يمكن أن نستخدم المنهج التاريخي في استعادة الوضعية التي حدثت فيها أزمة، أو الظروف التي حدث فيها انفراج أو تحالف، صراع، والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل السائدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن من خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمت تلك الأحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة. إلا أن الحادثة التاريخية متميّزة بفرديتها وذاتيتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقًا. [3]

تبرير الخطة:

محاولة منا للإجابة على المشكلة البحثية، ارتأينا إلى العمل وفق لهذه الخطة المقسمة على ثلاثة فصول كل منها يتناول جزءا معينا متتابعًا، لتحليل المعطيات والإلمام بأهم ما جاء من تطورات في موضوع الدراسة:

بما أنّ الموضوع يتناول الجيوسياسية كمحدد والغاز كمتغير في شرق المتوسّط، فكان حريّا بنا الاستهلال في الفصل الأول بما يحيط بمشكلة الدراسة نظريًّا ومفاهيميًّا، إذ تم التعريف الجغرافي بشرق المتوسّط وكل ما يعتريه من مميزات جيوسياسية، ثمّ أهم ما اكتشف في المنطقة من غاز، والكميات المعلنة عنها من الغاز للوصول إلى ما يعني ذلك للمنطقة. هذا وتم التطرّق إلى الجانب النظري للدراسة بتعريف الجيوسياسة وفرعها

[1] محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات"، **الجزائر97**، ص 87.

[2] محمد شلبي، المرجع نفسه، ص 88.

[3] محمد شلبي، المرجع نفسه، ص 57-58.

الجيوبوليتيك، وأهم النظريات المتعلقة بها من حيث تأثير الجغرافيا على السياسية، بالإضافة إلى تحديد بعض المفاهيم ليساعد في فهم ما جاء في سياق الدراسة.

لنتابع في الفصل الثاني، كيف أثّرت الاكتشافات عن الطاقة على العلاقات بين دول المنطقة خاصة الصراعات بين لبنان والكيان الصهيوني وبين فلسطين المحتلة (قطاع غزة) والكيان الصهيوني، وكذلك الصراع التركي القبرصي واليوناني، ليمكننا من فهم كيف النزاعات على ترسيم الحدود البحرية وعلى رسم خريطة المنطقة من جديد. أما بالنسبة للطاقة، لا يمكن استغلالها من دون وجود خطوط أنابيب، كما قال الخبير صحبت كاربوز "**الاكتشافات ليس لها معنى إذا ما تم تحويل الاحتياطيات بعد ذلك إلى قدرات إنتاجية**"[1]، وبالتالي تم معالجة إمكانية نقل الغاز وأهم معوقات تصديره، والطرق المتاحة لذلك.

هذا يقودنا للفصل الثالث والأخير، أين تم التوسّع في استراتيجيات الدول والذي يعتبر أساسا لفهم طبيعة التفاعلات في المنطقة، من سياسات الدول الإقليمية التي اتخذت أحلافا كان لابد من تحليل سبب وجودها، على غرار التنافس في المنطقة الذي اتخذ أشكالا عديدة. لننتقل إلى سياسات الدول الأوروبية من الاتحاد الأوروبي إلى إيطاليا، ثم روسيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، لما يمدّها من صلة (جيوبوليتيكيًّا) كفواعل مؤثر في هذه المنطقة وذلك راجع للأهمية الجغرافية التي يحوزها هذا الحوض وموضع الأحلاف فيه.

مشكلة البحث:

علاقة الطاقة بالدول تجمعها الكثير من مجرد إنتاج وتوزيع، فالطاقة هي أبرز المحددات الرئيسية اليوم في تقدير العلاقة بين الدول وحجم ترابطها وتكاملها، وفيما يخص الطاقة في شرق المتوسّط وتأثيرها على المنطقة، نطرح السؤال ومنه التساؤل الآتي:

كيف أثّر اكتشاف الغاز في منطقة شرق البحر المتوسّط على العلاقات الدولية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأهمية المضافة لاكتشاف الغاز في شرق المتوسّط؟
- ما هي العلاقة السببية للغاز في ظهور أنماط التعاون والتنافس بين دول شرق المتوسّط؟
- أيّ دور للقوى الدولية في منطقة شرق المتوسّط؟

الفرضيات:

الفرضية الأساسية:

كلما زاد التنافس والتشاحن بين دول المنطقة كلما كانت المكاسب أقلّ، والعكس صحيح، كلّما كان هناك تقارب في وجهات النظر والميل للتعاون أكثر كلما زادت المكاسب.

الفرضيات الفرعية:

- اكتشافات احتياطي الغاز في شرق البحر المتوسّط أضافت للمنطقة بعدًا جيوسياسيًا جديدًا.

[1] Luca Baccarini, Sohbet Karbuz, « Découvertes de gaz en Méditerranée orientale : quels lendemains ? », **Revue Internationale et Stratégique,** (IRIS editions : N°104. PP. 113 – 122). 2016/4, p 116.

- كان للغاز سببًا في الزيادة من حدة التنافس بين دول وتعزيز فرص التعاون بين دول أخرى حول ترسيم الحدود البحرية.
- للقوى الدولية الفاعلة في شرق المتوسّط دور في تعقيد العلاقات بين دول المنطقة.

الفصل الأول: الدراسة النظرية والمفاهيمية لشرق المتوسّط

الفصل الأول: الدراسة النظرية والمفاهيمية لشرق المتوسّط

يتطرق الفصل الأول إلى كل ما يخصّ جيوسياسة حوض شرق البحر المتوسّط وما يعتريه هذا الحوض من أهمية سواء التاريخية منها أو الاقتصادية، بما يعني ذلك السواحل ذات الموقع الجيوسياسي والتي كانت دافع للتدخّل الأجنبي وكذلك الجزر والمضائق لما لها من أهمية سواء على مستوى الملاحة والطرق البحرية والتجارية، كلّ هذه المحددات تجعل من بحر المتوسّط عموما وشرق المتوسّط كحوض استراتيجي حيوي.

نحاول في هذا البحث الوقوف على ميزات هذا الحوض وأهم مسببات بروزه كمنطقة جيوسياسية بالإشارة إلى أن شرق المتوسّط لم يكن يحظى بتلك الأهميّة أو المنافسة مثل منطقة الشرق الأوسط والتفاعلات الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية) الملتهبة، أو النزاعات في البحر الأسود بين القياصرة الروس، فرنسا والإنجليز والدولة العثمانية قديمًا في القرن 19، وما يسمى بـ"أوراسيا".

كما سنحاول التطرّق إلى أهم الاكتشافات عن مورد الغاز، وماهي البلدان المعنية بهذه الاكتشافات وماذا تعني لها مستقبلا سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي. دون أن ننسى أهم النظريات الجيوبوليتيكية، وأين يقع حوض شرق المتوسّط في المخيّلة الجيوبوليتيكية للجغرافيين الكلاسيكيّين، ونظرية اللّعب لفهم هذا الاحتدام الجيوبوليتيكي.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية) لحوض شرق بحر المتوسّط

يتميّز البحر الأبيض المتوسّط في العديد من النواحي بالقرب الجغرافي، وربطه بين الدول على طول الحوض بقسميه الشرقي والغربي، واللذان لاتزال أهميّتهما تبرز إلى حدّ الساعة، فكونهما المكان أين تنازعت عليه قوى كثيرة مرت على مرّ التاريخ، لا تزال تلك الذاكرة لأن الأحداث لا تنتهي، ونحن بصدد دراسة قسمه الشرقي التي كشفت الطبيعة الجغرافية عما كانت تزخر به منذ سنوات، لذا حريّ بنا عرض الأهمية الجغرافية لهذه المنطقة ضمن مفهوم الجغرافيا السياسية، والمورد الجديد (القديم) الذي برز على السطح.

المطلب الأول: أهمية شرق البحر المتوسّط الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية):

الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، أو "البحر العظيم" - البحر الأبيض المتوسط-كما يسميه دايفيد أبو العافية (David Abulafia) (2011)، هو فضاء جيوسياسي غير متجانس ومعقد. تتقاطع هنا القارات والحضارات والأديان والطرق التجارية الأفريقية والآسيوية والأوروبية. لا عجب أن القوى الدولية والإقليمية أَولت هذه المنطقة اهتماما كبيرا وتنافست لفرض تخيّلاتها الجغرافية والسياسية عليها.[1]

غالبًا ما يُنظر إلى البحر الأبيض المتوسط على أنه يضمّ جزءًا غربيًا وشرقيًا على أساس الاعتبارات الجغرافية، السياسية أو الاستراتيجية. يقع شرق البحر الأبيض المتوسّط "شرق 20 درجة خط الطول". وبالتالي فهي تشمل دول قبرص ومصر واليونان، فلسطين، الاحتلال الصهيوني ولبنان وليبيا وسوريا وتركيا. ومن المحتمل أن يضاف إلى هؤلاء "الدولة الإسلامية"، التي أعلنت نفسها "الجمهورية التركية لشمال قبرص" وغزة. تعتبر الدول "الساحلية" -سياسيا- بشكل عام على أنها تشمل الأردن والسلطة الفلسطينية. في هذا المنعطف التاريخي، نظرًا لمبادراتها الإقليمية وأهميتها للتطورات الإقليمية، من المحتمل أن تكون الدول الأساسية في شرق البحر المتوسط هي قبرص ومصر واليونان وفلسطين المحتلة (لبنان وسوريا) وتركيا.[2]

على عكس حالة البحر الأبيض المتوسط ككل، تُظهر بلدان شرق البحر المتوسط درجة أكبر من التماسك، على الرغم من وجود تباينات، غالبًا ما تكون مهمة. الاختلافات الشديدة في الحجم الإقليمي التي تظهر في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا توجد بالتأكيد إلى هذا الحد. مصر وتركيا هي القيم المتطرفة من حيث عدد السكان بحوالي 100 و80 مليون على التوالي لكن الدول الأخرى أكثر قابلية للمقارنة. فقط اليونان وقبرص لديهما أغلبية سكانية أرثوذكسية شرقية ويتمتعان بالعضوية في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. الاحتلال الصهيوني فقط هو ذات أغلبية يهودية، في حين أن البقية لديها أغلبية واضحة من السكان المسلمين. مع عدم وجود دولة تتجاوز 35000 دولار أمريكي ومعظمها في نطاق 11000 - 20000 دولار.[3]

تضمّ منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط ثمانية أحواض كبيرة (حوض قبرص، مرتفع إراتوستينيس، ميناء مدينة اللاذقية، حوض الشام، حوض يهودا، حوض دلتا النيل، المقاطعة العربية الغربية ومقاطعة زاغروس)،

[1] Emile Badarin, Tobias Schumacher, "The Eastern Mediterranean Energy Bonanza: A Piece in the Regional and Global Geopolitical Puzzle, and the Role of the European Union", (**DeGruyter OLDENBOURG,** Vol. 70, No. 3, pp 414-438), (October 2022), pp 414-415.

[2] Aristotle Tziampiris, "The New Eastern Mediterranean as a Regional Subsystem". Aristotle Tziampiris, Spyridon N. Litsas (Eds.), "**The New Eastern Mediterranean** Theory, Politics and States in a Volatile Era", (Springer, Ed. 1, 2019), p 23.

[3] Aristotle Tziampiris, Spyridon N. Litsas (Eds.), ibid, p 23.

مع ظهور معظم الإنتاج للهيدروكربون تاريخيا في حوض دلتا النيل، المنطقة العربية الغربية ومقاطعة زاغروس. يقع معظم حوض دلتا النيل داخل المياه الإقليمية لمصر.[1]

كما يغطي حوض بلاد الشام ما يقرب من 83000 كيلومتر مربع (km^2) من شرق البحر الأبيض المتوسط. يحدّ المنطقة من الشرق منطقة تحويل بلاد الشام، ومن الشمال صدع طرطوس، ومن الشمال الغربي بجبال إراتوستينيس البحري - تحت سطح البحر بالقرب من جزيرة قبرص -، ومن الغرب والجنوب الغربي حدود مقاطعة دلتا النيل المخروطية، وفي الجنوب بحدود الهياكل الانضغاطية في سيناء. من الناحية الجيوبوليتيكية، تمثل مقاطعة حوض الشام المنطقة تحت سطح البحر التي تمتد من مصر شمالًا إلى تركيا، بما في ذلك فلسطين المحتلة، قبرص ولبنان وسوريا.[2]

خريطة 1: الجزء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط:

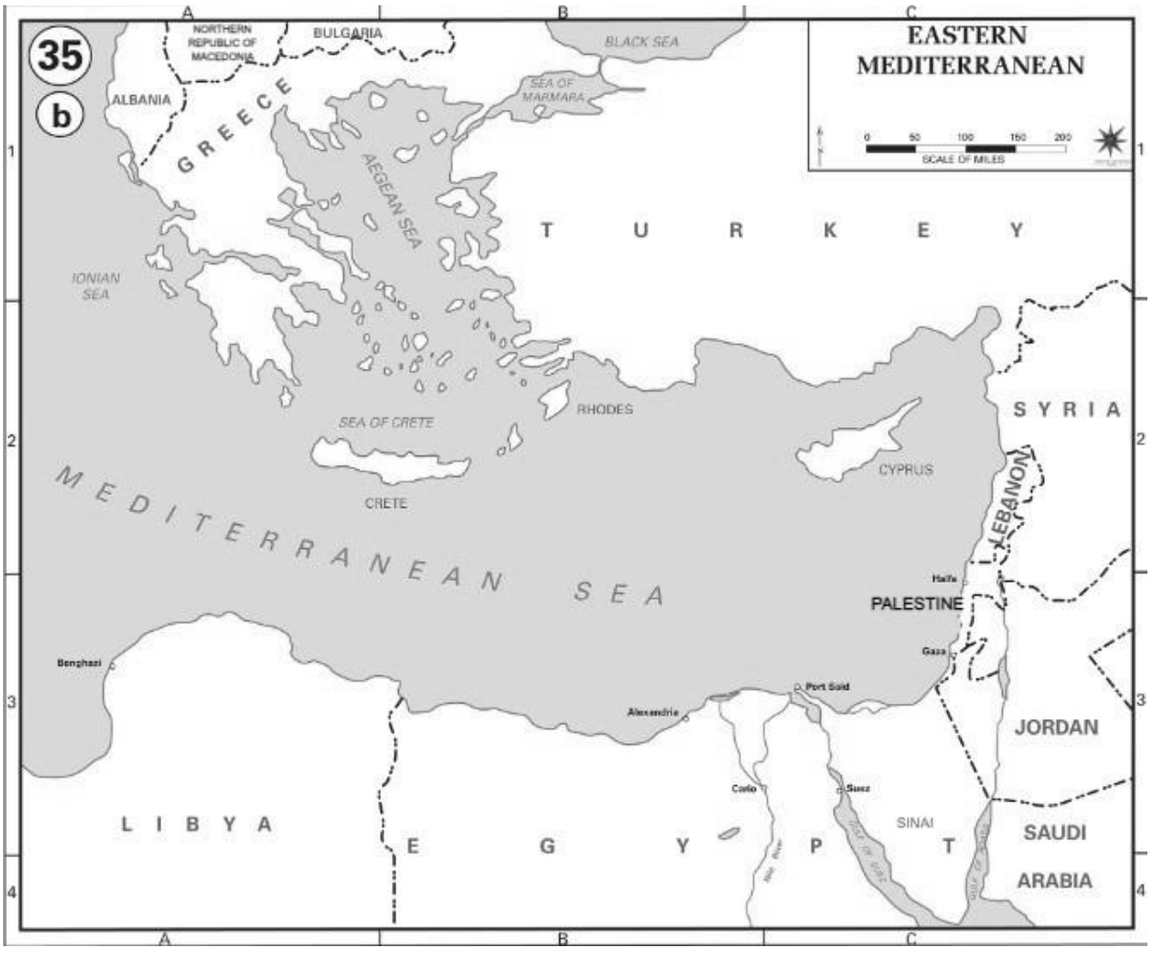

من تعديل الطالب عن المصدر: http://rb.gy/pq59s

الخريطة تبين الدول التي تقع في الجزء الشرقي من البحر المتوسط مع أهم المواقع المائية والجزر بما فيها قناة السويس التي تعتبر من أهم القنوات التجارية وجزيرة قبرص.

تاريخيا، كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك الجزء الشرقي) لفترة طويلة منطقة موحّدة، ممّا أدى إلى مستوى عالٍ نسبيًا من التوفير المنسّق للأمن البحري من قبل كل من الجهات الفاعلة المحلية والعالمية.

[1] Shaul Zemach, "Israel's Exploitation of Hydrocarbons: Status quo or Quo vadis?", in, Angelos Giannakopoulos, "Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?", **The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies**, No. 8, (February 2016), p 65.

[2] Shaul Zemach, p 65.

ومع ذلك، بحلول منتصف القرن التاسع عشر، أصبح الأمن البحري في الشرق الأوسط مجزأً، بعد أن انقسمت القوة الموحِّدة - الإمبراطورية العثمانية - إلى دول قومية مختلفة (وفي الوقت نفسه متنافسة).[1]

وبالحديث عن الجيوبوليتيك وجب الحديث عن أبرز نماذج المفكرين الكلاسيكيين، حيث تُعرِّف الغالبية العظمى من هذه النماذج شرق البحر الأبيض المتوسط كمنطقة ذات أهمية كبرى، حيث قد يكون للتطورات السياسية المتضاربة التي تحدث هناك تأثير عالمي - أيّ أن جميع القوى العالمية أو الإقليمية الرئيسية متورّطة في الشؤون الإقليمية من أجل حماية المتصور سبب وجوده (raison d'Etat). هذه ليست مبالغة، على الأقل، لأن النموذج العالمي الذي اقترحه هالفورد ماكيندر والذي تم تطويره بمزيد من التفاصيل من قبل نيكولاس سيبكمان (N. Spykman) يضع المنطقة المحددة في "الهلال الداخلي أو الهامشي" (Inner or marginal crescent) أو "حافة العالم" (Rimland). تحدّد السيطرة على هذه المنطقة القوة المهيمنة لـ"أوراسيا" وبالتالي تحكم العالم بأسره. ماكيندر نفسه يؤيد البيان المذكور أعلاه من خلال الإشارة بشكل خاص إلى اليونان كدولة "يحدّها الماء وبالتالي يمكن الوصول إليها من خلال القوة البحريّة" وأن "حيازة اليونان من قبل قوة "قلب العالم" (Heartland) العظيمة من المحتمل أن تسيطر على جزيرة-العالم." وغني عن القول أنّ اليونان تشكل جزءًا لا ينفصم عن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط، أو بالعكس، لا يمكن ترسيم المنطقة دون دمج اليونان. الفرضية البارزة لألفريد ماهان فيما يتعلق بالأهمية التي لا جدال فيها عن القوة البحرية بالمقارنة مع القوة البرية تضيف قيمة أكبر لهذه المنطقة بالتحديد.[2]

لا يمكن لأيّ قوة عالمية تتبنى أطروحة ماهان أن تغضّ الطرف عن هذه المنطقة. يشكّل شرق البحر الأبيض المتوسط مركزًا مهمًا للاقتصاد العالمي حيث يتم نقل كمّيات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط عبر قناة السويس أو الأنابيب إمّا إلى أوروبا أو إلى أمريكا. قناة السويس نفسها تشكّل ممرّ عبور عالمي؛ إذ تشكّل 20٪ من إجمالي نقل النفط و30٪ من التجارة العالمية للبضائع عبر هذا الممر المائي. علاوة على ذلك، في الشمال الغربي، يعدّ مضيق الدردنيل الممر البحري الوحيد لروسيا إلى المياه الدافئة، ممّا يجعله نقطة ذات أهمية استراتيجية قصوى.[3]

يعتبر موقع قبرص الجغرافيّ مركزيًا في منطقة شرق البحر المتوسط. وهو ما أشار إليه رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو (Ahmet Davutoğlu)، الدبلوماسي السابق والأكاديمي البارز، في كتابه الاستراتيجي، يميز ويسلّط الضوء تمامًا على القيمة الجيولوجية للجزيرة. يعترف بصراحة بأن:

" أي دولة تتجاهل قبرص لا يمكن أن تلعب دورًا حازمًا في سياسة المنطقة أو عالميًا. لن تكون فعالة في السياسة العالمية لأن هذه الجزيرة الصغيرة تقع في مثل هذا الموقع الجغرافي الذي يمكن أن يؤثّر مباشرة على المواصلات الاستراتيجية بين آسيا و أفريقيا وأوروبا و إفريقيا وأوروبا وآسيا. علاوة على ذلك، (...) فإنّ قبرص مع طرفها الشرقي تشبه سهمًا متجهًا إلى الشرق الأوسط، بينما يشكل مع طرفها الغربي حجر الزاوية في الموازين الاستراتيجية لشرق البحر المتوسط وشمال إفريقيا."[4]

---

[1] Thrassy Marketos., "Eastern Mediterranean Systemic International Regionalism in Process", in, Thrassy Marketos et al, "Geostrategic Alliances in the Eastern Mediterranean and MENA", **SpringerBriefs in International Relations**, (Cham: Springer Nature Switzerland AG), 2022, p 87.

[2] Panayiotis Hadjipavlis, "The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace**",** (**Eastern Mediterranean Geopolitical Review**, Vol. 1, pp 44-60), (Fall 2015), p 46.

[3] Panayiotis Hadjipavlis, p 47.

[4] Panayiotis Hadjipavlis, p 50.

وفي سياق آخر قال أحمد داوود أغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي":

"ترتبط مسألة بحر "إيجة" و "قبرص" -جزيرة-، التي تقع في ساحات التأثر والانتقال في منطقة البلقان والشرق الأوسط، استراتيجيا مع بعضهما البعض ومع قضايا المنطقة الأخرى. وقد أدى ذلك الارتباط إلى أن تتأثّر هاتان المنطقتان بعد انتهاء الحرب الباردة بالأوضاع الدولية المتغيرة. زادت عملية التأثير هذه من أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط كحوض بحري قريب، وبذلك اكتسبت القضايا المتعلقة بحوض شرق البحر الأبيض المتوسط زخما إضافيا ناتجا عن التأثر المتبادل الحاصل بين المناطق المختلفة."[1]

أمّا عن تركيا، ومثلما أشار ماكيندر بشكل خاص إلى اليونان، صنّف بريجنسكي تركيا مؤخّرًا كمحور جيوبوليتيكي - كونها واحدة من بين ستة بلدان - أي دولة "لا تنبُع أهميتُها من قوتها ودوافعها بل من موقعها الحسّاس". وبالتالي، فإنّ البلدين - اليونان وتركيا - اللّذان من الواضح أنهما جزء من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط يُعتبران ذات أهمية حاسمة للشؤون الجيوبوليتيكية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يردّد بريجنسكي أصداء ماكيندر وأفكار البيروقراطيين الاستعماريين البريطانيين القدامى، الذين اعتبروا شرق البحر الأبيض المتوسّط مَعقِلًا لتأمين مناطق معيّنة في الشرق الأوسط غنيّة بموارد الطاقة.[2]

إلاّ أنّ منذ عام 2008 فصاعدًا، انهار النظام الأمني والسياسي للنظام الفرعي لشرق المتوسّط، كما كان يعمل منذ بداية الحرب الباردة، بسبب تدهور العلاقات بين أهم حليفين إقليميين للولايات المتحدة؛ تركيا والكيان الصهيوني، واستمرار الاضطرابات في العالم العربي. تم استبدال هذا النظام بحرب أهلية بالوكالة في سوريا وليبيا، وتنافس جيوبوليتيكي بين تركيا والكيان الصهيوني وقبرص واليونان، وكذلك بين الغرب والجهات الفاعلة الدولية مثل روسيا وتركيا وإيران، الذين يتطلعون بحماس إلى تعديل الوضع الإقليمي الراهن في غرب أوراسيا من أجل زيادة نفوذهم. بالإضافة إلى ذلك، أصبح شرق المتوسط منطقة ذات أهمية متزايدة لنظام الأمن الدولي بسبب موارده الطبيعية، حيث تتفاعل مصالح الجهات الفاعلة الإقليمية مع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو).[3]

إن شرق المتوسّط في عملية (إعادة) تطوير السمات المميزة للمنطقة، مع الأخذ في الاعتبار أن "العديد من القضايا التي يشملها الأمن البحري تتميز بالاعتماد المتبادل، والترابط، والنشاط عابر للحدود (القوميات) والاختصاص القضائي المتقاطع، وبالتالي لا يمكن التعامل معها بشكل فعّال من قبل دولة واحدة، أو دولة محدودة تعاون". فقط جزء من "الأنشطة البحرية سعت إلى تعاون متعدّد الأطراف، لكنها أسفرت عن تحالفات محدودة النطاق تعتمد على القوة".[4]

---

[1] أحمد داوود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، " العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية -"، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2)، 2011، ص 196.

[2] Panayiotis Hadjipavlis, "The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace", p 47.

[3] Thrassy. Marketos, "Eastern Mediterranean Systemic International Regionalism in Process.", p 95.

[4] Thrassy. Marketos, ibid, p 87.

المطلب الثاني: اكتشافات احتياطي الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسّط:

أهمية تلك المنطقة ازدادت بشكل كبير بعد نشر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية دراسة في عام 2010م تفيد بأن منطقة شرق المتوسط بها ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعي تقدر بـ 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و 1.7 مليار برميل احتياطي من النفط، و تشير تقديرات التنقيب عن الغاز أن تلك المنطقة بها كميات أكبر من ذلك بكثير مما يجعل لتلك المنطقة أهمية كبيرة، بالرغم من أن ثروات تلك المنطقة من الغاز الطبيعي تقدّر بـ 122 تريليون قدم مكعب تقريبا إلا أن الحقول المكتشفة و التي يتم العمل بها تقدّر بـ 68 تريليون قدم مكعب.[1]

أهم الحقول المكتشفة:

أ. فلسطين المحتلة:

حقل "نوح/نوا أو نوعا Noa" يقع ضمن الحوض الشرقي، وبه بدأت اكتشافات الكيان الصهيوني في هذا الحوض عام 1999[2]، وهو يبعد مسافة تقدّر بـ 32 كلم غرب سواحل عسقلان، وفي ذلك الوقت عدّ أكبر الحقول المكتشفة في إسرائيل وجزءًا من مجموعة "يام تيثس Yam Tethys" الإسرائيلية التي تمتلكها مجموعة من الشركات الإسرائيلية فضلا عن شركة "نوبل إنرجي Noble Energy" الأمريكية ومجموعة ديليك (Delek Group)، إذ تمتلك الشركة الأمريكية 47.1 بالمئة ومجموعة ديليك الصهيونية 52.9 بالمئة.[3]

في عام 2000، تم اكتشاف حقلين صغيرين للغاز الطبيعي، وهما "غزة مارينGaza Marine" و "ماري-ب Mari-B" بحوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وبالتالي يشكّل أول حقل غاز مربح في البلاد، على بعد بضع كيلومترات من شاطئ قطاع غزة في فلسطين المحتلة (أمّا من حيث السعة فكان حقل "غزة مارين" أكبر من "ماري-ب" الذي يقدر بحوالي 40 مليار متر مكعّب). في عام 2004، بدأ إنتاج حقل "ماري-ب" بطاقة 600 مليون متر مكعب يوميًّا، وتم بيعه لشركة نوبل الأمريكية بنسبة امتلاك 52.8 بالمئة.[4]

ومع ذلك، وبشكل عام، تم اعتبار شرق البحر الأبيض المتوسّط بحر ميّت من حيث أيّ احتياطيات كبيرة من النفط والغاز. لكن بعد ذلك، في عام 2009، شركة "نوبل إنرجي Noble Energy" الأمريكية المستقلة، بشراكة إسرائيلية، اكتشفوا "تامار Tamar"، حقل غاز ذي مستوى عالمي على بعد 50 ميلاً من الساحل الشمالي للكيان الصهيوني.[5]

---

[1] أحمد جمال الصياد، جاد مصطفى البستاني وآخرون، "مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط"، المركز الديمقراطي العربي، 3 جانفي 2021. في: https://www.democraticac.de/?p=72082، (2023/5/11).

[2] كانت مصر أول دولة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تبدأ في استخراج كميات كبيرة من الغاز الطبيعي من المياه قبالة سواحلها. قبل الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، بدأت مصر بعض الإنتاج البري والبحري للهيدروكربونات، وخاصة النفط، بالقرب من شبه جزيرة سيناء. خلال الحرب، احتلت إسرائيل جزيرة سيناء، حيث شرعت في استخراج النفط والغاز على مدار الخمسة عشر عامًا التالية حتى أعادت الأراضي إلى مصر. عن،

James Stocker, "No EEZ Solution: The Politics of Oil and Gas in the Eastern Mediterranean", (Middle East Institute, **Middle East Journal**, Autumn 2012, Vol. 66, No. 4, pp. 579-597), (Autumn 2012), p 580.

[3] زهراء عباس هادي، " **الجغرافيا السياسية للطاقة** في الحوض الشرقي للبحر المتوسط "، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، يونيو 2021، ص 74.

[4] زهراء عباس هادي، المرجع السابق، ص 74-75.

[5] Daniel Yergin, "The New Map: Energy Climate, and the Clash of Nations", **Ch. Maps of the Middle East: The Rise of the "Eastern Med"**, (New York: Penguin), 2020.

في عام 2009، كان حقل تمار (10 تريليون قدم مكعب) يقع على بعد 80 كيلومترًا قبالة ساحل حيفا قبل اكتشاف حقل غاز أكبر (ليفياثان) (17.7 تريليون قدم مكعب) والذي يبعد عن الساحل بـ 170 كلم.[1]

في ديسمبر 2010 على بعد حوالي 50 كيلومترًا جنوب غرب حقل تمار. بعد ذلك بعامين، اكتشفت إسرائيل حقول غاز "كاريش Karish" و"طنين (خزّان التمساح) Tanin" (2.7 تريليون قدم مكعّب) على بعد حوالي 30 كيلومترًا إلى الشمال الشرقي من حقل تمار[2]، الذي يعدّ مصدرًا مهمًّا لتلبية الطلب المحلي من احتياجات الكيان الصهيوني للغاز في المستقبل القريب، أمّا الغاز المستخرج من حقل ليفياثان فسوف يتمّ تصديره.[3] وهناك المزيد من الاكتشافات الأخرى التي ليست بنفس الحجم.

خريطة 2: الحقول المكتشفة في سواحل فلسطين المحتلة وحقل "غزة-مارين" في قطاع غزة:

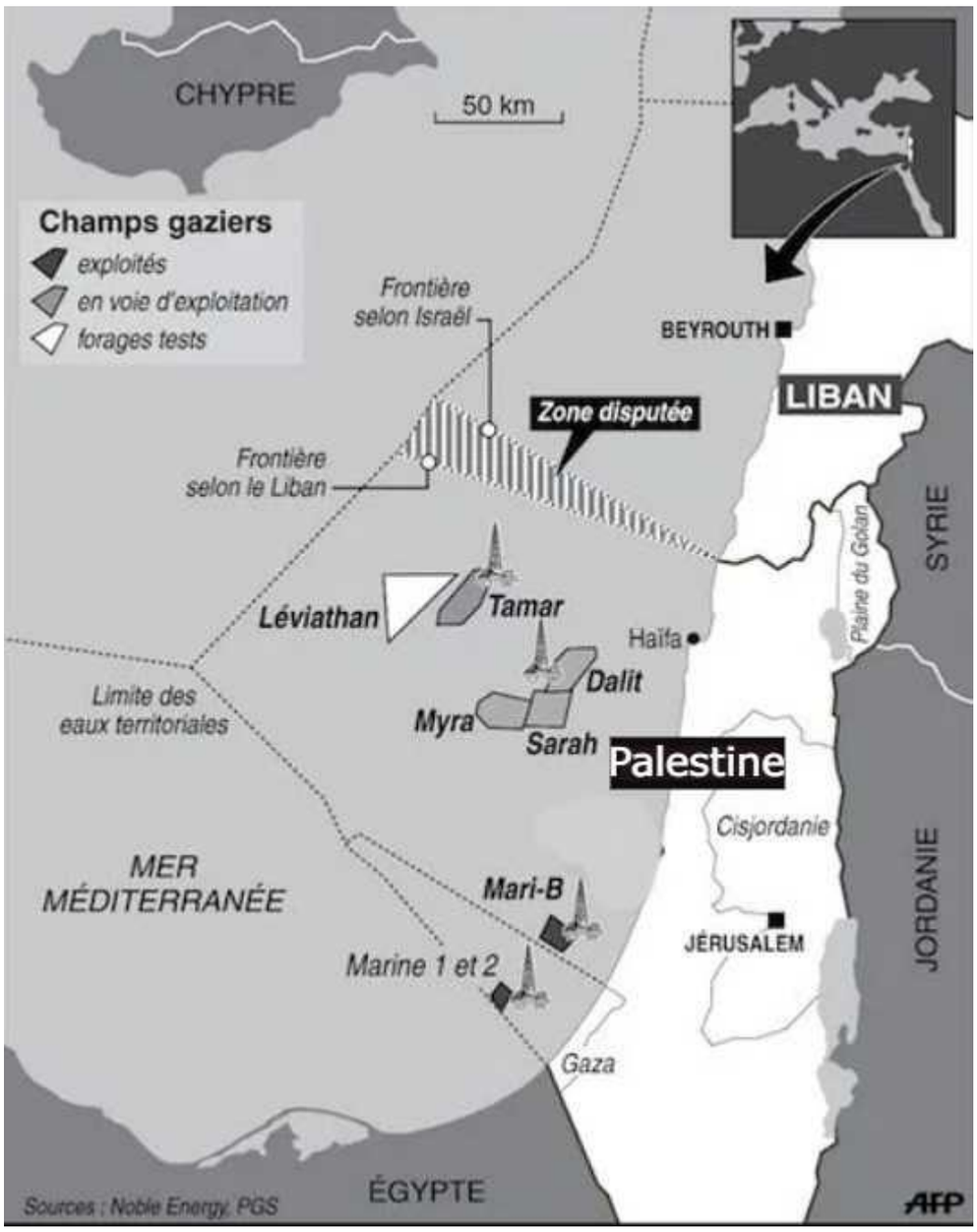

من تعديل الطالب عن المصدر: https://rb.gy/xxvhbj

[1] Emile Badarin, Tobias Schumacher, "**The Eastern Mediterranean Energy Bonanza:** A Piece in the Regional and Global Geopolitical Puzzle, and the Role of the European Union,", p 417.

[2] Emile Badarin, Tobias Schumacher, p 417.

[3] المرجع نفسه، ص 75.

يوجد في هذه الخريطة الحقول التي سبق ذكرها وغيرها من الحقول التي لم تكن بنفس الأهمية.

ب. سورية:

تملك سورية نحو 8 مليارات متر مكعب احتياطي من الغاز الطبيعي، تنتج نحو 6.2001 متر مكعّب من الغاز الطبيعي أما إنتاج النفط وصل إلى 22.838 برميل يوميا سنة 2021[1]، من دون العثور على احتياط وافٍ للتعويض عن النفط المنتج، وهذا الإنتاج كله يستخرج من اليابسة. وتواجه سورية زيادة مستمرة في الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يتطلب زيادة الإنتاج.[2]

ت. مصر:

بدأت منذ النصف الثاني لثمانينيات القرن العشرين حملة الاكتشافات الأولى في المياه المصرية في البحر المتوسّط ودلتا النيل، شمال الإسكندرية وبورسعيد، نتيجة تغيّر القوانين ومساواة، الأرباح الناجمة عن اكتشاف الغاز باكتشاف النفط الخام، فتدفقت شركات النفط الدولية للاستثمار في هذه المنطقة البحرية منذ أواسط الثمانينات، واكتشفت فعلاً كميّات احتياطي كبيرة... لكن من اللافت للنظر أنه على الرغم من الاكتشافات الكبيرة للغاز في مصر، وازدياد مجموع احتياطاته خلال الفترة 2008- 2009، فإن استعمال الغاز في تزايد مستمر، إذ أصبح الوقود الأكثر استعمالاً في البلد وهو يشكلّ 55 بالمئة من مجمل الطاقة المستهلكة محليًّا، الأمر الذي دفع الشركات النفطية إلى التنقيب في المياه العميقة في البحر المتوسّط لاكتشاف حقول جديدة.[3]

وقدّرت احتياطات الغاز المؤكّدة في مصر بـ 22 بليون متر مكعّب في عام 2011. وهي بذلك تمثّل ثالث أكبر احتياطي في إفريقيا بعد نيجيريا بـ5.1 بليون متر مكعب والجزائر بـ4.5 بليون متر مكعب، ومعظم هذه الاحتياطات تتركّز في منطقة البحر المتوسّط والصحراء الغربية، كما ثبت أيضًا وجود كميّات كبيرة في خليج السويس تمتد إلى سواحل دلتا النيل، وقد أشارت تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لعام 2010 لحوض دلتا النيل إلى وجود 6.310 مليارات م^3 من الغاز الطبيعي غير المكتشف في هذا الحوض. وبينما تشير هذه الاكتشافات إلى أن مصر تمتلك ثالث أكبر احتياطي محتمل للغاز في مياهها العميقة، فإن هذا الاحتياطي ذهب معظمه إلى قبرص والكيان الصهيوني نتيجة اتفاقية تقسيم المياه الاقتصادية الخالصة لقبرص.[4]

أعلنت شركة إيني في عام 2015 أنها حققت اكتشاف حقل الغاز الطبيعي "ظهر Zohr" في الجزء الشمالي من المياه المصرية في البحر المتوسّط. وجيولوجيا يقع عند تقاطع دلتا النيل والحوض المشرقي.

ويعدّ هذا الحقل أكبر حقل مكتشف للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسّط باحتياطيات محتملة 849.5 مليار متر مكعب تقدّر قيمتها بما يكافئ 5.5 مليار متر مكعّب من النفط.[5]

---

[1] Syria Crude Oil: Production, ORGANIZATION OF THE PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES: http://rb.gy/s884j, 29/7/2023.

[2] وليد خدوري، "**غاز شرق البحر الأبيض المتوسط** :الواقع والتوقعات"، (مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ص: 074-083)، ربيع 2011، ص 082.

[3] زهراء عباس هادي، المرجع السابق، ص 69.

[4] المرجع نفسه، ص 70.

[5] المرجع نفسه، ص 71.

خريطة 3: حقل "ظهر Zohr" وحقول أخرى:

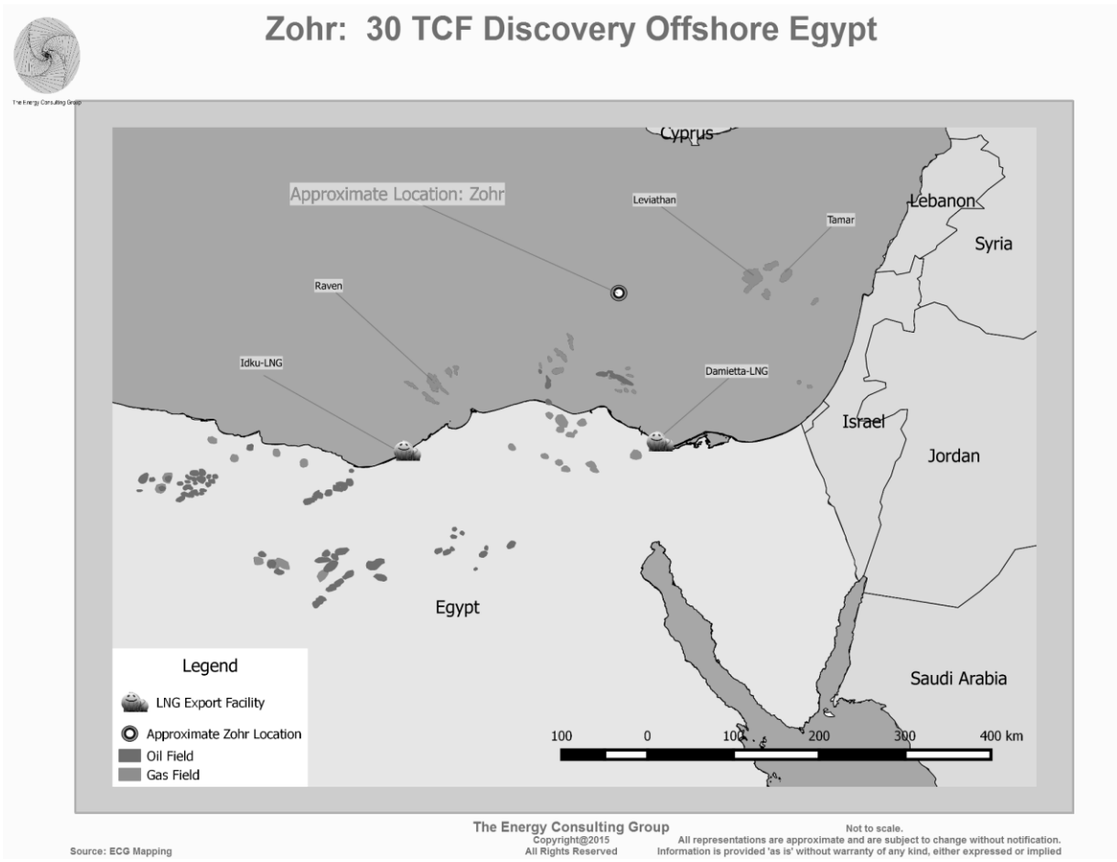

من تعديل الطالب عن المصدر: https://rb.gy/9kx369

ث. قبرص:

تمتلك قبرص احتياطيا أقل حجمًا من الاحتلال الصهيوني وفقًا لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية. وقدّرت الحكومة هذه الاحتياطيات بحوالي 1.132 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بعد اكتشاف حقل "أفروديت Aphrodite". وقد بدأ إنتاج الغاز في الأسواق القبرصية عام 2017، وتوقعت الحكومة أن التصدير سيبدأ في عام 2019.[1]

ومن بين ثلاث مناقصات لم تنجح سوى واحدة للقطاع 12 الذي عرف بأفروديت (ويجاور حقل "تامار Tamar") ويحتوي، على أقلّ تقدير، كميّة مساوية من الاحتياطيات لحقل ليفياثان الصهيوني المجاور، إن لم تتعداه بنحو50 بالمئة.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 81.

[2] المرجع نفسه، ص 81.

خريطة 4: أهم الحقول المكتشفة في حوض الشام وشرق المتوسط:

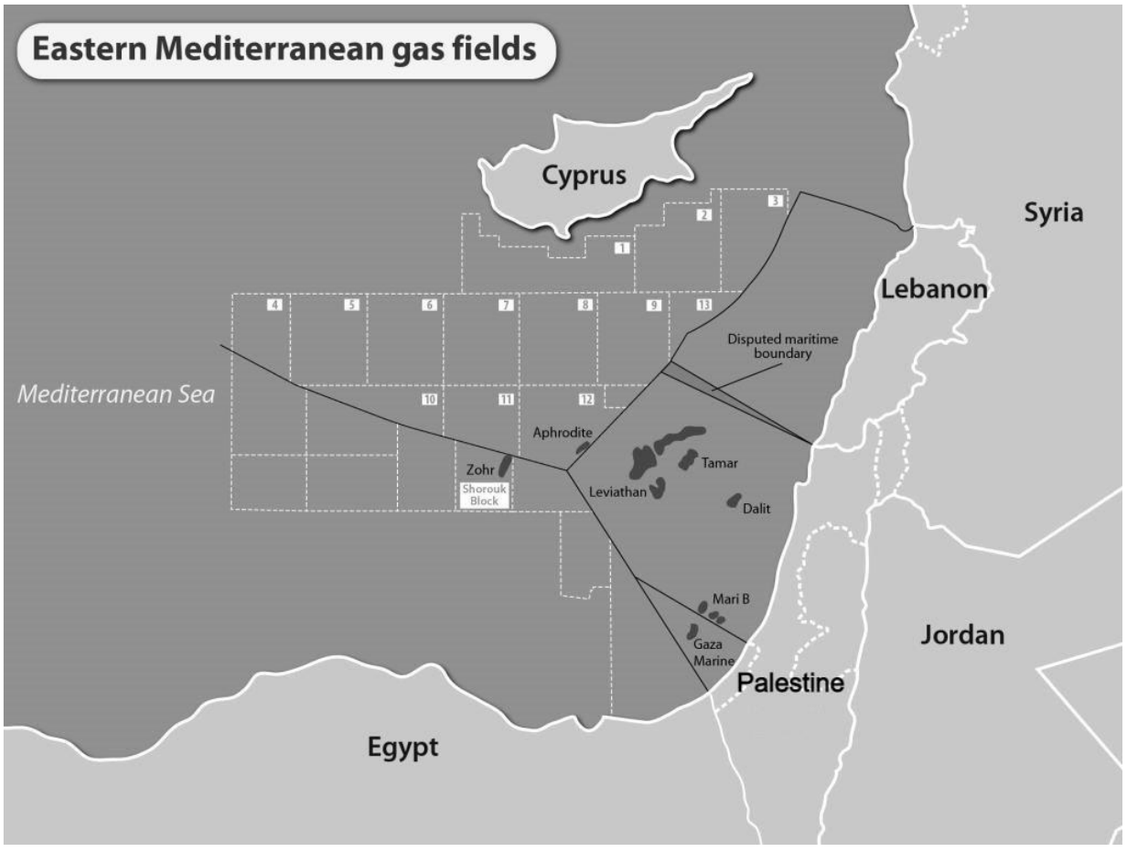

من تعديل الطالب عن المصدر: https://rb.gy/spj9mm

إلى جانب الحقول المكتشفة والتي تعد من أكبر الحقول المكتشفة إلى الآن، تبين الخريطة مربعات التنقيب في منطقة جزيرة قبرص.

جدول 1: كميات غاز أهم حقول الغاز المكتشفة في شرق المتوسّط:

البلد	حقل الغاز	السعة
فلسطين -غزة-	غزة – البحرية (2000) (Gaza – Marine)	40 مليار متر مكعّب
فلسطين المحتلة (الكيان الصهيوني)	نوح (Noa) (1999) ماري-ب- (Mari-B-) (2000) تمار (Tamar) (2009) ليفياثان (Leviathan) (2009) طنين (Tanin) (2012) كاريش (Karish) (2013)	---------- 30 مليار متر مكعّب 280 مليار قدم مكعّب 620 مليار قدم مكعّب 34 مليار متر مكعّب 54 مليار متر مكعّب
مصر	ظهر (Zohr) (2015)	850 مليار متر مكعّب
قبرص	أفروديت (2011)(Aphrodite)	140 مليار متر مكعّب

من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع: https://rb.gy/50fbdu.

أهم النزاعات الحدودية:

ومع توالي الاكتشافات، رفعت هذه التقديرات آمال دول شرق البحر المتوسط، وفتحت شهية شركات النفط والغاز، وألهبت التنافس الإقليمي على الموارد، وجذبت انتباه القوى الدولية إلى ثروة إضافية وبؤرة صراع محتملة. كما أن اكتشاف الغاز في هذه المنطقة جاء مترافقا مع مشاكل متعددة، لعل أهمها[1]:

1. معظم دول شرق البحر المتوسط لم تكن جاهزة من ناحية **البيئة القانونية المناسبة** لاستثمار الثروات قبالة سواحلها. ومع بدء الاكتشافات قبل حوالي عقد من الزمان، دخلت دول المنطقة في سباق مع الوقت.
2. غالبًا ما كان الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقول مع الدول المجاورة معلّقًا، لكن مع الاكتشافات الضخمة، أصبحت المسألة مهمة للغاية، وباتت **موازين القوى** أكثر أهمية في المعادلة.
3. لا يضمن اكتشاف الغاز بحدّ ذاته للدولة صاحبة الحق الاستفادة منه سواء داخليًّا أو للتصدير، بل يجب أن يكون الاكتشاف **مجديًا**، وتدخل عوامل متعددة في هذه المعادلة أهمها وجود سوق للاستهلاك وبنية تحتية مناسبة، يضاف إليها وجود مشتري وطرق نقل إلى الأسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجة **الاستهلاك المحلية**.

[1]. علي حسين باكير، "النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"، (مركز الجزيرة للدراسات: تقارير، 19 أبريل/ نيسان 2018)، ص 3-4.

المبحث الثاني: النظريات الجيوبوليتيكية ونظرية الخيار العقلاني

تنقسم الجغرافيا البشرية إلى فرعين هما الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك (Geopolitik) التي أول ما ظهرت عند كيلين، ثم أخذها الألمان وطوّروها. ستساعدنا النظريات حول العلاقة بين الجغرافيا والسياسة في فهم ما نحن بصدد دراسته ولارتباطهما نظريا بموضوع البحث وكيفية تحليل المعطيات الجغرافية وتأثير السياسة عليها، أو العكس صحيح.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية كمفسر للعلاقات الدولية في شرق المتوسّط:

1. تعريف الجغرافيا السياسية:

اقتربت بعض التعريفات من وصف الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يعرف المقومات الجغرافية للدولة، مع تفسير القيمة السياسية من منظور المعطيات الجغرافية.

وفي سياق آخر، وبناء على التعريف السابق يكون تفسير الجغرافيا السياسية هو من واقع ما لدى هذه الدولة من دور سياسي يمكن أن تقوم به في المنطقة التي تحيط بها -ويكون هنا دورا محليا- أو بمقدار ما لدى الدولية من قدرة على التأثير في المحيط العالمي -دور دولي- وهكذا وبقدر إمكانيات كل دولة وإسهاماتها تكون قدرة هذه الدولة على التأثير، ويكون الدور الذي تقوم به صغيرًا كان أم كبيرًا.

وإذا التزمنا بالتقسيم المبدئي العام للجغرافيا إلى فرعين رئيسيين الأوّل هما "الجغرافيا الطبيعية" وتشمل اهتمامات دراسية مثل المناخ والسطح والبيئة والتضاريس. والثاني وهو "الجغرافيا البشرية" ويضم اهتمامات ودراسات تشمل الجغرافيا الاقتصادية والسياسية وجغرافية العمران. وفروعا ثانوية كثيرة مثل جغرافية النقل والمواصلات والطاقة والمعادن.[1]

2. الجغرافيا السياسية:

صدر عام 1897 كتاب الجغرافيا السياسية (Politische Geographie) الذي ألفه العالم الجغرافي الألماني فريدريك راتزل (F. Ratzel)، ويعدّ أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول الموضوع السياسي من الجغرافيا؛ إذ إنّ راتزل قد اعتبر الجغرافيا السياسية جزءًا لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافيّ.[2]

ولا شكّ أن أفكار راتزل التطورية قد ظهرت بوضوح في القوانين السبعة التي سبق ذكرها[3]، والتي تحدّد الدول في أماكنها ومواقع هذه الأماكن، ومصدر هذه القوانين التطورية في آراء راتزل نابع من اعتقاده أن الدولة كائن عضوي: هي كينونة بيولوجية جذورها في الأرض، وكينونة معنوية وخلقية مستمدة من ارتباط الإنسان بأرض يعمل فيها ويتغذى على مصادرها ويحتاج إلى حمايتها و "حماية حياته".[4]

وعلى العموم فإن قوانين راتزل السبعة كانت أساسًا قوانين خاصة بالمكان والموقع، فنشاطات الإنسان وصفاته وكثافة السكان في الدولة ليست - في نظره - سوى نتاج الموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود، وفوق كل هذا

---

[1] محمد حجازي محمد، "الجغرافيا السياسية"، رئيس قسم الجغرافيا، كلية الآداب - جامعة القاهرة -، 1996-1997، ص 8-10.

[2] محمد رياض، "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط"، (وندسور: مؤسسة هنداوي، نسخة عام 2014)، 2018، ص 45.

[3] نشر راتزل مقالا بعنوان "القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة"، عن،
محمد رياض، المرجع نفسه، ص 45.

[4] المرجع نفسه، ص 47.

نتاج المكان. وقد أعطى راتزل للحدود السياسية أهمية خاصة معتبرًا إيّاها العضو الخارجي للدولة "كالجلد بالنسبة لجسم الأحياء"، وهي بذلك تعطي للباحث الدليل على مراحل نمو الدولة أو ذبولها وقوّتها أو ضعفها.

ولعلّ من أهم ما أعطاه لنا راتزل من تراث هو تلك الرابطة التي أوجدها بين المساحات القارية الكبرى للدولة وبين القوة السياسية، ففي رأيه أن المسطح الكبير- المكان- هو طاقة سياسية يمكن أن تظهر وتبرز مع حسن استخدامها.[1]

3. النظريات الجيوبوليتيكية:

يعرّف كيللين (R. Kjéllen) الجيوبوليتيك على أنها: " علم الدولة ككائن جغرافي كما يتجلى في المساحة". وهو أوّل من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك.

أو كما يعرّفها إيف لاكوست (Yves Lacoste): "دراسة الأنواع المختلفة من التنافس على السلطة في المنطقة، والقوة التي يتم قياسها وفقًا للإمكانية الإقليمية الداخلية والقدرة على البروز خارج هذه المنطقة وعلى مسافات أكبر بكثير".

وبشكل أكثر وضوحا: "دراسة السياق الذي تواجهه كل دولة لتحديد استراتيجيتها الخاصة، وتأثير الجغرافيا على الصراعات البشرية"، روبرت كابلان (R. Kaplan).[2]

التعريف الإجرائي:

بناءً على ما سبق ذكره فالجغرافيا السياسية هي ما يمتلكه إقليم معين من سمات ومميزات جغرافية تجعل منه عامل قوة (يكون بالضرورة محل أنظار الدول التي تحاول النفوذ والتوسّع) أو ضعف. أما الجيوبوليتيك فهي تصورات الدول للجغرافيا وكيف يمكن توظيف العوامل الجغرافية الطبيعية لأطماع سياسية والطموح، أيّ كيف يجب أن تكون الدولة إما بالمحافظة على إقليمها أو النظر ما بعد الحدود والدفاع عنها.

أ. ماكيندر (Mackinder) ونظرية قلب العالم:

بنى ماكيندر نظريته الشهيرة على أساس أن القارات القديمة الثلاث، أوروبا وآسيا وإفريقيا، كتلة قارية واحدة، أسماها جزيرة العالم (World Island)، واعتبر المنطقة الوسطى من هذه الكتلة قلبًا لها. وأطلق على منطقة القلب اسم "Heartland" واعتبرها المركز الحيوي (Pivot Area) في هذه الجزيرة وهذا القلب في نظر ماكيندر يشمل روسيا وسيبيريا- فيما عدا الأجزاء الشرقية منها التي تطلّ على المحيط الهادي. وتشمل هذه المنطقة أيضًا منغوليا وإيران.[3]

أما الأراضي المحيطة بقلب اليابس فاعتبر ماكيندر أن هذه الأراضي عبارة عن قوس كبير يمتدّ إلى الغرب ليشمل أوروبا الوسطى والغربية. ويمتدّ إلى الشرق والجنوب ليشمل الأراضي الموسمية في قارة آسيا.[4]

---

[1] محمد رياض، المرجع نفسه، ص 47.

[2] Pascal Boniface, « **La géopolitique : 50 fiches pour comprendre l'actualité** », (Paris : **Ed. Eyrolles**, Ed. 7ème), 2020, pp 11-12.

[3] محمد حجازي محمد، المرجع السابق، ص 293.

[4] محمد حجازي محمد، المرجع نفسه، ص 293.

وتتميّز منطقة قلب العالم بأنها قريبة من كلّ مصادر القوى الموجودة في الجزيرة العالمية، وكلّ ما تحتاجه للوصول إليها هو وجود الطرق البرية، ممّا يجعلها قادرة على التحرّك العسكري، التجاري والاقتصادي لكلفة أقلّ من القوى البحرية.[1]

يحدّ كل من قلب العالم الشمالي وقلب العالم الجنوبي، الأول في الشمال والثاني في الجنوب، شريط من السهول المتصلة التي تجتاز شبه الجزرة العربية. لهذه السهول في تصوّر ماكيندر قيمة استراتيجية. حول المنطقة – المحور التي يشكلها قلب العالم تدور حلقتان محيطيتان؛ الأولى تدعى داخلية (the inner crescent)، وهي حلقة الأراضي المنخفضة الأوروبية والآسيوية الجنوبية، تعقبها شبه الجزيرة العربية، وتمتدّ من الجزر البريطانية في الغرب حتى اليابان في الشرق. الحلقة الثانية وتدعى الحلقة الخارجية (the outer crescent)، تتكوّن من الجزر الدائرة في فلك "جزيرة العالم" وإفريقيا الجنوبية.[2]

ب. سبيكمان وحافة الأرض:

يمكننا أن نعدّ نيكولاس سبيكمان (N. Spykman) خليفة ماهان في استراتيجيته التي تناهض تفوق الهارتلاند وسيادته، لكنه لا يتفق مع ماهان في سيادة القوى البحرية، بل نراه في كل أفكاره يتأثر تأثرا عميقا بماكيندر في كل شيء سوى النتائج السياسية.[3]

رأى سبيكمان في «الهلال الهامشي» الذي يحيط بـ"قلب العالم" عند ماكيندر مفتاح السياسة العالمية، ولهذا يسمي هذه الأراضي «الإطار» الحافة أو (Rimland) التي تضم أوروبا البحرية - الغربية - والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا والصين، هذا الإطار يتمتع بعدد كبير من السكان ومصادر ثروة غنية بالإضافة إلى استخدام البحر كخطوط حركة أساسية للتجارة والحرب.[4]

إن أهمية الإطار اليوم لا تقع في إمكان قيامه كقوى موحدة، بل في أنه يقع تحت تأثري المنافسة بين القوى الخارجية عنه: أمريكا واليابان وبريطانيا و(الاتحاد السوفيتي) روسيا، بل إن أفريقيا جنوب الصحراء وأستراليا تقع أيضا ضمن مجال هذه المنافسة، ودور أفريقيا في هذه المنافسة والصراع أصبح يتضح بجلاء كلما مرّ الوقت، وقد سبق لماكيندر أن أطلق على أفريقيا اسم الهارتلاند الثاني، لكنها حتى الآن ما زالت مرتبطة بعلاقات سياسية استراتيجية اقتصادية بدول الإطار.[5]

إن منطقة الهلال الداخلي "Inner Crescent"، أو مجموعة الدول البرمائية "Amphibian States" التي تحيط بقلب الأرض، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام[6]:

أ. أراضي أوروبا الساحلية.

ب. أراضي الشرق العربي وصحاريها.

---

[1] جاسم سلطان، " الجغرافيا والحلم العربي القادم **جيوبوليتيك** عندما تتحدث الجغرافيا "، (بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، ط1)، يناير 2013، ص 63.

[2] جيرارد ديسوا، ترجمة د. قاسم المقداد، " دراسة في العلاقات الدولية - الجزء الأول النظريات الجيوسياسية -"، (دمشق: دار نينوى للنشر والتوزيع)، 2014، ص 112.

[3] محمد رياض، المرجع السابق، ص 78.

[4] المرجع نفسه، ص 78.

[5] المرجع نفسه، ص 78-79.

[6] محمد حجازي محمد، المرجع السابق، ص 304.

ت. أراضي آسيا الموسمية.

لمنطقة الشرق العربي الآسيوي أهمية بالغة في الاستراتيجية السياسية للعالم الآسيوي ككل وللعالم في نفس الوقت، وللقوى البحرية في أوروبا غربًا، أمّا أراضي الحواشي (يعني الإطار -الأوراسية (Eurasia)-) فيجب في الواقع أن ينظر إليها على أنها إقليم انتقالي (Intermediate region) واقع بين قلب الأرض والبحار الخارجية. وهذا الإقليم يعتبر في الحقيقة إقليمًا عازلاً بين القوى القارية والقوى البحرية، بين القوى البرية من ناحية والقوى البحرية من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن هذا الإقليم يجب عليه بالضرورة أن يتفاعل برمائيًا وأن يدافع عن وجوده في البرّ والبحر. عليه أن يدافع عن وجده ضدّ القوى البرية القارية وضدّ القوى الساحليّة كاليابان وبريطانيا. وأمن هذه المنطقة يرتكز على قدرتها على التلاؤم والتأقلم مع الطبيعة البرمائية اللازمة لبقائها.[1]

خريطة 5: نظريتي "قلب العالم" و "حافة العالم":

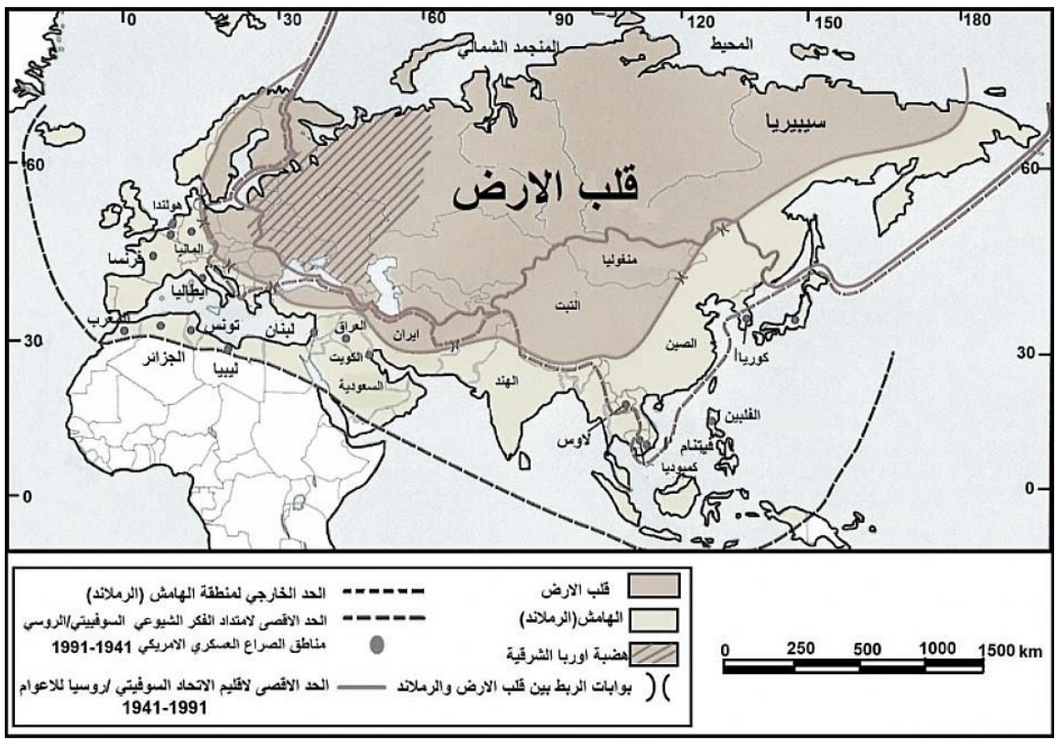

من تعديل الطالب عن المصدر: http://rb.gy/o96a9

منطقة شرق البحر المتوسّط تقع في الحد الخارجي لحافة (شريط السواحل) قلب العالم، ما يعطي لها أهمية للتحكم في قلب العالم.

[1] المرجع نفسه، ص307.

المطلب الثاني: نظرية المباريات-الخيار العقلاني في اتخاذ القرار:

هي عبارة عن وصف أو نموذج رسمي لموقف استراتيجي تفاعلي. تتضمن تحديد اللاعبين، تفضيلاتهم، معلوماتهم، تصرفاتهم وسلوكاتهم الاستراتيجية المتاحة لهم، وكيف يؤثّر كلّ ذلك على نتيجة المباراة.[1]

تقوم النظرية على وجود مجموعة من اللاعبين قد يكونوا طرفين أو أكثر تدور بينهم لعبة تسود فيها مجموعة من القواعد يتبعها جميع الأطراف من أجل الفوز وطبعًا لا يمكن أن يكون جميع الأطراف فائزين، إلا في بعض المباريات، لذا فإنّ هناك من يربح وهناك من يخسر، ويحاول اللاعب الذي يدرك أن حظوظه في اللعب ليست جيدة أن يختار استراتيجية تحقق له أقل قدر من الخسائر.[2]

أمّا عن اللاعبين، يفترض أنّ محرك اللعب هم اللاعبون الأساسيون، أيّ أنهم أصحاب القرار في اتخاذ هذه الإستراتيجية أو تلك أو حتى في اختيار ساحة اللعب، وما دور اللاعب الثانوي إلا مساندًا في توفير الموارد أو دعم السياسات، لكن في بعض الأحيان يكون دور اللاعب الثانوي أساسيًا في اختيار البدائل واتّباع الاستراتيجيات في المباراة الواحدة، كما أنّ المباراة لا تحدث في فراغ، فالواقع الدولي والأوضاع الإقليمية تؤثّر فيها، فهي عوامل مؤثّرة جدًا في اتجاه المباريات والاستراتيجيات التي يتخذها اللاعبون.[3]

تقوم نظرية المباريات على عدة عوامل هي[4]:

1. اللاعبون: قد يكون في المباراة الواحدة العبين أو أكثر، البعض منهم أساسي والبعض الآخر ثانوي.
2. القواعد: والتي تحدد الخيارات أو البدائل المتاحة أمام كل لاعب، وهي غالباً ما تكون محدودة.
3. الإستراتيجية: ونعني بها الكيفية التي يتحرك بها اللاعب في المباراة، أو بالأحرى هي الخطة الموضوعة من قبل اللاعب والتي تحدّد الخطوات التي يتخذها اللاعب في ضوء التحرك المفترض لخصمه.

وتفترض نظرية المباريات السلوك العقلاني من قبل أطراف المباراة، هذا ما يؤكده منظروها ويقصدون بالسلوك العقلاني أنّ لكل لاعب مجموعة من الأهداف الثابتة والمحدّدة مسبقًا والتي في ظلّها يتم اختيار السياسات المناسبة لتحقيقها، وأنّ اللاعب في المباراة سيختار العائد الأكثر تفضيلا أيّ الذي يحقّق أكبر عائد ممكن وأقل الخسائر الممكنة، وفي المقابل سيعمل خصمه الشيء ذاته.[5]

بالنسبة للمباريات التي يغلب عليها التنافس والصراع، فالنظرية تنطلق من فكرة عامة، وهي أنّ الصراعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيسيتين: صراعات تنافسية، وأخرى غير تنافسية. فأيّ مباراة يكون لها أحد المسارين لا ثالث لهما، وهو ما يتوقّف على نقاط القوة التي يمتلكها اللاعبون والتي بناءً عليها يستطيع اللاعب اتخاذ قرار بالنضال (المواجهة) أو التعاون والتوصل لحلّ وسيط. فإذا ما اختار أحدهما مسار النضال (المواجهة)، فإنّ اللاعب الأقوى يحصل على ربح عالي في حين يحصل اللاعب الأضعف على ربح قليل. وهنا يصبح التوازن الوحيد المتاح للاعبين هو الاستمرار في النضال (المواجهة)، وكلما ازدادت الحلول الوسيطة، كلما أدى

[1] أحمد السكري، "**نظرية المباريات**" (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة)، جانفي 2013، ص 20.

[2] دينا هاتف مكي، "**نظرية المباريات في علاقات "إسرائيل" الدولية في ضوء علاقاتها مع دول الجوار**"، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية)، ص 35.

[3] المرجع نفسه، ص 37.

[4] المرجع نفسه، ص 37.

[5] المرجع نفسه، ص 36.

ذلك إلى نتائج توافقية، فكلّما ناضل (تواجه) اللاعبون، كلما انخفض المردود الذي يحققه كلاهما وكلما قلّت احتمالات استمرار النضال (المواجهة)، كلما زاد المردود الذي يستطيع أن يحققه كلاهما. [1]

إنّ المواقف التي تتضمن صراعات تكون مصالح أطرافها متعارضة أو متنافسة بصورة غير قابلة للتوفيق فيما بينها. وهنا، فإن المكسب الذي يحققه أحد الأطراف يمثّل في نفس الوقت وبنفس الدرجة خسارة للطرف الآخر. كما أنه إذا أمكن لطرف أن يحقق انتصارا ثم مُنيَ بعده بهزيمة أو خسارة، فإن حصيلته النهائية تكون في مجموعها صفرًا وهو ما يطلق عليه "لعبة-صفرية"(Zero-sum game)، ولذلك يُطلق على هذا الموقف الصراعي بلغة نظرية المباريات (أو اللّعب)، أيّ أنّ النتائج الأخيرة بمقاييس المكسب والخسارة الاستراتيجية تكون صفرًا.[2]

[1] أحمد السكري، المرجع السابق، ص 21-22.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

المطلب الثالث: المفاهيم المتعلقة بالنزاع في شرق المتوسّط:

أ. النزاع:

في الموسوعة السياسية، النزاع هو تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا.[1]

ويقول جون بورتون (Burton John) أن النزاع يدور حول اختلافات موضوعية من اجل المصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.[2] إنّ المشكلات طويلة الأمد والعميقة الجذور التي تنطوي على ما يبدو أنها قضايا غير قابلة للتفاوض وتقاوم الحل هي ما يشير إليه جون بورتون على أنّه صراعات. [3]

ب. المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone):

المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له، يحكمها النظام القانوني المميز المقرر في هذا الجزء، وبموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية. لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي.[4]

في المنطقة الاقتصادية الخالصة تتمتع جميع الدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، ورهنا بمراعات الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية، بالحريات المشار إليها في المادة 87 والمتعلقة بالملاحة والتحليق ووضع الكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة وغير ذلك مما يتصل بهذه الحريات من أوجه استخدام البحر المشروعة دوليا كتلك المرتبطة بتشغيل السفن والطائرات والكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة، والمتفقة مع الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية. في الحالات التي لا تسند فيها هذه الاتفاقية إلى الدولة الساحلية أو إلى دول أخرى حقوقا أو ولاية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، وينشأ فيها نزاع بين مصالح الدولة الساحلية وأيّة دولة أو دول أخرى، ينبغي أن يحل النزاع على أساس الإنصاف وفي ضوء كافة الطروف ذات الصلة، مع مراعات أهمية المصالح موضوع النزاع بالنسبة إلى كلّ من الأطراف وإلى المجتمع الدولي ككلّ.[5]

ت. الجرف القاري (Continental Shelf):

يشمل الجرف القاري لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة. تشمل الحافة القارية الامتداد المغمور من الكتلة البرية للدولة الساحلية، وتتألف

[1] عياد محمد سمير، "محاضرات في مقياس: تحليل النزاعات الدولية"، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 4.

[3] Brad Spangler, Heidi Burgess, "Conflicts and Disputes", in: http://rb.gy/kmgna, (11/4/2023).

[4] المادة 55 و57 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

[5] الفقرة 1 من المادة 58، المادة 59 من الاتفاقية نفسها.

من قاع البحر وباطن الأرض للجرف والمنحدر والارتفاع، ولكنها لا تشمل القاع العميق للمحيط بما فيه من ارتفاعات متطاولة ولا باطن أرضه. [1]

[1] الفقرة 1 و3 من المادة 76 من الاتفاقية نفسها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في الفصل نستخلص ما يلي:

- إنّ لشرق البحر المتوسّط أهمية كبيرة لما وهبته الطبيعة الجغرافية له سواء الممرّات، المضائق، الموانئ والجزر، أضافت إليه السياسة الجزء الآخر من المعادلة بإدخال عوامل الموارد الطبيعية على غرار الدينية منها والتاريخية.
- لم تكن بلدان شرق المتوسّط الستة بإضافة جزيرة قبرص تتمتع بموارد طبيعية تجعلها في غنًى عن مناطق أخرى، ولكنها كانت تعتمد على البلدان المجاورة في تأمين تزويدها بتلك الموارد على غرار سوريا ومصر اللذان كانا يزخران بها. غير أنّ الاكتشافات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان لها قفزة نوعية سواء على الصعيد الإقليمي للمنطقة أو حتى الدولي (العالمي).
- بدأت الاكتشافات عن الموارد الطبيعية منذ القرن الماضي، لكن لم يكن عليها آمال كبيرة، إلا بعد إصدار التقرير الجيولوجي الأمريكي عام 2010، ليكون حافزا لدول المنطقة لإيجاد مصادر الطاقة. أغلب الاكتشافات كانت في سواحل فلسطين المحتلة، لكن الاكتشاف الأخير في الحدود المصرية كان له تأثير كبير على الأبعاد الجيوسياسية بين دول المنطقة. ما طرح عدة أسئلة حول ما إذا كانت ما تزخر به المنطقة يعني بديلاً جيوسياسيًا للطاقة في الأسواق الدولية، خصوصًا وأننا في عصر محاولة الانتقال من الطاقة التقليدية غير المتجددة الملوثة للطبيعة إلى الطاقة المتجددة النظيفة (خصوصا في حالة أوروبا).
- ما زال يشكل الغاز مصدرًا حيويا للطاقة في معظم البلدان بما في ذلك القوى الكبرى التي تحتاج لمثل هذه الطاقة في تطوير صناعاتها، رغم توفّر المساعي للمضيء قدمًا نحو الطاقة النظيفة. لهذا فإنّ وجود الغاز في شرق المتوسّط وحوضي الشام والنيل دلتا خاصّة، أعطى أهمية لهذه المنطقة من حيث استثمار هذه الطاقة، وكيفية تحويلها إلى مصدر قوة ورهان بين دول المنطقة، وهو ما تجلى في نزاعات حول الحدود البحرية، حيث أنّ دول المنطقة واجهت مشاكل وثغرات حول كيفية ترسيم الحدود فيما بينها.
- يكمن البعد الجيوبوليتيكي في المنطقة في كيفية استغلال هذه الطاقة، واستخدامها كقوة طبيعية جغرافية تُقلب بها موازين القوى السياسية في المنطقة وكيف يمكن لشرق المتوسّط أن يكون بديلا لمناطق أخرى في العالم.
- في الأخير، دول مثل تركيا واليونان، مصر وفلسطين المحتلة تلعب دورًا في المخيّلة النظرية "أوراسيا"، وذلك بتحالفها أو تنافسها مع بعضها البعض حول المسطحات المائية والحدود.

الفصل الثاني: الغاز في شرق البحر المتوسّط والتعددية الصدامية

بعد أن اكتُشفت كميات الغاز الوفيرة في منطقة شرق المتوسّط وحيويتها بالنسبة لدول المنطقة أو حتى للدول المجاورة لها، انعكس هذا العنصر الجديد على العلاقات البينية بين الدول، فهناك من العلاقات من أخذت مسار آخر باتجاه وضع اليد في اليد لتلبية الحاجيات المحلية، وهناك من شهد توترا في العلاقات سعيا للظفر بما أعطته الطبيعة الجغرافية أو الحفاظ عليها.

لكن ومع كل عنصر جديد تنبثق عنه نزاعات تغذيها الخلفية التاريخية لها، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل، لأن منطقة شرق المتوسّط تعتبر ملحق للصراعات الشرق أوسطية ولذلك كان من الضروري التطرق إليها في المبحث الأول لنرى كيف أنّ الأوضاع بوجود الغاز أدى إلى تشابك الرؤى وتحويل الصراعات إلى نزاعات على الحدود البحرية، التي لا تأبى الإخماد ما دامت الطبيعة تغذيها.

وبما أن اكتشاف الغاز في منطقة الدراسة هو مكسب جديد ويعتبر من الطاقة النظيفة، ولأنه مصدر حيوي فصبّ اهتمام دول المنطقة على نقله خارج شرق المتوسّط، التي تبحث عن إمكانيات في المستقبل القريب في ظل وجود تنافس على الامدادات، هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المبحث الثاني.

المبحث الأول: انعكاسات اكتشافات الغاز على النزاعات الحدودية

بما أن أكبر نسبة غاز المكتشفة هي قبالة سواحل دول حوض الشام[1]. وفضلا عن أن احتياطات الغاز في حوض شرق المتوسط نسبة 5.1% من مجمل الاحتياطات العالمية[2] لا يعوّل عليها مقارنة بمناطق أخرى، إلا أن جيوبوليتيك المنطقة أثّر على مخرجات الاستحواذ على الغاز واستغلاله. لهذا سنحاول التطرّق إلى أبرز هذه النزاعات وأثر مورد الغاز على ميزان القوى في المنطقة.

المطلب الأول: النزاع على الحدود البحرية في حوض الشام:

أ. النزاع بين لبنان - الكيان الصهيوني:

يعود الصراع بين لبنان والكيان الصهيوني إلى عام 1948 وقيام الكيان الصهيوني بالأساس، حيث لم تعترف لبنان بالكيان الصهيوني، فمنذ ذلك الوقت والصراع بينهما مستمر.[3] وإذا لم يكن الغاز هو مصدر الصراع بين لبنان والكيان الصهيوني، فإنّ النزاع الحدود البحرية هو ما زاد الطين بلّة.

فالنزاع على الحدود البحرية بين لبنان والكيان الصهيوني أثير من جديد (بعد النزاع على الحدود البرية) عقب اكتشاف الغاز في حوض الشام (ليفانت) على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وفلسطين المحتلة.[4] تقدّر مساحة المياه الإقليمية اللبنانية في شرق المتوسط بنحو 22 ألف كم مربع، ولكن تشكل المساحة المتنازع عليها بين لبنان والكيان الصهيوني نحو 4 % من مساحة المياه الإقليمية اللبنانية، ولكنها منطقة تحتل مكانة كبيرة بالنسبة لكلا البلدين، وذلك لما فيها من مخزون غازي تم اكتشافه بواسطة الكيان الصهيوني.[5]

وتمثل الاكتشافات فرصة مهمة سواء للبنان أو للكيان الصهيوني، لكن الخلاف والنزاع على الحدود البحرية بينهما معروف لكن هذه الاكتشافات للنفط والغاز في تلك المنطقة زادت من الأطماع الصهيونية ومن تمسكها بالمناطق اللبنانية التي تحتلها.[6]

يدّعي الكيان الصهيوني امتلاكه لرقعة ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حدّدها لبنان، وهي النسبة ذات 4 % وتبلغ مساحتها نحو 850 كم. وفي المقابل يرفض لبنان هذه المزاعم، ويعتبر أنها من حقه، وأن استناد الكيان الصهيوني إلى الخط الأزرق غير قانوني[7]، علمًا أن لبنان والكيان الصهيوني لم يقوما بترسيم الحدود

---

[1] أو كما يتم تسميته بـ "ليفانت/ لوفون - the Levant" وهي يعبّر عن موقع شروق الشمس وطلوعها وهو ما يعبّر عنه في الاستراتيجية الفرنسية بمصطلح "الشرق القريب- Proche orient" وهو يغطي مساحة دول الشام حتى مصر والأناضول.

[2] مارك أيوب، "خرائط استكشاف حوض شرق المتوسّط"، (ملف طفرة أوهام الغاز، العدد 1، 19 كانون الأول 2022)، الأرض. العمل. رأس المال. في:http://rb.gy/vp4al ، (2023/5/12).

[3] رنيم علي جمال الدين الغنام، "الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (2009 – 2019)"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022، ص 580.

[4] زهراء عباس الهادي، المرجع السابق، ص 108.

[5] فوزية أكرم حمزة أبو علان، "**الصراع على الغاز في حوض شرق المتوسّط**"، الجامعة الأردنية، (مجلة ابن خلدون، المجلد الأول، العدد الثاني، ص 222-257.)، أكتوبر (2021)، ص 239.

[6] زهراء عباس الهادي، المرجع السابق، ص 108.

[7] وتجدر الإشارة إلى أن المزاعم بأن الخط الأزرق يرسم حدود الكيان الصهيوني سيسمح له بتوسيع تلك الحدود البحرية، التي تخترق المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان وفي هذه الحالة سيكون الكيان الصهيوني قادراً على المطالبة بحقوق الغاز والنفط اللبنانيين. عن،

السياسية بينهما من قَبل وفق اتفاقية ترسيم الحدود. وتم تقسيم المنطقة المتنازع عليها الى عشر مناطق أو بلوكات(blocs) ، ويقدّر حجم الغاز الطبيعي للبنان في البلوك رقم 9 بحوالي 96 ترليون قدم مكعب (أي بحوالي 29 مليار متر مكعّب).[1]

كما أنه لا يوجد اعتراف رسمي بالخط الحدودي الذي رسمته الأمم المتحدة بين البلدين منذ عام 2000، ويسمى هذا الخط "الخط الأزرق"، وبعد حرب جويلية 2006، تم الانسحاب الصهيوني من لبنان بناءً على ترسيم هذا الخط.[2]

خريطة 6: الخط الأزرق (عند الناقورة) الذي وضعته الأمم المتحدة بين لبنان والكيان الصهيوني:

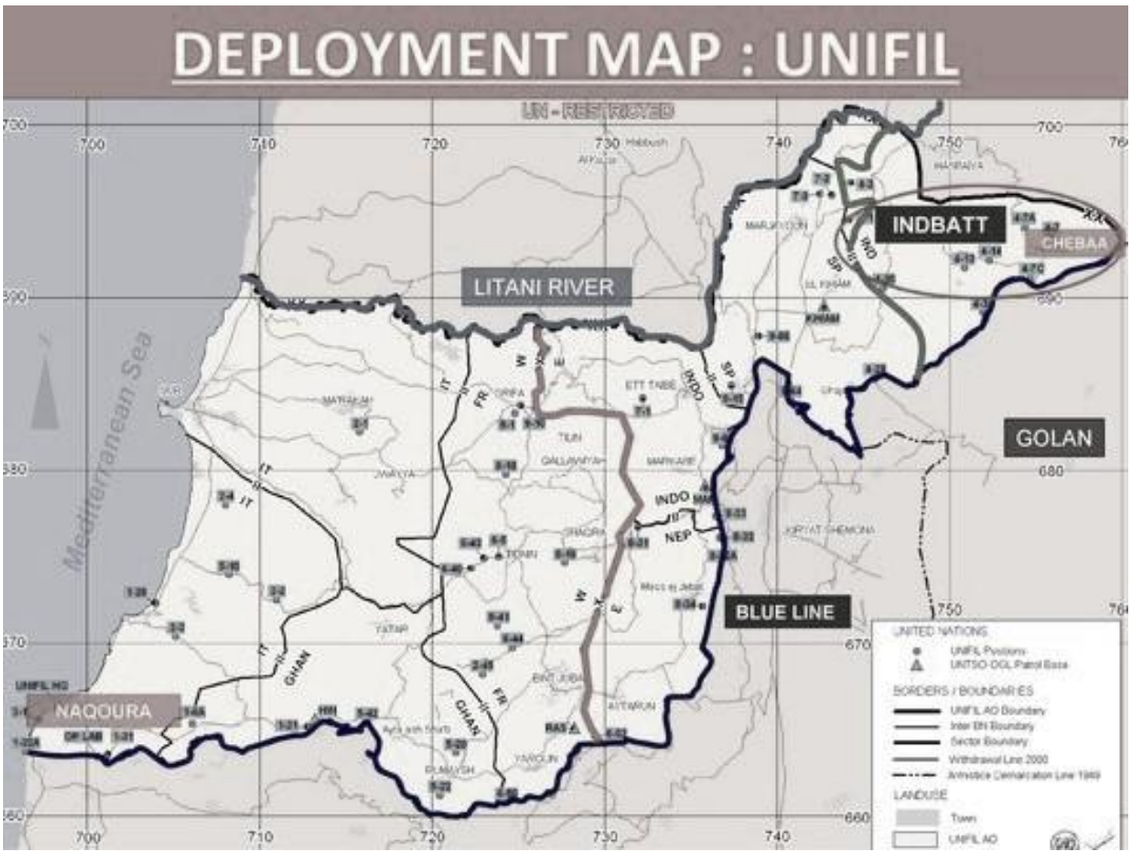

من تعديل الطالب من المصدر: http://rb.gy/sz76k

فضلاً عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 لعام 2006. علاوة على ذلك تعتمد الحدود البحرية على الحدود البرية، والخلاف في ترسيمها سوف يكون مبنيًا على الخلاف الأول، ومن ثم فإن عدم وجود خرائط واتفاقات خاصة يتم الاعتماد عليها في ترسيم الحدود البحرية أدى إلى تصعيد الصراع بين الطرفين وصعوبة إيجاد حلّ لمسألة اكتشافات حقول الغاز في شرق البحر المتوسّط.[3]

Ibrahim G. Aoudé, “CONFLICT OVER OIL AND GAS IN THE MEDITERRANEAN: ISRAELI EXPANSIONISM IN LEBANON”, (**ARAB STUDIES QUARTERLY**, Vol. 41, No. 1), (Winter 2019), p 103.

[1] فوزية أكرم حمزة أبو علان، المرجع السابق، ص 239.

[2] لبنان لا يريد أن تصبح المنطقة جديدة منطقة أمنية عازلة بين البلدين، على غرار المنطقة الأمنية التي احتلها الكيان الصهيوني في جنوب لبنان بين 1985-2000. عن،

Roby Nathanson Ro’ee Levy, “Casus Belli or Regional Cooperation? Natural Gas in the Eastern Mediterranean”, **Friedrich-Ebert-Stiftung and the Institute for National Security Studies**, (November 2012), p 61.

[3] زهراء عباس الهادي، المرجع السابق، ص 110-111.

خريطة 7: الخطوط البحرية المتنازع عليها بين لبنان والكيان الصهيوني:

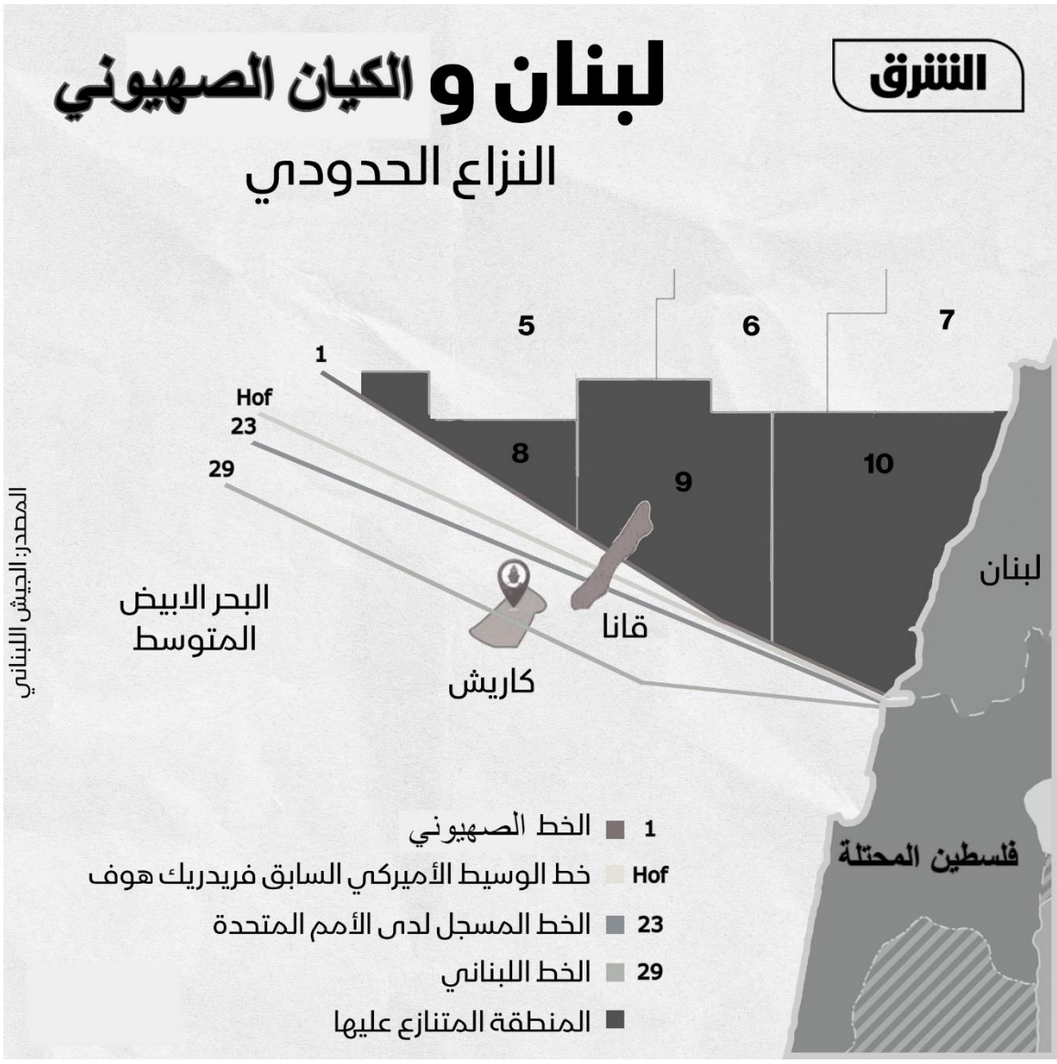

من تعديل الطالب عن المصدر: https://rb.gy/eabnog

الخريطة يظهر فيها الرقم 1 وهو الخط الذي اقترحه الكيان الصهيوني أما خط 29 فهو الخط القانوني الذي تطالب به لبنان، مع وجود الخط الأمريكي في الوسط المسمى (Hof) باللون الأصفر.

لقد أكدت الاتفاقية البحرية الحدودية بين قبرص ولبنان[1] عدم قيام أيّ من الطرفين بالاتفاق مع طرف ثالث دون العودة إلى الطرف الثاني للحصول على موافقته المسبقة. كان هذا الحل هو الخيار الوحيد المتوفر للبنان في رسم الخط الوسطي مع قبرص.[2]

في أكتوبر 2020 أرسلت لبنان خارطة تحدد فيها المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى الأمم المتحدة لتسجّل حدودها البحرية بعد اتفاق عام 2007، حيث اعتمد الكيان الصهيوني مقابل ذلك في جويلية 2011 تحديد منطقته الاقتصادية الخالصة مع قبرص دون التفاوض مع لبنان، هذا الوضع جعل الكيان الصهيوني يواجه تحديات في استكمال ترسيم حدوده في المنطقة الاقتصادية الخالصة والدفاع عن البنية التحتية للطاقة، كما

[1] عُقدت هذه الاتفاقية عام 2002 ولم توقع منذ عام 2007 وكذلك الحال بالنسبة إلى اتفاقية قبرص مع سورية، فقد كان من أسباب تأخير السوري-اللبناني في التوصل إلى اتفاق مع قبرص موقف تركيا التي اعترضت على هذه الاتفاقية منذ عام 1974، إذ إنها كانت تتصرف بالنيابة عن شمال قبرص. عن،

المرجع نفسه، ص 99.

[2] فوزية أكرم حمزة أبو علان، المرجع السابق، ص 240.

أن لدى الكيان الصهيوني ولبنان مطالب متنافسة على حوالي 330 ميلا مربعا حيث يطالبان بالمناطق الاقتصادية الخالصة التي من المحتمل أن تكوف غنية بالمواد الهيدروكربونية.[1]

وفي إطار محاولة الكيان الصهيوني لتسوية النزاع بينه وبين لبنان، قدّم الوسيط الأمريكي السفير الأمريكي السابق فريدريك هوف (Frederic C. Hof) سنة 2012 مقترحًا للبنان بخصوص المربّع (bloc) رقم 9 القريب من المياه الإقليمية اللبنانية، يقضي بتنازل لبنان عن 360 كيلومتر مربّع من المياه اللبنانية للكيان الصهيوني من أصل 860 كيلومتر مربّع من مجموع مساحة المربّع (bloc) رقم 9، وبالتالي يحصل لبنان على ثلثي المنطقة مقابل ثلث للكيان الصهيوني، غير أن لبنان رفضت هذا الاقتراح متهمة الكيان الصهيوني بأنه يحاول الاستيلاء على حقولها من الغاز للسيطرة على منافذ الطاقة الاستراتيجية.[2]

بالتزامن مع هذه الأحداث، قام مبعوث بايدن، هوخستاين (A. Hochstein)، بزيارة فلسطين المحتلة ولبنان (8-10 فبراير) في محاولة لاستئناف المحادثات غير المباشرة لترسيم حدودهما البحرية. هذه المسألة ذات أهمية قصوى للبنان، حيث إن عدم وضوح الحدود يمنع الشركات من التنقيب عن الغاز في الطرود الواقعة في أقصى الجنوب، والتي تقترب من مكامن الغاز المؤكدة في جانب فلسطين المحتلة. وعقدت أربع جولات من المحادثات "التقريبية" في قاعدة الأمم المتحدة في الناقورة منذ تشرين الأول 2020، بتفاعل رسمي مباشر عبر الوسيط الأمريكي. توقفت هذه المحادثات في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020،[3] ثم عدّل اللبنانيون طرحهم في (29 تشرين الأول/أكتوبر 2020) مستندين في مطالعتهم الجديدة إلى الاتفاقية الدولية للبحار لسنة 1982، وإلى مبادئ اتفاقية (بوليه نيوكومبيه – Paulet Newcombe) بين فرنسا وبريطانيا لسنة 1923، وصار الخط اللبناني هو الخط 29 الذي يرفع المساحة المختلف عليها إلى 1430 كيلومتراً مربعاً. والأهم، أن الخط 29 يضمن للبنان حقل قانا بأكمله (حيث يُتوقع وجود غاز)، ويجعل اللبنانيين شركاء في حقل كاريش (Karish) (حيث البحث أكد وجود كميات كبيرة من الغاز). ومن جهته اقترح الوسيط الأميركي السفير جون ديروشر (John Desrocher)[4] خطًا بين الاثنين عُرف بخط هوف، نسبة إلى الدبلوماسي الأميركي فريدريك هوف (Frederick Hof) الذي طرح هذا الخط في سنة 2012.[5]

---

[1] حنان بلموهوب، علي بلعربي، "أثر اكتشافات حقول الغاز على معادلة التوازن الإقليمي والاستراتيجي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط"، (الجزائر: مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02/ 122-136)، ديسمبر (2022)، ص 128.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

[3] Joshua Krasna, "Politics, War and Eastern Mediterranean Gas", (**The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies**, Volume 16, Number 4), (March 2022), p 4.

[4] شغل منصب سفير إلى الجزائر ما بين عاميّ 2017 و2020. ومن سبتمبر 2014 إلى أوت 2017 شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية في مصر وشؤون المغرب. عن،

National Defence University, Ambassador John Desrocher, The Eisenhower School for National Security and Resource Strategy, in: http://rb.gy/vvz49, (26/3/2023).

[5] زياد ماجد، "**ترسيم الحدود اللبنانية-الإسرائيلية**: براغماتية حزب الله خارجيا وصرامته داخليا"، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 133)، (شتاء 2023)، ص 019.

ب. الصراع الفلسطيني- الصهيوني:

يعود البعد المتعلق بالطاقة في الصراع الفلسطيني-الصهيوني إلى عام 1995، ففي أعقاب ترسيم المياه الإقليمية الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو (Oslo Accords)، منحت السلطة الفلسطينية شركة بريتش غاز رخصة حفر للتنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية للسلطة الفلسطينية، وفي عام 2000 أعلنت الشركة عن اكتشاف حقل غزة البحري (Gaza - Marine) وعلى الرغم من عدم اعتراض الكيان الصهيوني على عمليات التنقيب إلا أنها وقفت في وجه استغلال فلسطين لثرواتها، وأصرّ على وصول الإمدادات إلى عسقلان - في فلسطين المحتلة - لتلبية احتياجاتها من الغاز،[1] إلا أن الكيان الصهيوني منعهم من استغلال ثرواتهم بشكل كامل لأسباب سياسية[2] واقتصادية، وسببه الخلل في موازين القوى والتشرذم الداخلي، لم يكن باستطاعة الفلسطينيين فعل الكثير لتغيير هذا الواقع.[3]

تشير المعلومات إلى أن حجم حقل "غزة مارين" يبلغ نحو1 بليون قدم مكعب من الاحتياطي المؤكد للغاز، مما يكفي لتوفير الوقود اللازم لمحطة كهرباء غزة، ويوفر استيراد الوقود من الكيان الصهيوني، ويوفر حجه الطاقة عن غزة كلما ارتأى للكيان الصهيوني ذلك. ناهيك عن كلفة استيراد الوقود عبر الشركات الصهيونية.[4]

على الرغم من كونه حقلاً صغيراً مقارنة بالاحتياطات الصهيونية الكبيرة، إلا أن حقل الغاز البحري في غزة يمكن أن يغير قطاع الطاقة الفلسطيني ويعزّز الاقتصاد. بمجرد تطوير حقل غزّة البحري، يمكن اكتشاف موارد هيدروكربونية إضافية. يعتبر الغاز المستخرج من الحقل ذي أهمية خاصة بالنظر إلى أزمة الطاقة الكبرى التي تواجهها الأراضي الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة.[5]

---

[1] رنيم علي جمال الدين الغنام، المرجع السابق، ص 579.

[2] علمًا بأن وفقا لاتفاقيات أوسلو - وتحديداً اتفاقية غزة - أريحا لعام 1994، التي أكدتها اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة لعام 1995 - أعطت السلطة البحرية للسلطة الفلسطينية على مياهها حتى 20 ميلاً بحرياً (23 ميلاً قانونياً) من الساحل، مما يسمح بالصيد والأنشطة الترفيهية والاقتصادية (بما في ذلك على الأرجح الحفر) (ينص القانون الدولي على أن الأشخاص الخاضعين للاحتلال يحتفظون بالسيادة على الموارد الطبيعية، وتؤكد العديد من قرارات الأمم المتحدة سيادة الفلسطينيين على مواردهم الطبيعية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 201/63 لعام 2009 "يعيد التأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه" *. عن، ANAÏS ANTREASYAN, "GAS FINDS IN THE EASTERN MEDITERRANEAN: GAZA, ISRAEL, AND OTHER CONFLICTS", **Journal of Palestine Studies,** (University of California Press on behalf of the Institute for Palestine Studies, Vol. 42, No. 3, 29-47), (Spring 2013), p 31.

* United Nations General Assembly Resolution (A/RES/63/201) adopted by the General Assembly on 19 December 2008, p 3.

[3] فوزية أكرم حمزة، المرجع السابق، ص 241.

[4] المرجع نفسه، ص 241.

[5] Ariel Ezrahi, "Cooperation Prospects and Conflict Potential around Hydrocarbons in the Middle East: Israel–Egypt–Palestinian Territories–Jordan", in, Angelos Giannakopoulos, editor, "Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?", (The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, No. 8), (February 2016), pp 77-78.

المطلب الثاني: النزاع التركي- اليوناني قبرصي والاتفاق المصري-القبرصي-اليوناني والصهيوني:

مثلما أوضحنا سابقا أن النزاع الحدودي بين الطرفين اللبناني والكيان الصهيوني، فنفس الأمر ينطبق على الحالات الأخرى التي تحمل معها صراع تاريخي، والنزاعات الجيوسياسية الدائرة حول جزيرة قبرص والمحاور المنبثقة عنها إنما يشكّل حلقة جديدة من الصراع في حوض شرق المتوسط، وهو ما ستنطرق إليه في عدة نزاعات تحوم حول جزيرة قبرص اليونانية.

أ- النزاع التركي – اليوناني القبرصي:

يعدّ التنافس اليوناني التركي قديما جذوره إلى نحو 100 عام، لقد حصلت اليونان، بموجب معاهدة لوزان عام 1923، على مجموعة من الجزر في منطقة إيجة، لا تبعد هذه الجزر عن الحدود التركية في منطقة إيجة سوى كيلومترين، بل امتد الصراع إلى منطقة حوض البحر المتوسط الموجود فيها جزيرة قبرص، وذلك مع سيطرة تركيا على % 37 من الجزء الشرقي لجزيرة قبرص عام 1974، التي أصبحت عقبة أمام تحسن العالقات بين البلدين منذ عقود. وفي عام 2000 قام الاتحاد الأوروبي بترسيم الحدود البحرية لصالح اليونان. وهو ما دفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى المطالبة بإعادة صياغة المعاهدات، لكن اليونان رفضت ذلك بحجة الأطماع التركية للتوسع في المنطقة. وتعتبر قبرص المقسمة بين البلدين المحور الآخر المهم في هذا النزاع منذ التوغل التركي في الجزء الشمالي من قبرص عام 1974. والذي بدوره أيضا أثر على العالقات التركية مع الاتحاد الأوروبي الذي قام عام 2004 بضم قبرص اليونانية إليه كعضو رسمي فيه[1].[2]

تم تقسيم الجزيرة الواقعة على البحر المتوسط منذ عام 1974، عندما أرسلت تركيا قوات، بعد انقلاب نفذ بدعم من المجلس العسكري في أثينا، واحتلّت 37 بالمائة من الأراضي القبرصية. أعلن القبارصة الأتراك في الجزء الشمالي (المحتل) من الجزيرة الاستقلال في عام 1983 ولكن المنطقة الانفصالية لا تعترف بها إلا أنقرة، في حين أن جمهورية قبرص في الجنوب، التي يسكنها القبارصة اليونانيون، معترف بها في جميع أنحاء العالم. على الرغم من الجهود العديدة التي بذلت لإعادة توحيد البلاد، الجزيرة لا تزال منقسمة حتى يومنا هذا.[3]

يعترف القبارصة اليونانيون أن القبارصة الأتراك لهم الحق في تقاسم الموارد الطبيعية معهم ولكن فقط بعد التوصل إلى تسوية[4]. وفي السياق نفسه، يعتبرون التدخل غير المقبول من جانب القبارصة الأتراك في الطريقة

---

[1] كانت قبرص اليونانية عضو في حركة عدم الانحياز من قبل، إلا أنها كانت تجمعها علاقات مثمرة مع الكيان الصهيوني من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما. عن،

Andreas Stergiou, "Turkey–Cyprus–Israel relations and the Cyprus conflict", **Journal of Balkan and Near Eastern Studies,** (Volos: The University of Thessaly, VOL. 18, NO. 4, 375–392), July 2016, p 378.

[2] Achilles Skordas, "Oil Exploitation in the Eastern Mediterranean: Cyprus, Turkey and International Law", in: http://rb.gy/ydd6. (1/4/2023).

[3] Andreas Stergiou, "Turkey–Cyprus–Israel relations and the Cyprus conflict", p 375-76.

[4] يمكن تلخيص موقف القبارصة اليونانيين على أنه السعي إلى دستور فيدرالي قوي يؤسس لدولة اتحادية ثنائية سواء من حيث المنطقة أو المجتمع كيان قانوني دولي واحد، وسياسة خارجية واحدة وسيادة دولة واحدة، بالإضافة إلى قبرص موحدة. الجنسية التي ينظمها القانون الاتحادي. إنه ما يسمى بإرث مكاريوس (Makarios) الذي يعود تاريخه إلى "اتفاقيات رفيعة المستوى" في 1977 و1979، أقرتها الأمم المتحدة وقبلها الجانبان نظريًا. على العكس من ذلك، من الواضح أن القبارصة الأتراك فضلوا اتحادًا فضفاضًا يتمتع بأقصى قدر من الحكم الذاتي لكلا المجتمعين، واختصاصات مقسمة بدقة وتقاسم السلطة، مما يشير إلى نموذج كونفدرالي لدولتين مستقلتين لهما شخصية قانونية دولية منفصلة وسيادة. عن،

Andreas Stergiou, "Turkey–Cyprus–Israel relations and the Cyprus conflict", p 386.

التي تستغل بها جمهورية قبرص ذات السيادة مواردها الطبيعية أو إدارتها قبل أو بدون تسوية شاملة مشكلة قبرص. يعترض القبارصة الأتراك على جميع الإجراءات التي تتخذها جمهورية قبرص فيما يتعلق بالمناطق البحرية، أي اتفاقياتها مع دول ثالثة لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة أو من أجل التنمية المشتركة للموارد العابرة للحدود، والمناقصات الدولية، تراخيص الاستكشاف وما إلى ذلك. [1]

في 17 فبراير 2003، وقّعت قبرص ومصر اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة. تتوافق طريقة الترسيم هذه مع السوابق القضائية الدولية والقانون العرفي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. استهلت مصر وقبرص بوثيقة لتعزيز تعاونهما في أغسطس 2016. إلا أن، ما كان من المتوقع هو أن تؤدي أنشطة الحفر في هذه الآبار (blocs) إلى توترات متزايدة حيث أن تركيا مصرّة على حماية حقوقها في مناطق ولايتها البحرية.[2] تم توقيع اتفاقية مماثلة في 17 يناير 2007 بين قبرص ولبنان. في عام 2004، سنت قبرص تشريعًا لإعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تمتد على مسافة لا تتجاوز 200 ميل من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، التي لا ينبغي أن يمتد حدها الخارجي إلى ما بعد 24 ميلًا بحريًا من نفس خطوط الأساس. يتعلق الخلاف التركي مع جمهورية قبرص بالمناطق البحرية الواقعة في الغرب والجنوب الشرقي من الجزيرة. تدّعي أنقرة أنّ اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية التي وقعها القبارصة اليونانيون مع دول المنطقة باطلة وباطلة لعدة أسباب. أولاً، لا تعترف بالاتفاقية، وبالتالي أعلنت منطقتها الاقتصادية الخالصة في عام 2004. وثانيًا، تجادل بأن حكومة القبارصة اليونانيين لا تمثل الشعب القبرصي التركي. ثالثًا، تدّعي أن عمليات الحفر التي أذِنت بها جمهورية قبرص تقوّض المفاوضات بشأن إعادة توحيد الجزيرة. إلى جانب جمهورية شمال قبرص التركية، تقترح تعليق جميع الأنشطة أو إنشاء لجنة مشتركة حتى الانتهاء من عملية إعادة توحيد المجتمعين.[3]

الأمر الذي دفع قبرص التركية للرد بخطوة مماثلة فقامت بترسيم حدودها البحرية، كما قامت عام 2011 بتوقيع اتفاق مع تركيا لترسيم الجرف القاري. وتعتبر تركيا أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حدّدتها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري التركي.

ولذلك لا تعترف تركيا بالاتفاقيات التي أقامتها قبرص (اليونانية) لترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة مع كلّ من مصر والكيان الصهيوني ولبنان، وترى أن إرساء المناقصات على الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب على الغاز في هذه المنطقة غير قانوني، لأنه ينتهك حقوق تركيا.[4]

---

[1] Andreas Stergiou, "Turkey–Cyprus–Israel relations and the Cyprus conflict", p 376.

[2] Theodorus Tsakiris Sinan Ulgen Ahmet K. Han, "Gas Developments in the Eastern Mediterranean: Trigger or Obstacle for EU-Turkey Cooperation?", (**FEUTURE,** The Future of EU-Turkey Relations: Mapping Dynamics and Testing Scenarios**,** Online Paper No. 22**),** May 2018, p 18.

[3] Luca Baccarini, Sohbet Karbuz, « Découvertes de gaz en Méditerranée orientale : quels lendemains ? », **Revue Internationale et Stratégique,** (IRIS editions : N°104. PP. 113 – 122), pp 118-119.

[4] فوزية أكرم حمزة أبو علان، المرجع السابق، ص 235.

خريطة 8: الخلافات بين تركيا-شمال قبرص التركية وقبرص اليونانية:

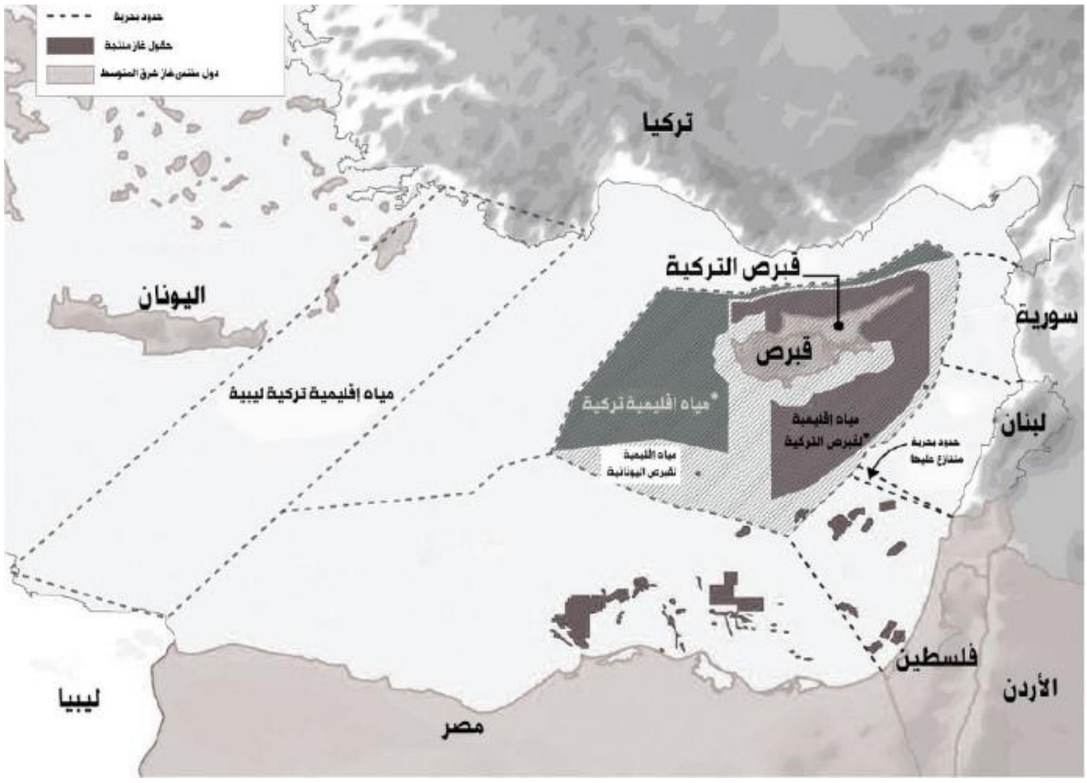

عن المصدر: http://rb.gy/ja8iv

خريطة تبين لنا الحدود البحرية المتنازع عليها بين تركيا وجزيرة قبرص، حيث أن المساحة باللون الأخضر هي المياه الإقليمية هي الحدود التي تطالب بها تركيا.

ب- التقارب بين جزيرة قبرص والكيان صهيوني:

يدعم الكيان الصهيوني الحكومة القبرصية اليونانية[1]، التي ترى في قبرص جسر إلى أوروبا. وكانت قبرص والكيان الصهيوني قد وقّعتا في كانون الأول/ديسمبر 2010 اتفاقا يحدّد حدودهما البحرية ويسمح للبلدين الجارين المضي قدما في عمليات البحث عن موارد الطاقة في مياه البحر المتوسط. وتأتي زيارة نتانياهو بعد شهر على زيارة وزير الدفاع القبرصي دميتريس إليادس للكيان الصهيوني حيث وقّع اتفاقا لتبادل المعلومات الاستخباراتية.[2]

[1] رغم مناصرة قبرص للفلسطينيين في الفترة ما بين 1980- 1990 في الصراع الفلسطيني- الصهيوني، (أو حتى من قبل في عهد حركات التحرّر). إلا أن الكيان الصهيوني أيّد السيادة والوحدة والسلامة الإقليمية لقبرص بالإضافة إلى حل المشكلة من خلال المفاوضات، بينما دعا أعضاء الكونجرس اليهود الأمريكيون إلى حل مرتبط بالنزاعات الأخرى في بحر إيجة، مثل تلك المتعلقة بالمجال الجوي والجرف القاري. بدأت العلاقات بين الكيان الصهيوني وقبرص في التحسّن في عام 1993، حيث وقّع البلدان عددًا من الاتفاقيات الثنائية. يرتبط أيضًا بقرار نيقوسيا، بعد تأخير دام 30 عامًا، (رأى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر قبرص كأداة للدفاع عن الكيان الصهيوني. كان يعتقد بصرامة أن انسحاب القواعد البريطانية، وخاصة جمع المعلومات الاستخبارية، يمكن أن يكون له تأثير مزعزع للاستقرار في المنطقة ككلّ)، بتعيين سفير غير مقيم في فلسطين المحتلة. في عام 1994، تم إنشاء سفارة برئاسة سفير مقيم في فلسطين المحتلة. عن

Andreas Stergiou, “Turkey–Cyprus–Israel relations and the Cyprus conflict?”, pp 379 -380.

[2] المرجع نفسه، ص 236-237.

خريطة 9: الحدود البحرية بين جزيرة قبرص وفلسطين المحتلة ولبنان:

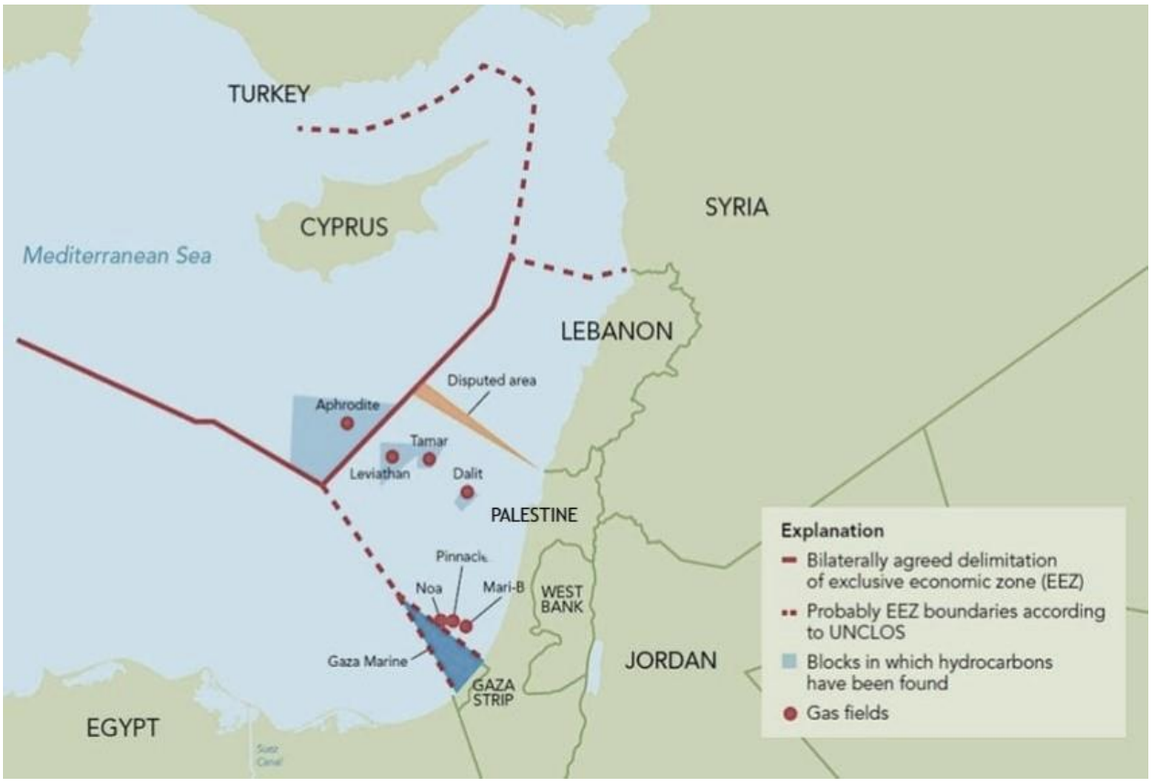

من تعديل الطالب عن المصدر: https://oilnow.gy/news/israel-lebanon-renew-spat-disputed-oil-gas-territory/

الخط الأحمر المستمر هو خط التقسيم للحدود البحرية بين لبنان ومصر والكيان الصهيوني مع جزيرة قبرص. أدى التعاون في مجال الطاقة إلى إطلاق تعاون ثنائي شامل بين الكيان الصهيوني ونيقوسيا (قبرص) في مجالات أخرى مرتبطة بشكل أو بآخر بالطاقة. على سبيل المثال؛ في فبراير 2012، عندما أصبح نتنياهو أول رئيس وزراء الكيان الصهيوني يزور قبرص، وقع البلدان اتفاقيات عسكرية تسمح للقوات الجوية الصهيونية والسفن باستخدام المجال الجوي والمياه الإقليمية على التوالي حول جزيرة شرق البحر المتوسط لحماية حقول الغاز في السواحل القبرصية البحرية.[1]

لكن منذ عام 2013، بدأ عدد من العوائق والتحديات الجيوسياسية المهمة لاستغلال ثروة الطاقة تبرز. ففي أكتوبر 2013، أُعلن أن مقدار احتياطيات الغاز جنوب قبرص أقل الثلث تقريبًا مما كان مقدّرا في البداية، وبالتالي فهي غير كافية لتبرير مجموعة من خيارات التمييع مثل إنشاء محطة تمييع برية واحدة بدون كميات كبيرة من غاز فلسطين المحتلة أو غيرها.[2] و من جانب آخر، أعلنت تركيا أنها ستقدم طعنًا على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المُوقَّعة بين مصر وقبرص في العام 2013، مدّعية أنها غير قانونية، وتنتهك الجرف القاري التركي، زاعمة أنه لا يمكن لأي دولة أجنبية أو شركة أو حتى سفينة إجراء أبحاث والقيام بالتنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري التركي والمناطق المتداخلة معه، وهو ما رفضته مصر، مؤكدة أنه لا يمكن لأي طرف أن ينازع في قانونية الاتفاقية، خاصّة أنها تتسق مع قواعد القانون الدولي، وقد تم إيداعها كاتفاقية دولية في الأمم المتحدة، وبالتالي تُعد الاتفاقية سارية وملزمة قانونيًا. كما ترفض تركيا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص والكيان الصهيوني في عام 2010، وقد رأت أن هذه الاتفاقيات تتجاهل السيادة التركية على شمال الجزيرة.[3]

---

[1] Andreas Stergiou, "Turkey–Cyprus–Israel relations and the Cyprus conflict?", p 382.

[2] Andreas Stergiou, ibid, p 383.

[3] ريم سليم، "الحرب القادمة: لماذا تصاعدت حدة صراعات الغاز في شرق المتوسط؟"، (25 فبراير 2018)، في: http://rb.gy/mxwmj ، (5 أفريل 2023).

ت. مصر والكيان الصهيوني:

بعد أن تم ترسيم الحدود المصرية – القبرصية (في عام 2003) حدث تعاون بين شركة نوبل إنرجي (الأمريكية) والكيان الصهيوني في عام 2004 في مياه البحر المتوسط، وجرى هذا التعاون من دون أن يكون هناك ترسيم للحدود بين مصر والكيان الصهيوني، الأمر الذي منح الكيان الصهيوني مساحة ممتازة من الحركة في مياه بحرية من المفترض أنها مصرية خالصة، وكان التعاون على هيئة اكتشاف وبدأ العمل في حقل (ماري-ب) في سواحل فلسطين المحتلة وبعدها باشر الكيان الصهيوني الاستيلاء على مياه مصر، وخصوصًا بعد اكتشاف حقل ليفياثان. وسارعت مصر إلى تشكيل تحالفات لمواجهة التحركات الصهيونية، فعقدت قمة ثلاثية في القاهرة صدر عنها إعلان القاهرة في 8 تشرين الأول/ نوفمبر 2014، الذي تضمّن عدّة أمور منها التعاون الإقليمي في مجال اكتشاف الطاقة في شرق المتوسّط، واستئناف المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية واحترام الحقوق السيادية لقبرص على منطقتها الاقتصادية الخالصة، ودعوة تركيا إلى التوقف عن أعمال المسح الزلزالي في المناطق البحرية لقبرص، وقدمت مصر دعمًا متواصلا للتوصّل إلى حلّ للمشكلة القبرصية وفقًا للقانون الدولي.[1]

ويعتمد الكيان الصهيوني، على اتفاقية ترسيم الحدود التي وقعها مع قبرص اليونانية، وتزعم أن هذا الترسيم سيحدد مستقبل حدودها المائية، وهو ما يرفضه كل من لبنان، مصر وتركيا.[2]

وبما أن الحدود غير مستقرة بين مصر والكيان الصهيوني فإن معظم الاكتشافات جرت قبل ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، فضلاً عن أن مصر لم تقدّم دعوى إلى الأمم المتحدة تطال فيها بحقوقها المسروقة من الحقول المكتشفة بل اكتفت بعقد اتفاقية تخلت فيها هن المزيد من حصصها في شرق البحر المتوسّط مثل اتفاقية عام 2013 التي تنازلت بموجبها عن حقل أفروديت (Aphrodite) لمصلحة قبرص، فضلاً عن التحالفات التي تهدف إلى إعادة ترسيم الحدود وذلك لن يحقق لمصر شيئاً.[3]

[1] زهراء عباس هادي، المرجع السابق، ص 116-117.

[2] المرجع نفسه، ص 117.

[3] المرجع نفسه، ص 118.

خريطة 10: المنطقة الاقتصادية الخالصة -قانونيا- لمصر:

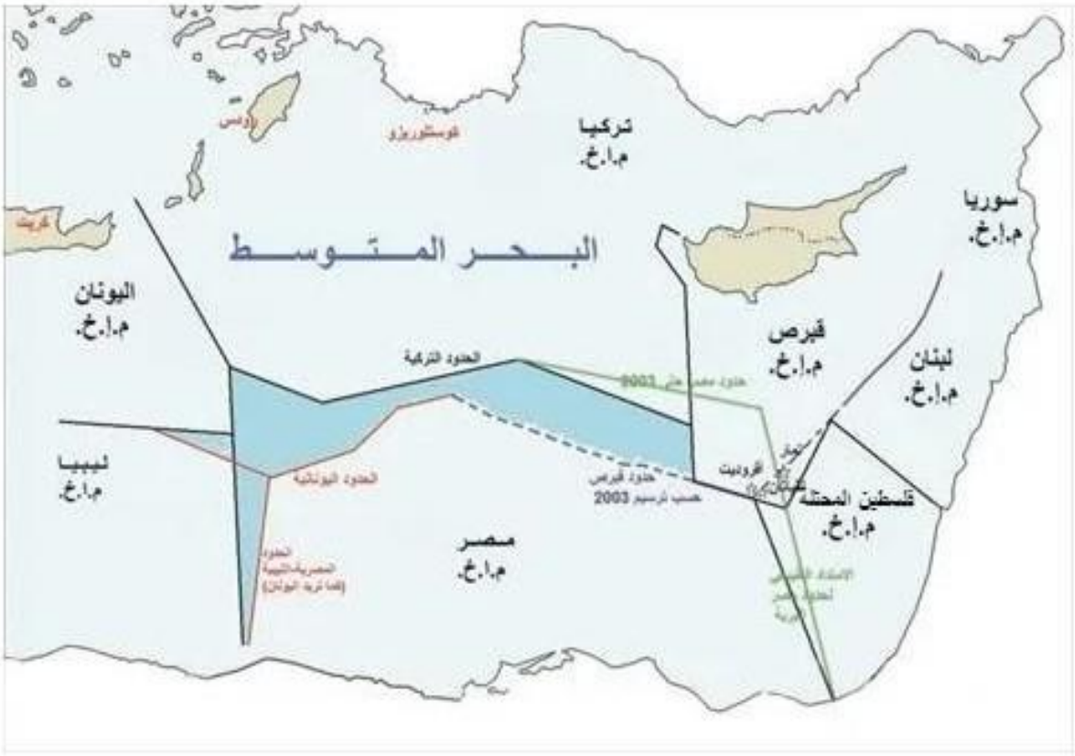

الدول التي تجاور مصر من ناحية البحر المتوسط

من تعديل الطالب عن المصدر: http://rb.gy/pzn07

الخط الأخضر يبين الحدود التي تنازلت عليها مصر لصالح الدول الأخرى بالإضافة للحدود المفترضة للدول المجاورة.

خصوصًا أنها حصلت عليه بموجب اتفاقية تمت بين الطرفين، أو أن يتنازل الكيان الصهيوني، لمصلحة مصر عن حقلي، شمشون وليفياثان، وهو الحقل الأكبر لديه، ولا سيما أن الحقول اكتُشفت في ظلّ فقدان الترسيم القانوني للحدود البحرية بين البلدين.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 118-119.

خريطة 11: خريطة الحدود البحرية الدولية حتى الآن في شرق بحر المتوسط:

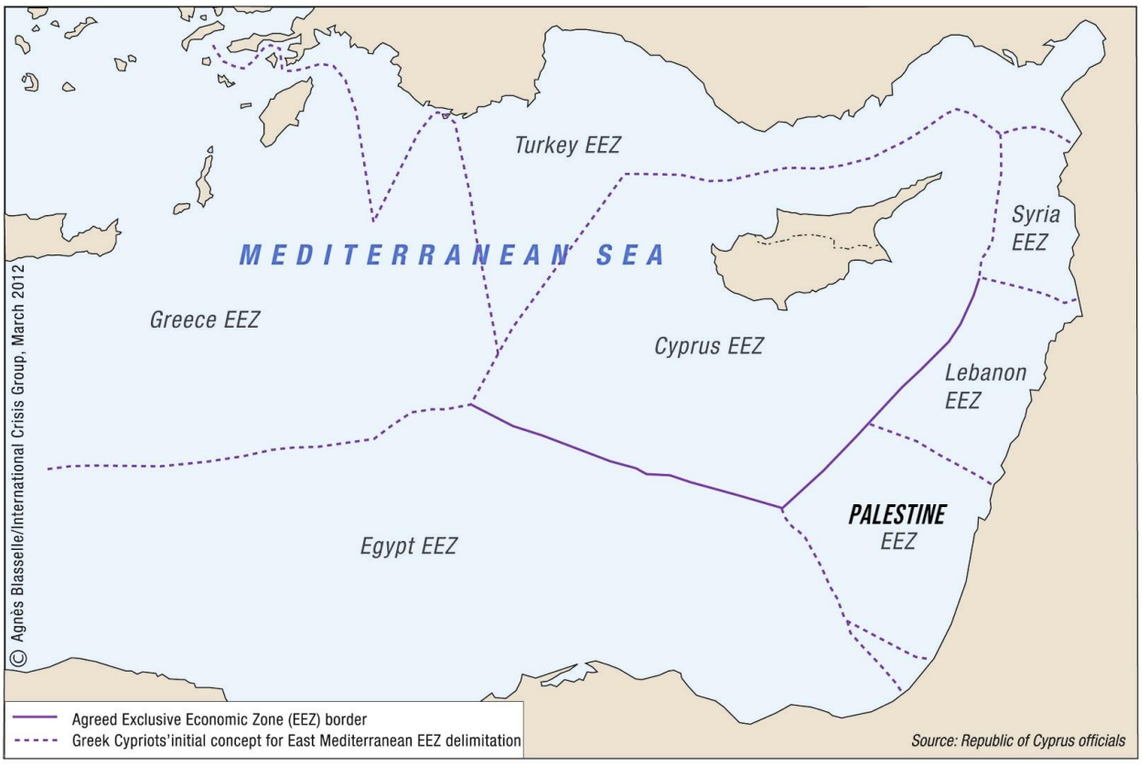

من تعديل الطالب عن المصدر: https://rb.gy/f237w

الحدود المتفق عليها بين دول المنطقة هي المشار إليها بخط مستمر والتي لا يزال النزاع عليها إلى الآن أو لم يتفق عليها بعد هي الخطوط المتقطعة.

الشكل 1: مختصر العلاقات بين دول حوض شرق المتوسّط:

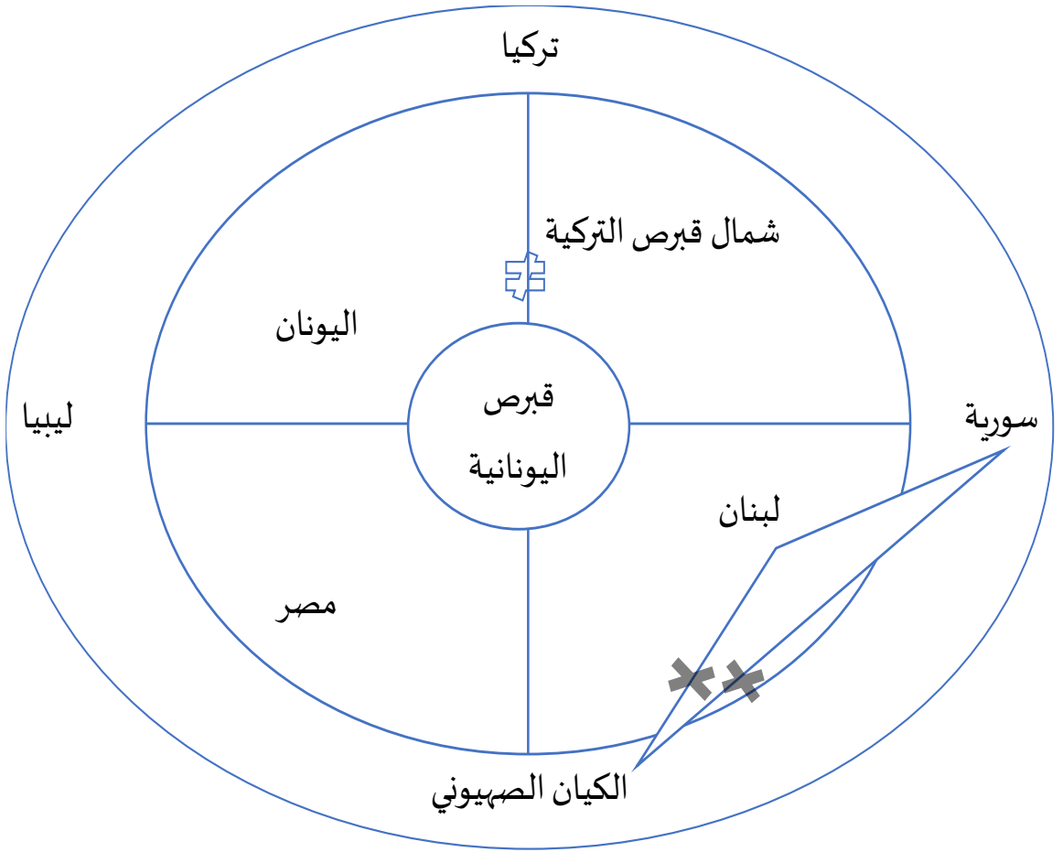

المفتاح:

✖ عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني.

≠ علاقات متوترة وعدائية.

○ الدول التي لم تصادق على قانون الدولي للبحار.

⊕ الدول التي صادقت وفي نزاع على الحدود البحرية.

-من إعداد الطالب بالاعتماد على ما تم ذكره سابقًا-

يوضّح الشكل المقابل مختلف التفاعلات بين دول حوض شرق المتوسّط، حيث أن الدول التي لم يتم الكشف عن حقول غاز بعد تقع في النصف الأيمن من الدائرة، أمّا النصف الأيسر فهو يحتوي على الدول التي تملك الغاز ويتم استغلاله. أمّا على مستوى العلاقات فالصراع التركي-اليوناني تحوّل إلى النزاع القبرصي كملحقة له، وهي تتوسّط الحوض.

وكما هو مبيّن فالصراع العربي- الصهيوني مستمر بشكل غير خطي غير أنّ مع اكتشافات الغاز وعدم توقيع الدول (خارج الدائرة الداخلية) للقانون الدولي لقانون البحار هو ما عقّد الوضع الجيوبوليتيكي.

المبحث الثاني: طموحات الدول الإقليمية وإمكانيات التصدير

بعد تحليل النزاعات القائمة في شرق المتوسط والتي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة على السواء مع اكتشافات الغاز خاصة في حوض الشام، ستنطرق لآفاق تصدير الغاز والأسواق المستهدفة، ومنه تقارب المواقف ووجهات النظر بالنسبة لأطراف عكس أخرى. وهو ما سنحاول الغوص فيه لتوضيح أهم النقاط حول الإمكانات الجيوبوليتيكية لنقل الغاز في الجزء الشرقي من البحر إلى غربه.

المطلب الأول: إمكانيات نقل احتياطات الغاز- أنبوب غاز العرب-:

مرّت أكثر من 50 عامًا على اكتشاف أول حقل غاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، حقل "أبو ماضي" تم اكتشافه على اليابسة في دلتا النيل في مصر عام 1967. وفي عام 1969، تم اكتشاف حقل غاز آخر "أبو قير" قبالة ساحل مصر، في البحر الأبيض المتوسط. ثم بعد ذلك اكتشف العديد من الحقول الأخرى منذ ذلك الحين، أصبحت مصر دولة مصدرة للغاز في عام 2003. لم يتم إجراء أي جولات مناقصات للتنقيب عن النفط والغاز بين عامي 2011 و2013 لتصبح مصر مستوردًا صافيًا للغاز في أبريل 2015 (بعد أن لحقت طفرة الإنتاج في عام 2009 وارتفاع الطلب المحلي)، رغم أنه بعد عام 2013، أطلقت مصر عدة جولات عطاءات ووقعت أكثر من 100 اتفاقية امتياز للتنقيب عن الغاز وإنتاجه. أدت جولات المناقصات الناجحة والتعديلات على سياسة التسعير إلى العديد من الاكتشافات[1].[2]

من بين دول الشام، من المحتمل أن يمتلك الكيان الصهيوني الآفاق الأكثر الواعدة لتطوير مواردها الغازية. كان هناك القليل من التنقيب عن الغاز في أجزاء أخرى من شرق البحر الأبيض المتوسط حتى عام 2009[3]. ثم تم اكتشاف حقلي غاز عملاقين قبالة سواحل الكيان الصهيوني في عامي 2009 و2010: حقلا "تمار" و "ليفياثان". بدأ إنتاج الغاز في حقل تمار في مارس 2013. وبحلول كانون الثاني (يناير) 2017، بدأ الكيان الصهيوني في تصدير كميات صغيرة من الغاز إلى الأردن من حقل "تمار". بالإضافة إلى إمداد سوق الكيان الصهيوني، بدأ الغاز من الحقل "ليفياثان" بالتدفق إلى الأردن في 1 كانون الثاني (جانفي) 2020، وإلى مصر في 15 كانون الثاني (جانفي) 2020.[4]

في 19 سبتمبر 2018، وقّعت القاهرة ونيقوسيا اتفاقية لإنشاء خط أنابيب تحت البحر بطول 645 كيلومترًا يربط، عبر المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين، إيداع (أفروديت) إلى مصنع تسييل الغاز الطبيعي المصري في إدكو (Edkou) على ساحل البحر المتوسط. الهدف من الاتفاقية، والتي يمكن أن تنطبق في المستقبل على حقول أخرى خارج الجزيرة، مثل (Calypso) و(Glaucus-1)، هو ضمان تصدير الغاز القبرصي إلى سوق الاتحاد الأوروبي.[5]

---

[1] أهم اكتشاف هو حقل ظهر في أغسطس 2015، والذي تقدر احتياطاته القابلة للاسترداد بما يتراوح بين 651.4 و736.3 مليار متر مكعب. يعتبر هذا أكبر اكتشاف للغاز على الإطلاق في مصر والبحر الأبيض المتوسط، وقد تم الترحيب به باعتباره عاملاً محوريًا للتنقيب عن الغاز في مصر والمنطقة ككل. عن،

Ana Stanič, Sohbet Karbuz, "The challenges facing Eastern Mediterranean gas and how international law can help overcome them", (Journal of Energy & Natural Resources Law), 30 Oct 2020, p 2.

[2] Ana Stanič, Sohbet Karbuz, "The challenges facing Eastern Mediterranean gas and how international law can help overcome them ", p 2.

[3] تثبت هذه الاكتشافات المتعددة أن شرق البحر الأبيض المتوسط يضم موارد طاقة كبيرة. وفقًا لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS)، تقدر الاحتياطيات في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بـ122 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و107 مليار برميل من النفط الخام. عن،

Hicham Mourad, « Nouvelle dynamique régionale en Méditerranée orientale », (Éd. Comité d'études de Défense Nationale : **Revue Défense Nationale,** 2019/7 (N° 822). PP. 153 à 157), p 153.

[4] Ana Stanič, Sohbet Karbuz, p 3.

[5] Hicham Mourad, p 154.

لكن قبل بضعة أشهر (19 فبراير 2018)، كانت هناك اتفاقية بقيمة 15 مليار دولار وقعتها ثلاث شركات خاصة (واحدة مصرية -Dolphius Holdings-) والآخر مجمع (Derek Group and Noble Energy)، ونصّت على التصدير إلى مصر، على مدى عشر سنوات، حوالي 64 مليار متر مكعب من موارد فلسطين المحتلة الطبيعية، مصدّرًا الغاز بالتساوي من حقلي (تمار) و (ليفياثان). أمّا عن التصدير -نحو أوروبا-، الذي سيبدأ في عام 2019، سيكون عبر خط أنابيب الغاز تحت الماء بطول 90 كيلومترًا والذي يربط ميناء عسقلان (فلسطين المحتلة) بميناء العريش في جزيرة سيناء. سبق استخدام خط الأنابيب هذا للصادرات المصرية من الغاز الطبيعي إلى الكيان الصهيوني، قبل توقفها في عام 2012 (East Mediterranean Gas Company أو ما يعرف اختصارا بـ(EMG) عبارة عن خط أنابيب تحت سطح البحر بسعة سنوية تبلغ 7 مليار متر مكعب. إنها تتخطى قطاع غزة وتربط بين أنظمة نقل الغاز الإسرائيلية والمصرية. تم بناؤه في الأصل لتصدير الغاز المصري إلى إسرائيل. بدأ توريد الغاز من مصر إلى إسرائيل في عام 2008 من خلال خط الأنابيب هذا واستمر حتى أبريل 2012 عندما أنهت مصر عقدها مع إسرائيل. وتنقل حاليًا الغاز في اتجاه عكسي من إسرائيل إلى مصر[1]). ويسعى الكيان الصهيوني بفضل هذا التعاون مع مصر[2] لإعادة تصدير غازها الطبيعي إلى السوق الأوروبية، مستفيدا من التسييل المصري تركيب المصانع في (إدكو) و(دمياط)[3] (اللّذين تبلغ طاقتهما الإجمالية 19 مليار متر مكعب سنويًا[4]) على البحر المتوسط. مصر، من جانبها، تطمح لأن تصبح قطبًا إقليميًا للطاقة بفضل هذه المنشآت غير الموجودة في شرق البحر المتوسط والاستفادة من الدخل الناتج عن مثل هذا النشاط.[5]

يتطلب تحويل إمكانات التصدير هذه إلى حقيقة واقعة البنية التحتية للتصدير لنقل الغاز المنتج في البلدان الفردية إلى الأسواق الإقليمية والأسواق الأخرى في أماكن أبعد سواء كانت في الاتحاد الأوروبي أو آسيا. كما هو مبين أدناه، باستثناء مصر والكيان الصهيوني، تفتقر دول المنطقة إلى البنية التحتية لتصدير الغاز.[6]

تعتبر دول المنطقة، ولا سيما قبرص والكيان الصهيوني، هذين المصنعين (إدكو ودمياط) مفتاحهما لأسواق التصدير في أوروبا وآسيا. ومع ذلك، فإنه يكشف عن التحديات التجارية التي تواجه هذا المسار على المدى القصير والمتوسط والطويل.

نظرًا لحجم سوق الغاز المحلي ووجود البنية التحتية للتصدير، يُنظر إلى مصر كسوق وطريق لتصدير غاز شرق البحر المتوسط. تمتلك مصر بنية تحتية راسخة لتصدير الغاز، سواء من خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال. يربط خط الغاز العربي (Arab Gas Pipeline)، الذي تبلغ طاقته السنوية 10 مليارات متر مكعب، مصر بسوريا عبر الأردن. بدأت صادرات الغاز الطبيعي عبر خط الأنابيب في عام 2003 عبر خط أنابيب الغاز العربي

---

[1] Sohbet Karbuz," Key Challenges Facing the Eastern Mediterranean: The Future of Regional Energy Development", (SETA Foundation, Insight Turkey, Energy Policy Research Center, Bilkent University, 2021 Vol. 23 / No. 1), (Winter 2021), p 121.

[2] عززت مصر والكيان الصهيوني تعاونهما الأمني للتعامل مع المخاطر الكامنة لهجمات في مناطق سيناء حيث يمتد خط الغاز الذي يربط بين البلدين. عن،

Manon Laroche, « **Le gaz** : nouvel enjeu géopolitique en Méditerranée orientale », 26 octobre 2021, en : http://rb.gy/fqavi, (17 /04/ 2023).

[3] أُنشِئت محطّة (دمياط) عام 2004 بكلفة 1.3 مليار دولار، وتملك قدرة تسييل 7.56 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. أُقفلت عام 2012 نتيجة الأحداث السياسية في مصر، وتبعه خلاف حول ملكيّتها، قبل أن يُعاد العمل بها لاحقاً، وتحديداً بعد اكتشاف حقل ظهر. تملكها اليوم شركتين المصريتين (50%) وشركة إيني الإيطالية (50%). أمّا محطّة (إدكو)، فأُنشئت عام 2005 بكلفة مليارين دولار، وتملك قدرة تسييل نحو 10 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. تعود ملكيّتها اليوم إلى شيل البريطانية (35,5%)، و بتروناس الماليزية(35,5%) ، وتوتال (5 %). عن،

مارك أيوب، "خرائط اكتشاف حوض شرق المتوسّط"، (ملف طفرة أوهام الغاز، العدد 1، 19 كانون الأول 2022)، في: http://rb.gy/vp4al ، (2023/5/12).

[4] Luca Baccarini, Sohbet Karbuz, « Découvertes de gaz en Méditerranée orientale : quels lendemains ? », (Éd. IRIS éditions, **Revue Internationale et Stratégique** 2016/4 (N°104). PP. 113 à 122), p 116.

[5] Hicham Mourad, p 154.

[6] Ana Stanič, Sohbet Karbuz, "The challenges facing Eastern Mediterranean gas and how international law can help overcome them ", p 9.

إلى الأردن. وصل الغاز المصري عبر خط أنابيب الغاز إلى سوريا في عام 2008 ولبنان في عام 2009. ومع ذلك، ظل خط الأنابيب معطلاً منذ عام 2011 عندما تضررت خطوط الأنابيب المغذية خلال الاضطرابات في مصر. القسم المؤدي إلى الأردن أصبح شغالا مرة أخرى في عام 2019.[1]

خريطة 12: مسار خط أنبوب غاز العرب من مصر إلى سورية:

من تعديل الطالب من المصدر: http://rb.gy/0xh6c

أنبوب غاز العرب ينطلق من جزيرة سيناء، ليمرّ عبر مضيق عقبة ليعبر من الأردن إلى سورية ومن سورية أنبوب ملحق لتزويد لبنان بالغاز.

[1] Ibid, p 9.

المطلب الثاني: خطوط أنابيب التصدير نحو أوروبا:

تم بناء خط أنابيب غاز شرق البحر المتوسط (Eastern Mediterranean Gas)، وهو خط أنابيب بحري بسعة سنوية تبلغ 7 مليار متر مكعب، يربط نظام نقل الكيان الصهيوني في منطقة (عسقلان) بنظام النقل المصري في (العريش)، الذي كان في الأصل لنقل الغاز المصري إلى الكيان الصهيوني. من خلال عكس تدفقها، يعمل أنبوب غاز شرق المتوسّط الآن كطريق نقل للغاز من حقلي (Tamar) و(Leviathan) البحريين في فلسطين المحتلة إلى مصر.[1]

يهدف الغاز المستورد جزئيًا إلى تلبية احتياجات السوق المصري المحلي وجزئيًا لإعادة التصدير، ربما في صورة غاز طبيعي مسال. بدأ غاز حقل ليفياثان بالتدفق إلى مصر عبر أنبوب غاز شرق المتوسّط (خط رقم7 في الخريطة السابقة) في بداية عام 2020. ومن المتوقع أن تبدأ الصادرات من حقل تمار إلى مصر في النصف الثاني من عام 2020. ومن المتوقع أن تصل صادرات الغاز إلى 7 مليارات متر مكعب سنويًا عند مستوى ثابت.

نظرًا لعدم وجود بنية تحتية في قبرص لتصدير الغاز، لم يتم اعتبار الاكتشافات حتى الآن كافية لجعل بناء مصنع للغاز الطبيعي المسال في Vassilikos قابلاً للتطبيق تجاريًا، في الوقت الحالي هناك الكثير من النقاش حول بناء خط أنابيب تحت البحر (المعروف باسم خط أنابيب "EastMed") من حقل أفروديت إما إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى مصر.[2]

يهدف مشروع خط أنابيب (EastMed)[3] إلى ربط الكيان الصهيوني وقبرص باليونان. بعد عدة إعلانات مشتركة تؤكد الدعم السياسي للمشروع على مر السنين، وقعت إسرائيل واليونان وجمهورية الكونغو أخيرًا اتفاقية حكومية دولية لبناء خط أنابيب (EastMed) بطول 1900 كيلومتر في يناير 2020. من المتوقع أن تحمل 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا وتكلفتها ما بين 6 إلى 7 مليارات دولار أمريكي. يهدف مشروع آخر، يعرف باسم (IGI Poseidon)، إلى مد خط أنابيب (EastMed)من اليونان إلى إيطاليا. من المتوقع اتخاذ القرار الاستثماري النهائي لخط أنابيب (EastMed)في وقت ما في عام 2022 ومن المتوقع الانتهاء من خط الأنابيب في عام 2025. التحدي الرئيسي الذي يواجه خط الأنابيب هذا هو أنه يحتاج إلى عبور المناطق الاقتصادية الخالصة لتركيا وقبرص ولم يتم ترسيم الحدود البحرية بين قبرص وتركيا، وتركيا واليونان.[4]

---

[1] Ibid, p 9-10.

[2] Ibid, p 10-11.

[3] يعتبر خط أنابيب (EastMed) أحد أطول وأعمق خطوط الأنابيب تحت الماء في العالم، حيث يمكنه حمل ما بين 9 مليارات و12 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا - حوالي 10 في المائة من إمدادات أوروبا، مما سيساعد في تقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي. عن،
Nektaria Stamouli, "EastMed: A pipeline project that ran afoul of geopolitics and green policies", January 18, 2022. in: http://rb.gy/g6h4e, (12/5/2023).

[4] Ana Stanič, Sohbet Karbuz, p 12.

خريطة 13: مسار خطّ أنبوب (EastMed) للغاز نحو أوروبا:

من تعديل الطالب عن المصدر: http://rb.gy/z7z3a

هذا الأنبوب العابر على شرق البحر الأبيض المتوسّط يصدّر غاز الحقول المكتشفة في سواحل فلسطين المحتلة إذ أن يتم تحويلها إلى قبرص يتم نقلها إلى أوروبا عبر جزرة كريت ثم إلى اليونان.

يبلغ إجمالي طول مشروع (EastMed) 1900كيلومتر، بما في ذلك 1300 كيلومتر في الخارج و600 كيلومتر على الشاطئ.

يبدأ من حوض ليفياثان قبالة سواحل فلسطين المحتلة ويتبع مسارًا كما هو مذكور أدناه[1]:

- خط أنابيب بحري بطول 200 كيلومتر يربط بين حوض ليفياثان وقبرص،
- خط أنابيب بحري بطول 700 كيلومتر يربط بين قبرص وكريت،
- خط أنابيب بحري بطول 400 كيلومتر بين جزيرة كريت والطريق البري لليونان،
- خط أنابيب بري بطول 600 كم يمتد من الجنوب إلى الشمال الغربي لليونان.

[1] İsmail Kavaz, "The Energy Equation in the Eastern Mediterranean", (SETA Foundation, **Insight Turkey**, Vol. 23. No.1. PP. 139-160), 2021, p 152.

من خلال هذا المشروع، تم التخطيط لنقل الموارد من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا بالإضافة إلى توفير الغاز للمناطق على طريق العبور. في نهاية المطاف، من المقرر أن تكون 15 مليار متر مكعب من احتياجات أوروبا من الغاز. من المتوقع أن تكتمل عملية بناء خط أنابيب (EastMed) بحلول عام 2025.[1]

طريق آخر محتمل لتصدير غاز شرق البحر المتوسط هو عبر تركيا. منذ اكتشاف حقلي تمار وليفياثان في الكيان الصهيوني، أبدت عدة شركات تركية اهتمامًا بشراء الغاز من إسرائيل. على مرّ السنين، كانت المناقشات لبناء خط أنابيب 8 مليار متر مكعب من حقل ليفياثان (ربما مع ارتباط بحقل تمار) إلى الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط لتركيا، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (عبر قبرص)، وربما من هناك فصاعدًا إلى أوروبا مد وجزر مما يعكس الطبيعة المتغيرة باستمرار للعلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني. ولفترة من الزمن، حظي المشروع بدعم من حكومة الولايات المتحدة، وكان يُنظر إليه على أنه محفز محتمل لحل مشكلة قبرص. ومع ذلك، مع وجود العلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني والاتحاد الأوروبي وتركيا حاليًا في أدنى مستوياتها منذ أكثر من عقد، تم الآن تعليق هذا المشروع تمامًا.[2]

ومنه فإمكانيات التصدير هي كالآتي:

أولاً، يمكن بناء منشأة للغاز الطبيعي المسال في فاسيليكوس (Vassilikos)، على الساحل الجنوبي لقبرص - بالنظر إلى أن (ليفياثان) يقع على مسافة متساوية تقريبًا من الكيان الصهيوني وقبرص - أو على ساحل الكيان الصهيوني أو حتى في المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة، الأردن، البحر الاحمر. كما تم النظر في منشأة عائمة (غاز طبيعي مسال عائم). إذا كان تحويل الغاز إلى غاز طبيعي مسال يسمح بالوصول إلى السوق العالمية، مع وصول الشحنات إلى أوروبا أو آسيا أو أمريكا الجنوبية، فإن جدوى هذا الخيار أصبحت صعبة حاليًا بسبب ارتفاع تكاليف البناء، بسبب الطاقة الزائدة الحالية في سوق الغاز الطبيعي المسال وانخفاض أسعار الغاز.[3]

ثانيًا، هناك اهتمام تجاري كبير من الشركات في تركيا بشراء الغاز الكيان الصهيوني. يمكن أن يؤدي إنشاء خط أنابيب من الحقول البحرية إلى الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط في البلاد، إما مباشرة أو عبر جزيرة قبرص، إلى تمكين تصدير الغاز الكيان الصهيوني والقبرصي إلى السوق التركية، أو حتى إلى الأسواق الأوروبية عبر ممر الغاز الجنوبي قيد الإنشاء - يتكون من خط أنابيب الغاز العابر للأناضول (TANAP)، والذي سينقل الغاز في البداية من أذربيجان إلى الحدود التركية اليونانية، وخط أنابيب الغاز عبر البحر الأدرياتيكي (TAP)، الذي سيعبر اليونان وألبانيا للوصول إلى الجنوب. سواحل إيطاليا. يتطلب هذا الخيار شرطين جيوبوليتيكيّين: حلّ المشكلة القبرصية والاستقرار الدائم للعلاقات بين الكيان الصهيوني وتركيا.

ثالثًا، يخطط مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي لشرق المتوسط (الكيان الصهيوني وقبرص واليونان وإيطاليا) لربط الكيان الصهيوني وقبرص بالأسواق الأوروبية. تمت الموافقة عليه من قبل المفوضية الأوروبية كمشروع ذي اهتمام مشترك، مما يجعله مفتوحًا للتمويل من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن مثل هذا المشروع مكلف

[1] Ibid, p 152.
[2] Ana Stanič, Sohbet Karbuz, p. 12.
[3] Luca Baccarini, Sohbet Karbuz, p 117.

وصعب تقنيًا[1]، ويمكن، علاوة على ذلك، يتسبب في مشاكل سياسية خطيرة مع تركيا بسبب الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية.[2]

خريطة 14: الاحتمالات الواردة لنقل الغاز من شرق المتوسّط إلى الدول المجاورة:

من تعديل الطالب عن المصدر: http://rb.gy/2wef5

الخريطة تعرض كل احتمالات خطوط نقل الغاز التي سبق ذكرها، مع العلم أن الخط المتقطع المؤدي إلى تركيا يبقى فقط على الورق.

في السنوات الأخيرة، أدت الفرص المتعلقة بإنتاج الغاز إلى العديد من المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية. نشأ تحالفان ثلاثيان، مع اجتماعات سياسية وتقنية رفيعة المستوى: أحدهما بين اليونان وقبرص ومصر، والآخر بين اليونان وقبرص والكيان الصهيوني. في الوقت نفسه، تدهورت العلاقات بين مصر وتركيا، خاصة بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في عام 2013.[3]

[1] تتخذ الولايات المتحدة المخاوف البيئية لتبرير التخلي عن مشروع لم تقدم حقًا دعمها الكامل وراءه - بما يتجاوز الإعلانات السياسية غير المهمة - نظرًا للمردودية التجارية المشكوك فيها والتحديات السياسية التي يتضمنه. عن،

Fadi K. Assaf, Mona E. Sukkarieh, "U.S. skeptical about the EastMed Pipeline", **The East Med Energy Report**, U.S. skeptical about the EastMed Pipeline, Middle East Strategic Perspectives. January 15, 2022. In: https://www.mesp.me/2022/01/15/the-east-med-energy-report-issue-3/ , 12/5/2023.

[2] Luca Baccarini, Sohbet Karbuz, p 117.

[3] Ibid, p 119.

خلاصة الفصل الثاني:

تباعًا لما ورد في الفصل الثاني، نستخلص أنّ:

- العلاقات بين دول المنطقة تتسم بالصراع الدائم وذلك لاعتبارات عرقية-دينية، غير أنّ الغاز أعطى لها بعدًا آخر، حيث ساعد في بروز نزاعات حول الحدود البحرية بين كلّ من لبنان والكيان الصهيوني، وقطاع غزة والكيان الصهيوني، من جهة، وتركيا، من جهة أخرى، في نزاعها مع خصمها التاريخي اليونان، على جزيرة قبرص المدعومة من طرف الغرب عامة.
- لاكتشافات الغاز وقع كبير على العلاقات الثنائية بين دول المنطقة، إذ سارعت كل دول المنطقة إلى ترسيم حدودها مع الدول المجاورة وفق القانون الدولي للبحار، بشكل لم يرضي تركيا التي لا زالت تطالب بحقها في الحدود البحرية المحاذية لجزيرة قبرص والجزر اليونانية. كما كان واضحا تطور العلاقات بين قبرص والكيان الصهيوني، إذ أصبحت لجزيرة قبرص أكثر أهمية خاصة بعد اكتشاف حقل أفروديت، ما أدى إلى نمو العلاقات بينهما.
- تعتبر جزيرة قبرص محور النزاع البحري في المنطقة، إذ أنها تقع تقريبا في وسط النزاعات، بين تركيا، لبنان، الكيان الصهيوني ومصر، غير أنّ جزيرة قبرص مرتبطة تاريخيا بالصراع ما بين تركيا واليونان (الغرب) التي تدعم جهود قبرص سياسيا.
- عدم تصديق تركيا والكيان الصهيوني على القانون الدولي لقانون البحار راجع لتضارب مصالحهم في استغلال الحدود البحرية، ففي حين نجد تركيا تدافع عن حدودها البحرية أمام جزيرة قبرص والجزر اليونانية، فالكيان الصهيوني هو الآخر حاول (بالتفاوض) اكتساب تنازل لبنان ومصر لاستغلال الحدود البحرية في التنقيب على الغاز والاعتماد عليه (الكيان الصهيوني) بشكل حصري في تزويد الغاز للمنطقة ومحتمل أيضا السوق الأوروبية في المستقبل. وكان ذلك بعد تحوّل دور الكيان الصهيوني من مستورد للغاز إلى مصدر له، ونتيجة لذلك أصبحت على الدول العربية التعامل مباشرة معه من أجل تأمين حاجتها من الطاقة، خصوصا مصر والأردن.
- لا يبدو أن غاز شرق المتوسّط كفيل بأن يكون إحدى البدائل للسوق الأوروبية، إلا أنّه مشروع على أمد بعيد. فقد طُرح مشروع أنابيب (EastMed)، لكنه عمليًا مكلف، رغم دعم الاتحاد الأوروبي له ماليا (وذلك لأن جزءه يمرّ تحت البحر)، ومسافته من أطول الأنابيب في العالم بمسافة تقدر بـ 1900 كلم^2. يبقى في الجهة الأخرى، خيار نقله عبر تركيا الذي يبدو أقلّ تكلفة وأقصر مسافةً وعمليًا قابل للتحقيق، غير أن العلاقات السياسية المتوترة بين الدول المنتجة أرادت غير ذلك.
- المنطقة تشهد تحالفات إقليمية، من مصر واليونان، وجزيرة قبرص واليونان والكيان الصهيوني، وجزرة قبرص واليونان ومصر. هذه التحالفات جاءت على إثر التوتر والتشاحن بين دول مصر، اليونان وقبرص وحتى الكيان الصهيوني مع تركيا لتبنيها مواقف حازمة تجاه قضايا سياسية.

الفصل الثالث: استراتيجية الدول والقوى الدولية في شرق البحر المتوسّط

يعالج هذا الفصل أهم ما جاء من أهداف وسياسات تحوّلت إلى دور في شرق المتوسّط، ذلك لأن شرق المتوسّط ليس بمعزل عن التفاعلات الخارجية وخصوصا حين يتعلق الأمر بقضايا حيوية سواء كانت عسكرية-أمنية أو سياسية-اقتصادية. فبعد أن تناولنا في الفصلين السابقين موارد شرق المتوسّط وما يتمتع به من جغرافيا تجعله محل رهانات الدول الإقليمية بصفتها على علاقة مباشرة مع مجريات المنطقة، هناك من الفواعل التي تحاول هي الأخرى الظفر بموقع استراتيجي في هذه المنطقة.

وبعدما تطرقنا أيضًا إلى الخيارات الواقعية في خطة تصدير الغاز من شرق المتوسّط إلى أوروبا، تقع هناك تحديات في كيفية التعامل مع القضايا الحساسة، خاصة قضية الحدود البحرية التركية والنزاع مع اليونان وقبرص، وكيف لهذه القضايا وأخرى أن تفرز لنا تحديات جيوسياسية خاصة مع بروز عوامل أخرى سياسية تزيد الوضع تعقيدا، فتصبح العلاقات البينية هي ما يؤثر على الحالة الهيكلية للنسق العام في المنطقة.

من خلال هذا البحث، سيتم تناول التشكيلات الجديدة التي عرفتها المنطقة من تحالفات واتفاقيات، ثم سيتم التعرف على سياسات الدول الكبرى والتوجه الأوروبي إلى حوض شرق بحر المتوسّط، والأدوار التي لعبتها كل دولة في تشكيل التحالفات وتعزيزها، وهو ما سيتضّح عند معالجتها.

المبحث الأول: استراتيجية الدول الإقليمية في حوض شرق المتوسّط

بعد أن تم التطرّق إلى أبرز احتياطات الغاز وإمكانات تصديره إلى السوق الأوروبية بالقدر الممكن، من الضروري أن نتعرّف على استراتيجية دول شرق المتوسّط كونها محور الاهتمام الجيوبوليتيكي للدراسة وكيف أفضى التعاون بين تلك الدول إلى إنشاء تحالف يمهّد إلى مشاريع تغذي المنطقة بالطاقة أو حتى نقلها خارجها، لكن المنطقة تعرف صداما سياسيا أدى إلى أجواء جيوبوليتيكية معقدة، وهذا ما نحن بصدد معرفته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: منتدى غاز شرق المتوسّط واستراتيجية الكيان الصهيوني في شرق المتوسّط:

أ. منتدى غاز شرق المتوسّط:

للاكتشافات في حوض بلاد الشام شرق البحر المتوسط والخلافات في المنطقة وقع كبير على اللقاءات ذات المستوى العالي من الناحية الدبلوماسية بين كل من مصر، اليونان وجزيرة قبرص، وهو ما أسفر عن تحالف ثلاثي غرضه الوحيد هو الغاز.

وكانت النتيجة إنشاء إطار عمل متعدد الجنسيات للتعاون في مسائل الغاز - منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF-Eastern Mediterranean Gas Forum-) - في يناير 2019. كانت مصر، واليونان، والكيان الصهيوني، وإيطاليا[1]، والأردن، وفلسطين الأعضاء المؤسسين. بتشجيع من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي منظمة دولية مقرها القاهرة تأسّست في سبتمبر 2020. وستدخل حيّز التنفيذ في مارس 2021. وقد طلبت فرنسا بالفعل الانضمام كعضو كامل[2]. الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يسعون للحصول على صفة مراقب. في ديسمبر 2020، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة مراقب[3]. يتضمن المنتدى مجلسًا استشاريًا لصناعة الغاز، تم إنشاؤه في نوفمبر 2019، للمساعدة في تسييل احتياطيات الغاز.[4]

"بادرت الدولة المصرية بطرح فكرة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط[5]، وذلك من خلال القمة الثلاثية والتي أقيمت في جزيرة كريت في أكتوبر من عام 2018 بين زعماء مصر وقبرص واليونان، والفكرة لاقت استحسانًا كبيرًا وواسع النطاق من معظم دول المنطقة، سواء من المنتجين أو المستهلكين للغاز الطبيعي أو دول العبور. ونظرًا لما تتميز به منطقة شرق المتوسط من أهمية استراتيجية كبرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي ولما تتميز به من غِنى في مواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، ولذلك اتفقت الـ 7 دول

---

[1] عضو في المنتدى بصفتها شريك أجنبي مجاور.

[2] حصلت على العضوية الكاملة في المنتدى في مارس 2021.

[3] قد يؤدي انخراط دولة الإمارات العربية المتحدة في (EMGF) والتطبيع الأخير للعلاقات بين الكيان الصهيوني والعديد من الدول العربية إلى توسيع الأهداف الأولية للمنتدى إلى مجالات أخرى، وخاصة الكهرباء. عن،

Sohbet Karbuz, "**Key Challenges Facing the Eastern Mediterranean:** The Future of Regional Energy Development ", (SETA, **Insight Turkey**, Middle East and Islamic Studies, Energy Policy Research Center), p 131.

[4] Sohbet Karbuz, p 130.

[5] الأولى، مكوّنة من مصر وقبرص واليونان، نشأت في نوفمبر 2014، عندما دعا الرئيس المصري السيسي رئيس الوزراء اليوناني آنذاك، أنطونيس ساماراس (Antonis Samaras)، والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس (Nicos Anastasiades)، لحضور قمة ثلاثية. وقد تجسد ذلك إعلان القاهرة الداعي إلى زيادة التنسيق بين الدول الثلاث في مواجهة التحديات التي تهدد الأمن والاستقرار في بلاد الشام. ثم عُقدت ست قمم أخرى. مع انتشار اكتشافات الغاز الطبيعي قبالة سواحل مصر وقبرص، اتخذ هذا التحالف الإقليمي بُعدًا اقتصاديًا أكبر، يتمحور حول التعاون في مجال الطاقة، على غرار طبيعته الاستراتيجية والعسكرية، التي تجسدت من خلال مناورات جوية بحرية مشتركة تجري بانتظام منذ عام 2015. التحالف الإقليمي الثاني، الذي ظهر في أوائل عام 2016، يشمل اليونان وقبرص والكيان الصهيوني (ضمن ما يسمى بمجموعة" 3+1" بمعية أمريكية). عن،

Hicham Mourad, « Nouvelle dynamique régionale en Méditerranée orientale », (Éd. Comité d'études de Défense Nationale : Revue Défense Nationale, (N° 822), 2019/7, pp. 153-157), p 156.

متوسطية وذلك في يناير من عام 2019 على إعلان إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط(EMGF) ، ومقره العاصمة المصرية القاهرة، (...)."[1]

منذ البداية كان واضحا غياب ثلاث دول من شرق البحر الأبيض المتوسط عن المنتدى، وهي لبنان وسوريا وتركيا. وفيما تراجعت مشاركة سوريا الدولية إلى حدها الأدنى نتيجة الصراع المستمر، تمت دعوة لبنان بالفعل للانضمام إلا أنّ وجود الكيان الصهيوني يمنعها من الانضمام إلى المنتدى في أكثر من مناسبة. ورفضت الحكومة اللبنانية الدعوة مشيرة إلى المنتدى، رغم أن لبنان والكيان الصهيوني يشتركان في عضوية منظمات حكومية إقليمية أخرى مثل الاتحاد من أجل المتوسط. لكن يبدو أن الأعضاء المؤسسين للمنتدى قد استبعدوا تركيا عن عمد، على الرغم من أن المنتدى يبقي الباب مفتوحا أمام البلدان الأخرى للانضمام في مرحلة لاحقة بعد استكمال إجراءات العضوية.[2]

من وجهة النظر التركية، تدرك تركيا أن مصالحها الاستراتيجية الأساسية في المنطقة مهددة من جانب جيرانها وتشعر بالقلق من زيادة التنسيق فيما بينهم. من أبرز المخاوف التي تعيشها أنقرة هي أنها محاصرة بحكم الأمر الواقع ضمن الحدود البحرية التي طالما حاربتها ورفضتها. أما موضوع الخلاف هو تأثير الجزر على ترسيم الحدود البحرية. حيث أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تمنح الجزر التي ليست مجرد "صخور عاجزة عن استبقاء السكن البشري أو الحياة الاقتصادية الخاصة بها"، الحق في إنشاء مناطق بحرية، على الرغم من أنها لا تُمنح دائما حيزا مطلقا. واعتمادا على تفسير المادة، من شأن ذلك أن يحدّ بشكل كبير من نفوذ تركيا في مناطق معينة قبالة سواحلها.[3]

لا تريد تركيا أن يتم تهميشها وإبعادها عن التطورات المستقبلية للطاقة في شرق البحر المتوسط. ففي النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت تعتبر تركيا الطريق الأمثل (عقلانيا) لتصدير موارد الغاز المكتشفة حديثا في شرق البحر المتوسط، ولا سيما غاز الكيان الصهيوني، نظرًا لسوقها الهائل وموقعها الاستراتيجي. إلا أن العلاقات المتوترة مع الكيان الصهيوني والنزاع المستمر مع قبرص، حيث يجب أن يمر خط أنابيب ينقل غاز الكيان الصهيوني إلى تركيا بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، علّق المشروع قبل النظر في جدوى الخيار بشكل صحيح[4].[5]

وبما أن الدول الثلاث المنشأة لهذا المنتدى اجتمعت واتفقت لغرض توحيد الصفوف بعد تقارب الرؤى، ووفقًا للبيان التأسيسي لمنتدى غاز شرق المتوسط هناك 6 أهداف يحققها المنتدى، وهي كالتالي[6]:

- احترام حقوق الأعضاء بالمنتدى فيما يخص مواردهم من الغاز الطبيعي والتعاون على إدارة عملية تطوير مستدامة وفعالة وواعية بيئيا، مع استخدام والحفاظ على موارد الغاز الطبيعي لمصلحة شعوبهم.

---

[1] أحمد سلطان، " دبلوماسية التحول إلى مركز إقليمي للطاقة (2) منتدى غاز شرق المتوسط والأهمية الاستراتيجية لمصر"، 4-7-2022، مجلة السياسة الدولية. في: http://www.siyassa.org.eg/News/18321.aspx، (2023/5/7).

[2] منى سكرية، " منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، (Natural Resource Governance Institute)، موجز فبراير 2021، ص 5.

[3] منى سكرية، المرجع نفسه، ص 7.

[4] على الرغم من أن نقل الغاز عبر تركيا هو تطبيقيا الخيار العملي والأقل كلفة لنقل غاز شرق المتوسط إلى أوروبا، إلا أن هذا السيناريو غير ممكن حاليًا بسبب الخلافات القائمة بين إسرائيل وتركيا، والهدف الرئيسي لإسرائيل المتمثل في الحصول على الدعم الأمريكي. عن،
Çağatay Özdemir, "The United States-Backed Containment of Turkey in the Eastern Mediterranean", (SETA, Insight Turkey: Vol. 22 / No. 2, (Spring 2020), pp. 111-126.), p. 118.

[5] منى سكرية، المرجع السابق، ص 8.

[6] أحمد سلطان، المرجع السابق. (2023/5/7).

- التعاون وخلق حوار منظم ومنهجي فيما يتعلق بموضوعات الغاز الطبيعي، وعمل برنامج من أجل صياغة السياسات الإقليمية بهذا الشأن، ويركز المنتدى على التعاون الحكومي وتحديد الاستراتيجيات المشتركة بناء على النظرة المستقبلية المشتركة لموارد المنطقة.
- دعم جهود البلاد المنتجة و/أو البلاد ذات احتياطي غاز بالمنطقة من أجل التعجيل باستثمار الاحتياطي الحالي والمستقبلي، من خلال تبني التعاون فيما بينها ومع دول العبور والدول المستهلكة بالمنطقة، وإيجاد طرق لاستغلال البنية التحتية الموجودة وتطوير مزيد من خيارات البنية التحتية لاستيعاب الاكتشافات المستقبلية بحسب الحاجة.
- مساعدة الدول المستهلكة على تأمين احتياجاتها والاشتراك مع دول العبور من أجل إتاحة شراكة مستدامة بين الأطراف الأساسية بصناعة الغاز.
- دعم تشكيل سوق غاز إقليمي يفيد الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب وتحسين تطوير الموارد وتحسين تكلفة البنية التحتية والتسعير التنافسي وتحسين العلاقات التجارية.
- المساهمة في تبادل الحوار من أجل الوصول لأعلى كفاءة للغاز بالمنطقة مما سيؤدي لتطوير سوق غاز إقليمية وربما مركز للتجارة.

أما بالنسبة للدول الأوروبية، فشكلت تلك الاكتشافات الضخمة من الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط أهمية كبيرة لهم وذلك لتلبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي في السنوات القادمة بسبب حجمها الكبير وقربها الجغرافي، بالإضافة إلى أن بعض الدول الأوروبية تسعى منذ فترة طويلة إلى تنويع موردي الغاز الطبيعي إليها وذلك لتقليل اعتمادها الكبير على الغاز الروسي. من جهة أخرى، تحقق هذه الاكتشافات أيضًا مصالح اقتصادية كبيرة ومكاسب تجارية مباشرة لعدد كبير من الدول الأوروبية، حيث توجد دولتان لهما علاقة مباشرة باستغلال هذه الاكتشافات الضخمة، وهما اليونان وقبرص، كما أن هناك دولتين لهما مصالح اقتصادية عملاقة في اكتشافات الغاز الطبيعي بالمنطقة، هما فرنسا وإيطاليا بسبب الاستثمارات الضخمة لشركتي توتال وإيني.[1]

كما يعزّز منتدى غاز شرق المتوسط دور الدول المنتجة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط، لتكون موردًا رئيسيا لدول الاتحاد الأوروبي في مجال الغاز، حيث يسمح المنتدى بوجود تنسيق وتعاون بين مصر (إحدى دول المنتدى) والدول المنتجة للغاز الطبيعي في المنطقة لزيادة معدلات إنتاج الغاز، وإعادة تسييله وتصديره لأوروبا ضمن بدائل للغاز الروسي تجاه القارة الأوروبية، لاسيما مع وجود وحدتي إسالة الغاز الطبيعي في مدينتي دمياط وإدكو (اللذين تم التكلم عنهما في الفصل السابق)، حيث تستعد مصر لاستقبال الغاز من الخارج، وذلك لإعادة تصديره من جديد في شكل غاز مسال، في ظلّ تزايد الطموح المصري للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة بمنطقة شرق المتوسط.[2]

[1] أحمد سلطان، المرجع نفسه. (2023/5/7).

[2] أحمد سلطان، المرجع نفسه. (2023/5/7).

وهنا نستخلص، أن من بين التطورات التي ربما تكون قد ساهمت في إنشاء هذا المنتدى، هي[1]:

1- اتفاقية تصدير الغاز بين مصر والكيان الصهيوني؛

2- الاجتماع الثلاثي بين قبرص واليونان ومصر في جزيرة كريت؛

3- أنشطة الحفر التركية المتزايدة في المنطقة؛

4- تقوية العلاقة الاستراتيجية بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة؛

5- دعم الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء في اليونان والمجلس العالمي للحرب؛ و

6- مشاركة شركات الطاقة الأمريكية والإيطالية في أنشطة الحفر في المنطقة.

ب. استراتيجية الكيان الصهيوني في شرق المتوسّط:

يعدّ الكيان الصهيوني اللاعب الأبرز والأكثر انخراطا في صراعات وخلافات مع الدول المجاورة جغرافيا في حوض المتوسّط بشأن الغاز، فقد دخلت بصراعات مع فلسطين ولبنان وتركيا بشكل غير مباشر وذلك لعدة أسباب رئيسية تتعلق أساسا بإدراكها لأهمية مصادر الطاقة لاسيما بعد ثورات الربيع العربي ووقف امدادات الغاز المصري الذي كان يمثل موردًا هاما لمصادر الطاقة في الكيان الصهيوني، وهي تحاول إعطاء أولوية التصدير لدول الشرق الأوسط، لا سيما الأردن وتركيا ومصر وذلك لأسباب اقتصادية وجيوسياسية.[2]

وعلى الرغم من أن عينها كانت -ولا تزال- تستهدف الأسواق الأوروبية والدولية، فإنها عمدت إلى تأمين أسواق استهلاك إقليمية أولاً، وذلك لتأمين بيع الغاز بانتظار اكتمال البنى التحتية اللازمة لتصديره إلى الأسواق البعيدة. ولأجل ذلك، ربطت الكيان الصهيوني نفسها بمصر والسلطة الفلسطينية والأردن، بما يمكنها من تحقيق أربعة أهداف[3]:

- تأمين سوق للغاز المكتشف، في ظلِّ صعوبة التصدير إلى الأسواق الدولية،
- تحقيق الاندماج الاقتصادي للكيان الصهيوني في المنطقة دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات للدول العربية مقابل ذلك،
- تحويل الغاز إلى رافعة سياسية وأمنية يستطيع الكيان الصهيوني بها المضي في عملية التطبيع قدما،
- نشوء نواة تحالف عسكري بين الكيان الصهيوني وكل من قبرص واليونان، ومعهما مصر بشكل غير مباشر.

[1] Mehmet Efe Biresselioğlu, "Clashing Interests in the Eastern Mediterranean: What About Turkey?", (SETA, Insight Turkey, Vol. 21 / No. 4 / TURKEY'S NEW FOREIGN POLICY: A QUEST FOR AUTONOMY (Fall 2019), pp. 115-134), p 119.

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد، " **جيوستراتيجية موقع شرق البحر المتوسط و أثره في الصراع الإقليمي والدولي** (دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية)"، (مجلة الدراسات المستدامة: السنة الثالثة، مجلد 3، العدد 3)، 2021، ص 423.

[3] علي حسين باكير، "اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط"، منتدى السياسات العربية، نوفمبر 2019، ص 11.

المطلب الثاني: الاتفاق التركي-الليبي وعقيدة تركيا البحرية:

بعد أن تم عزل تركيا عن منتدى شرق المتوسّط للغاز (رغم أن لها أطول ساحل يطلّ على شرق البحر المتوسّط بـ 1600 كلم)، ولكونها تحافظ على علاقات جيدة مع الحكومة الليبية وذلك للعلاقات التاريخية التي تجمع البلدين من زمن الدولة العثمانية حتى فترة الاستعمار، بالإضافة إلى الأزمة المزمنة التي طالت من دون حلّ ولا تزال شائكة، فقد اتخذت تركيا قرارا ترسيم حدودها البحرية مع الحكومة الليبية للخروج من العزلة الجيوبوليتيكة في شرق المتوسط، وذلك في ظل التدخلات الأجنبية في ليبيا واستفحال الوضع فيها وتصادم المصالح.

وتجسيدا للتعاون الثنائي بين البلدين، وقّعت تركيا وحكومة الوفاق الوطنية مذكرة تفاهم في 27 نوفمبر 2019، الأولى تتعلق بتحديد مناطق الصالحية البحرية، والثانية تتعلق بالتعاون العسكري والأمني، وقد صادق البرلمان التركي على مذكرة التفاهم في ديسمبر2019، وصادق في جلسة أخرى في 2 جانفي 2020، على قرار يسمح بإرسال قوات تركية إلى ليبيا، أما من الجانب الليبي، فقد تم الاكتفاء بتصديق المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، في حين رفض برلمان طبرق المصادقة على المذكرتين.[1]

بالنسبة لمذكرة التفاهم في المجال البحري، فقد شملت تحديد المجالات البحرية في البحر الأبيض المتوسط بشكل عادل، والاتفاق على اللجوء للوسائل الدبلوماسية، لحل أي نزاع قد ينشب حول المذكرة. كما تم تحديد حدود الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، بالإحداثيات الجغرافية على الخرائط. وقد ساهمت هذه المذكرة في عقد العديد من اتفاقات التعاون المشترك، بهدف استغلال مصادر الثروات الطبيعية بشكل مشترك، وفي حال اكتشافها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الطرفين، تمتد للطرف الآخر، كما جاء في المذكرة، ضرورة إبلاغ كل طرف الطرف الآخر في حال دخوله في مفاوضات مع دولة أخرى، لتحديد المنطقة الخالصة لها، أو المساس بالإحداثيات المتفق عليها في المذكرة.[2]

[1] عفاف حراش، "**الدور التركي في ليبيا**: من اتفاق الصخيرات 2015 إلى برلين 2021"، (دفاتر السياسة والقانون: المجلد 14، العدد 2، ص ص: 313-327)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البويرة، 2022، ص 321.

[2] عفاف حراش، المرجع نفسه، ص 321.

خريطة 15: خطوط ترسيم الحدود التركية مع حكومة الوفاق الليبية:

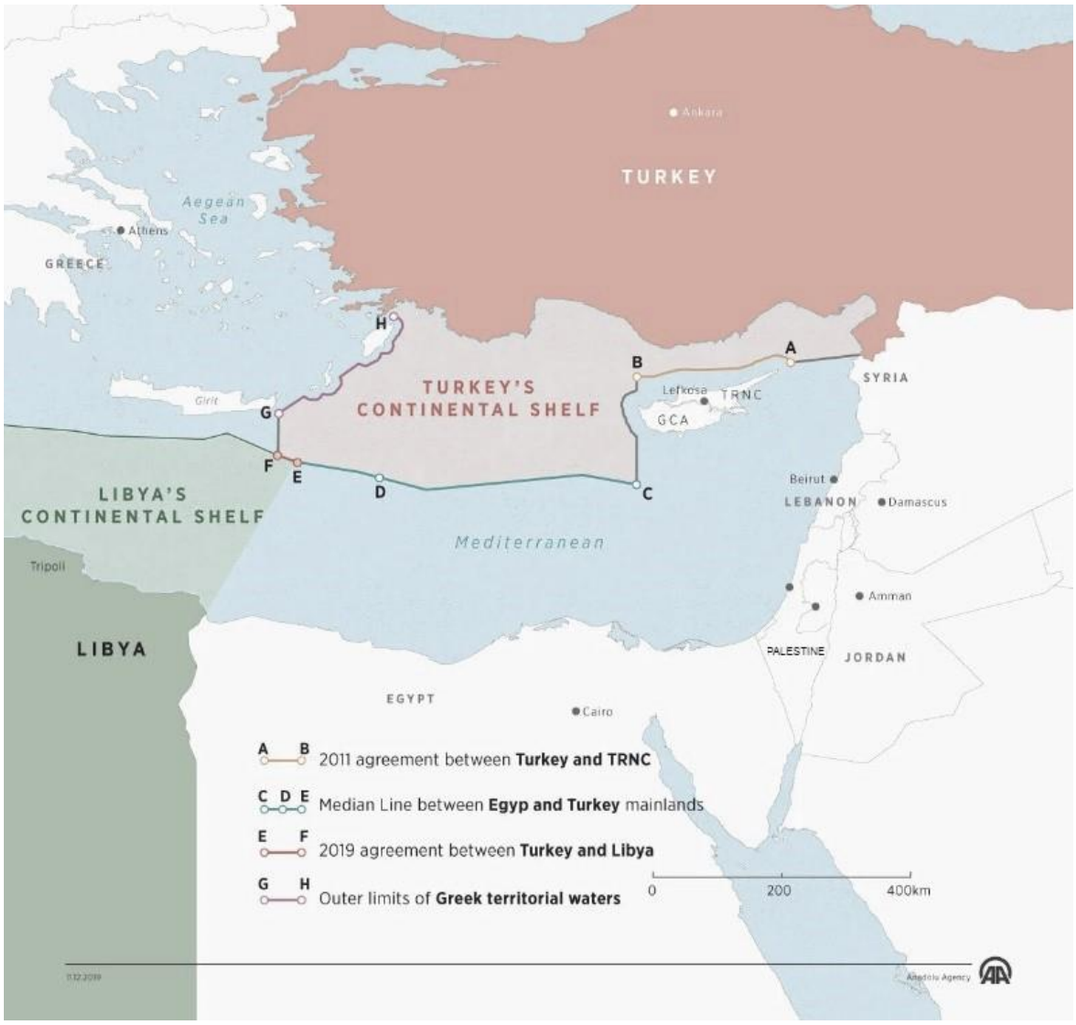

من تعديل الطالب عن المصدر: http://rb.gy/o3q9o

توضّح الخريطة المقابلة الخطوط البحرية المتفق عليها ما بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية بجانب الحدود المتاخمة للجزر اليونانية وأخرى ما بين تركيا وجزيرة قبرص ومصر.

وبهذه الطريقة، كان لصفقة الحدود البحرية علاقة بشرق البحر المتوسط أكثر من ارتباطها بليبيا. لأنه وفقًا لهذه الصفقة، سيتعين على خط أنابيب الغاز الكيان الصهيوني - اليوناني- القبرصي (EastMed) المُقترح أن يمرّ جزئيًا عبر المناطق البحرية التي تطالب بها تركيا (وفقًا للاتفاق البحري التركي وحكومة الوفاق الليبية)، وهي رسالة من تركيا تعني تعطيل أي مشاريع تهدف إلى مراوغتها[1].

إلا أن هذه الخطوة زادت من التوتر بين تركيا واليونان، حيث مهدت الطريق أيضًا لليونان للتوقيع على اتفاق مماثل مع مصر في أوت 2020، لتعيين الحدود الخاصة البحرية لكل منهما. يتعارض الاتفاق التركي الليبي مع رؤية اليونان لحدودها البحرية، في حين أن الصفقة اليونانية المصرية تفعل الشيء نفسه مع تركيا.[2]

[1] فمذكرة التفاهم تشكّل حاجزاً أمنياً - اقتصادياً بحرياً أمام تحركات اليونان، وتحديداً، تجاه قبرص، فالحاجز المذكور لا يقف على قدر إعاقة تحركات اليونان في المتوسط، بل يصنع تداخلاً معقداً مع منطقتها الاقتصادية الخالصة، مما يجعلها أمام مشهد معقد يُضعف قدراتها على التحرك خارج حدودها البحرية بالقرب من قبرص اليونانية. عن،

جلال سلمي، "تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط"، المعهد المصري للدراسات، 9 ديسمبر 2019، في: http://rb.gy/axnsa (9 ماي 2023).

[2] Galip Dalay, “Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock”, 28-1-2021, Brookings. In: http://rb.gy/p7ss6, (9/5/2023).

خريطة 16: حدود مصر المتنازل عليها أمام الاتفاق التركي-الليبي:

من تعديل الطالب عن المصدر: https://blog.geogarage.com/2020/09/turkey-greece-tensions-eastern.html

بعد الاتفاق التركي مع حكومة الوفاق الليبية، تم الاتفاق بين اليونان ومصر على تنازل مصر على المنطقة الصفراء (التي أصلا كانت مصر قد تنازلت عليها من قبل لليونان) لصالح اليونان حتى تتمكن الأخيرة من استغلالها للبحث والتنقيب في تلك المنطقة.

ومن هذا الصدام الجيوبوليتيكي حول من يملك حق التنقيب واستغلال ما في المنطقة من ثروات يتّضح أنّ الخلاف في جوهره هو خلاف حول أحقية السيادة على الجزر اليونانية التي تتداخل مع الجرف القاري وحتى المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا، وبالتالي فإن خريطة ترسيم الحدود لكل من الطرفين مع الأطراف ذات الشأن تبدو كالتالي:

خريطة 17: الحدود المتنازع عليها واتفاقيتي ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة:

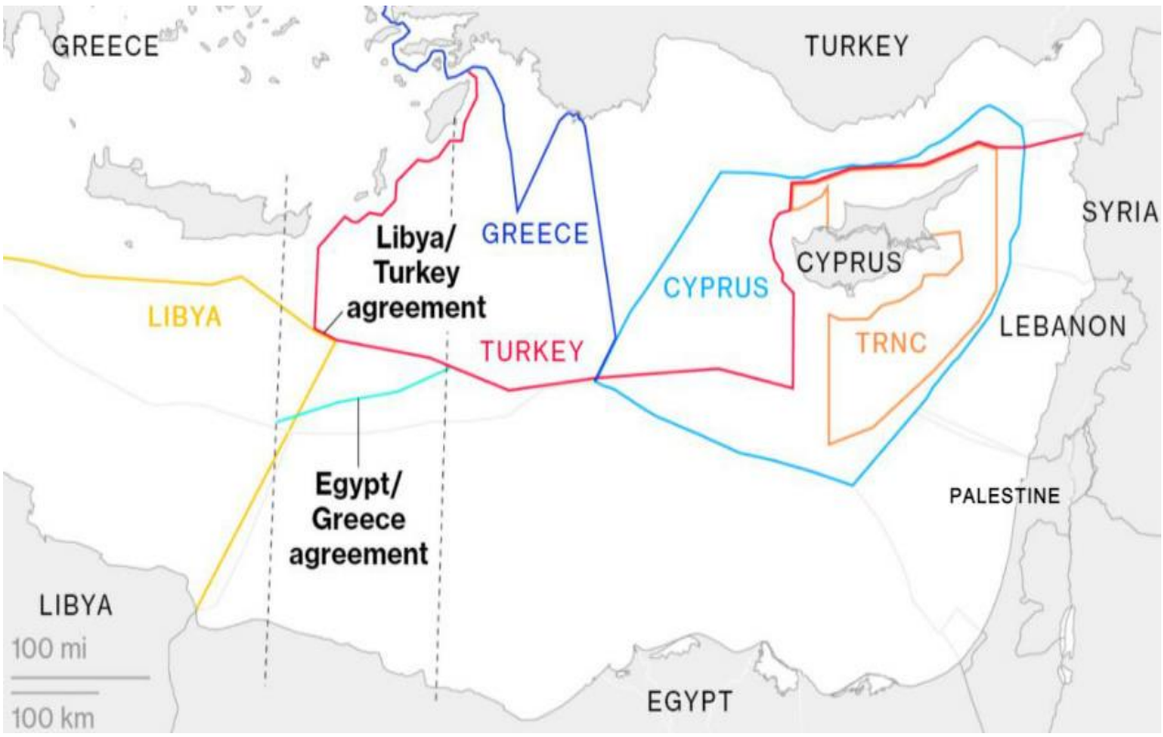

من تعديل الطالب عن المصدر: http://rb.gy/36tc1

في الخريطة يبدو واضحا الخط الأخضر الذي يتجاوز حدود ليبيا البحرية ويلتقي مع الحدود التركية بعد اتفاق تركيا وحكومة الوفاق الليبية، على غرار الخلاف على المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص (كما تم الإشارة إليه في الفصل السابق).

إنّ الصلة بين سياسة تركيا تجاه ليبيا وسياستها في شرق البحر الأبيض المتوسط يتم تفسيرها بشكل جيد من خلال عقيدة (أو بشكل أدق، مصطلح جيوبوليتيكي) "Mavi Vatan" التركية أو الوطن الأزرق. تم الترويج للعقيدة، التي صاغها الأدميرال المتقاعد جيم جوردينيز (Cem Gürdeniz)، ويتم ترقيتها من قبل رئيس الأركان السابق للبحرية التركية، الأدميرال جهاد يايجي(Cihat Yaycı)، الذي كان مهندس صفقة الحدود البحرية التركية مع ليبيا.[1]

إنّ "الوطن الأزرق" هو مجرد عقيدة متكاملة، مع تحليلها النظري ومبادئ عملها، في شرق البحر الأبيض المتوسط والمجالات الجيوسياسية التي تحيط بها. يسلّط "الوطن الأزرق" الضوء على أهمية هذه المنطقة، وتتابع القضايا المطروحة على المحكّ في الجوار، ومن هنا تأتي الإمكانات التي تنطوي عليها الدول الواقعة على ضفاف النهر. يحدّد "الوطن الأزرق" بوضوح النقاط الاستراتيجية التي يجب السيطرة عليها - المساحة الساحلية، والحدود البحرية مع ليبيا، وجزيرة قبرص، والمياه المحيطة. وهي تحدد أداة لذلك: المنطقة الاقتصادية الخالصة الشاسعة يجب أن تصبح "الوطن الأزرق". وتتوقف هذه الرؤية الاستراتيجية على منطق عسكري لا يمنع من استخدام القوة لفرض وجهات نظرها.[2]

خريطة 18: العقيدة الجيوبوليتيكة البحرية التركية التي تسمى "الوطن الأزرق":

[1] Galip Dalay, "Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock". (9/5/2023).

[2] Aurélien Denizeau, "**Mavi Vatan, the 'Blue Homeland'**: The Origins, Influences and Limits of an Ambitious Doctrine for Turkey", (**Études de l'Ifri**, Ifri, April 2021), p 13.

من تعديل الطالب عن المصدر: http://rb.gy/wcm2i

الوطن الأزرق هو نسبة إلى الشريط الأزرق المبين في الخريطة الذي يطوق سواحل تركيا يتمدد حتى المناطق الاقتصادية الخالصة التي تطالب بها.

تُعزى عسكرة العقيدة إلى التمثيل الدبلوماسي الذي يصنّف دول (شرق) البحر الأبيض المتوسط إلى ثلاث مجموعات: الحلفاء، الخصوم البنيويون (التاريخيون)، والخصوم العرضيون (المرحليون).[1]

وفقًا للأدميرال، تضم المجموعة الأولى - الحلفاء - عضوين موثوقين. الأول هو ليبيا، في قلب استراتيجية جهاد يايجي. في منطق "الوطن الأزرق"، ليبيا على هذا النحو، بغض النظر عن السلطة القائمة، فإن موقعها الجغرافي هو السبب (المفتاح). تشجّع مصالح ليبيا على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة المتاخمة لتركيا، حتى لا يتم عزلها من قبل المحور اليوناني المصري. أما الحليف الآخر الذي حدده الأدميرال هو جمهورية شمال قبرص التركية، "القلعة الجنوبية للوطن الأزرق".[2]

الخصوم البنيويون هم اليونان وجمهورية قبرص، ويُنظر إليهما على أنهما كماشة يجب على المنطقة الاقتصادية الخالصة للوطن الأزرق إزالتها. للعودة إلى العلاقات السلمية، يجب على أثينا التخلي عن مطالباتها البحرية

[1] Aurélien Denizeau, p 13.

[2] Aurélien Denizeau, "**Mavi Vatan, the 'Blue Homeland'**: The Origins, Influences and Limits of an Ambitious Doctrine for Turkey", p 14.

والاعتراف بصحة المطالب التركية. يجب أن تقبل تقاسم مياه بحر إيجة، ونزع السلاح من جزرها بالقرب من ساحل الأناضول، والاعتراف بالحدود البحرية التركية الليبية.

أخيرًا، هناك خصوم عرضيون (مرحليون): الدول الساحلية (إيطاليا ومصر والكيان الصهيوني وفلسطين ولبنان وسوريا) التي احتشدت إلى الموقف اليوناني. يجادل منظرو "الوطن الأزرق" بأن مصالح هذه الدول يجب أن تدفعها بدلاً من ذلك إلى التعاون مع أنقرة.[1]

لدى تركيا الإمكانات على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد وخارج مجالها الحيوي، وعليه يفترض على تركيا تنويع سياستها الخارجية وتعميق علاقاتها مع كل الدول، فعلى سبيل المثال تكمن أهمية موقع شرق المتوسّط الجيوستراتيجي لتركيا في أنها تشكل المحور الأساس لرؤيتها الخارجية الجديدة وتوازناتها الإقليمية، إذ يعد المثلث التركي – السوري – المصري عامل توازن جيوستراتيجي شرق تلك المنطقة، وذلك يشكل جزءا أساسيا من الاستراتيجية الكبرى أو ما يعرف بالعمق الاستراتيجي.[2]

من ناحية الأخرى، يتجلى بعدها الاقتصادي في منطقة الدراسة عن طريق سعيها إلى أن يصبح لها دور رئيس في نقل الطاقة من دول شرق المتوسّط إلى أوروبا وآسيا، ومن روسيا إلى أوروبا مرتكزةً على عدد من المشاريع والبنى التحتية المؤهلة، لذلك تحاول أنقرة فتح مجال جديد يعزز من مكانتها في أسواق الطاقة، ويدعم اقتصادها الذي يشهد تذبذبات قوية في الآونة الأخيرة على غرار تحركاتها التوسعية في دول الجوار الجغرافي كسوريا على سبيل المثال وليبيا، فموقع تركيا هو غاية في الأهمية في قضايا أمن الطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة لهذه السلعة الحيوية ويرعى شرق الأراضي التركية شبكة واسعة من أنابيب نقل الغاز الطبيعي والنفط إلى الأسواق العالمية وتطمح تركيا عن طريق موقعها الاستراتيجي وسياستها الاقتصادية إلى أن تكون مركز إقليمي للطاقة.[3]

[1] Aurélien Denizeau, ibid, p 14.

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد، المرجع السابق، ص 419.

[3] بشرى عبد الكاظم عبيد، المرجع نفسه، ص 420.

خريطة 19: خطوط الأنابيب التي تمرّ على تركيا وتغذيها بالغاز:

من المصدر: http://rb.gy/4a8wd

نجد في هذه الخريطة كل من خط (TANAP) الذي يتبعه خط (TAP)، وأنابيب أخرى من إيران والعراق ومن أنابيب (Blue Stream) وأنبوب عابر لأراضي البلقان.

نستطيع نظريًا أن نفسّر هذا الصدام الجيوبوليتيكي بين كل من تركيا من جهة وجزيرة قبرص، مصر، اليونان والكيان الصهيوني من جهة أخرى عبر ما يسمى بنظرية المباريات.

وبالنظر إلى منطقة الدراسة فإنّها تتكون من أكثر من لاعبين اثنين، والكل يريد أن يأخذ مكاسب معينة بأقل الخسائر من الحيز الجغرافي. فكل من مصر واليونان وقبرص لهم مصالح مشتركة وهو تقاسم مكاسب الغاز وبالتالي فهو مكسب نسبي أخذ مسار التحالف الثلاثي بالإضافة إلى الكيان الصهيوني اقتصاديا، أما تركيا على الدفة الأخرى لاعب منفرد ومعزول في ساحة اللعبة الجيوبوليتيكية يتوقف على اتخاذ ردّة الفعل على التحالف الذي غرضه غلق نافذة تقاسم المكاسب أو حتى المفاوضة على ترسيم الحدود التي تطالب بها تركيا (في صراعها مع اليونان).

بعدما أصبح المورّد الأساسي للغاز في المنطقة هو الكيان الصهيوني الذي كان مستوردا له، أصبح ورقة ضغط على تركيا التي كانت تطمح هي الأخرى لنقل كميات الغاز الطبيعي من حوض الشام إلى أوروبا وهي أساسا محور نقل الطاقة من غرب آسيا إلى شرق أوروبا.

بعد إطلاق منتدى شرق المتوسط للغاز من قبل دول التحالف الثلاثي مصر واليونان وقبرص (اليونانية) بإضافة الكيان الصهيوني، وبدعم أوروبي، كانت لعبة صفرية لعدم انضمام لبنان (وحتى سوريا)، وعزل تركيا التي سرعان ما اتخذت قرارا بترسيم حدودها البحرية مع حكومة الوفاق الليبية، وكانت ردة فعل عقلانية (بتقليل خسائر استبعادها و تمديد حدودها البحرية -قانونيا-) على سلوك التحالف الثلاثي إلى جانب الكيان الصهيوني، من شأن الاتفاق التركي- الليبي قطع السبل أمام إنشاء خط نقل الغاز ما يسمى بـ(East Med) طويل المسافة والمكلف، الذي غرضه تفادي تركيا كلاعب محوري -طاقويا-، لتتساوى الكفة بين الطرفين. كان من

المفروض أن يكون ردة فعل تركيا على التحالف مكسبًا جيوسياسيًا لمصر، فأيّ مشروع لنقل الغاز خارج الحوض كان ليلقي حظوظ مصر في استيراد الغاز بكميات كافية محلّ الرهان.

وبتاريخ 11 فيفري 2021 في أثينا، قررت مصر واليونان وقبرص (اليونانية) والإمارات[1] والبحرين والمملكة العربية السعودية وفرنسا إنشاء إطار عمل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار منتدى جديد يسمى "منتدى فيليا" (Philia Forum). وفي بيان مشترك، أشاروا صراحةً إلى القانون الدولي وسلامة الأراضي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. دون مشاركة الكيان الصهيوني (الذي كان مثيرا للجدل). وذكر البيان المشترك أن المنتدى مفتوح للدول الأخرى في المنطقة وخارجها التي تشترك في نفس القيم والمبادئ. هذا في الواقع تقريبًا مطابق للبيانات التي تم الإدلاء بها في اجتماعات وإعلانات منتدى غاز شرق المتوسط. [2]

حسب صوحبت كاربوز (Sohbet Karbuz) فإنّ من السمات المشتركة لمنتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط واتفاقات أبراهام ومنتدى فيليا أنّ تركيا ولبنان وسوريا لا تظهر في أي منها. بسبب استبعادهم الممنهج من جميع التجمعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى (تقريبًا)، لذلك غالبًا ما تثار دعوات في تلك البلدان (المستبعدة)، على الأقل في وسائل الإعلام التركية واللبنانية، للحاجة إلى تطوير منتدى مضاد. وبالنظر إلى المصالح الوطنية **المتباينة** لهذه البلدان، فلن يكون ذلك سهلاً بالتأكيد. وبالتالي، لم يتم اتخاذ أي إجراء ملموس على تلك الجبهة حتى الآن.[3]

ليبقى طرفيّ الكفّة على النقيض في هذا الرهان الجيوبوليتيكي، ونخلص إلى أن اللعبة صفرية (رابح وخاسر)، ما دام أن المكاسب مرهونة بالعلاقات البينية بين دول المنطقة، فالسياسة لعبت دورًا هاما في تقليص المنافذ الجغرافية أمام طرف، في حين أن التحالف في الجهة الأخرى فتح مساحات أمام دول مجاورة مهتمة بموارد المنطقة.

[1] بعد توقيع اتفاقية أبراهام، اتفقت الإمارات والكيان الصهيوني على المضي قدماً في تطورات ملموسة في مجال الطاقة. وقعت شركة الكيان الصهيوني المملوكة للدولة، وشركة خطوط الأنابيب الأوروآسيوية (Euro-Asia Pipeline Company)، والمشروع المشترك الإماراتي الكيان الصهيوني الذي تم تشكيله حديثًا مذكرة ملزمة التفاهم في 20 أكتوبر 2020، للتعاون في تخزين ونقل النفط الخام والمنتجات البترولية عبر شبكة أنابيب (EAPC)، وبالتالي تجاوز قناة السويس وخط أنابيب (SUMED) في مصر. يعني خسارة في عائدات العبور لمصر. عن،
Sohbet Karbuz, "**Key Challenges Facing the Eastern Mediterranean:** The Future of Regional Energy Development ", p 131.

[2] Sohbet Karbuz, p 132.

[3] Sohbet Karbuz, p 132.

المبحث الثاني: سياسات القوى الدولية في شرق المتوسّط

بعد التطرق إلى أهم الرهانات الجيوسياسية بين دول المنطقة، والتي كانت ذات طابع رابح وخاسر نتيجة التحالفات التي مست قطاع الطاقة بالأساس، يجدر بنا الآن التحول إلى المستوى الدولي، ما يعني توسيع دائرة النظر إلى هذا الموقع الحساس، بالنظر إلى اهتمام الدول الكبرى والاتحاد الأوروبي بهذا المعطى الجديد في منطقة الدراسة سواء كان ذلك من ناحية الجغرافيا السياسية، الاقتصادية أو العسكرية.

المطلب الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي وإيطاليا الشريك الاستراتيجي في شرق المتوسّط:

أ. سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه شرق البحر المتوسّط:

يتميز حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بطبقات من الصراع تتعارض فيها مصالح العديد من الجهات الفاعلة. يواجه كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) صعوبة في إدارة هذا الوضع. تنبع المشكلة جزئيًا لأن بعض الدول الأعضاء أطراف في النزاعات، وأحيانًا على طرفي نقيض. يصبح التمييز بين السياسة الداخلية والخارجية غير واضح بحيث تصبح أزمة شرق المتوسط أزمة داخلية وتهديدًا خارجيًا.[1]

الصراع التاريخي بين اليونان وتركيا، على سبيل المثال، على مستوى العلاقات الثنائي، مع قضايا السيادة الوطنية في جوهرها. يتركز النزاع حول نزاعات الحدود البحرية وينطوي على ثلاثة جوانب[2]:

1. الخلاف حول حدود المياه الإقليمية اليونانية وملكية بعض الجزر أو الجزر في بحر إيجة؛
2. مسألة المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرق البحر المتوسط؛
3. قضية قبرص التي تبقى بدون حلّ. تفتقر أنقرة وأثينا إلى اتفاق حتى على الإطار الذي يمكن من خلاله معالجة هذه القضايا. بينما تفضل تركيا المفاوضات الثنائية واتفاق شامل يتضمن أيضًا نزع السلاح من بعض الجزر اليونانية، تفضل اليونان خيار التحكيم الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، والتركيز بشكل حصري على الحدود البحرية.

إنّ الاتحاد الأوروبي ليس في وضع يسمح له بالوساطة في هذا الصراع التاريخي الثنائي لأنه يفتقر إلى الوكالة. أولاً، مثلما يتم التعامل مع قضية قبرص في إطار الأمم المتحدة، تخضع النزاعات البحرية للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ثانيًا، اليونان وقبرص دولتان عضوان في الاتحاد الأوروبي، ويميل الاتحاد الأوروبي إلى دعم وجهة نظرهما بدلاً من وجهة نظر تركيا. ثالثًا، هناك خلاف كبير بين الدول الأعضاء، وخاصة بين فرنسا وألمانيا، حول كيفية الرد على مطالبات تركيا المتزايدة[3] في شرق البحر المتوسط.[4]

---

[1] Katrin Bastian, "The EU in the Eastern Mediterranean—a "Geopolitical" Actor?", (**Orbis**, Vol. 65, Issue.3, 2021. PP. 483-489), p 485.

[2] Katrin Bastian, p 485-486.

[3] يصوّر بعض السياسيين وكذلك الصحافة السائدة في الغرب أنشطة التنقيب والاستكشاف التركية على أنها انتهاك للمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لاتفاقية قبرص (اليونانية). يعزز هذا المنظور الجهود لاستبعاد تركيا من خلال التقييد ووقف أنشطتها بالتهديد بفرض عقوبات.

بدأت أول سفينة حفر تركية فاتح في إجراء أنشطة التنقيب عن الغاز الطبيعي على الجرف القاري التركي بالقرب من جزيرة قبرص، بالقرب من المربعين 1 و6. وأثارت هذه الأنشطة نزاعات على المستوى الدولي. عن،

Mehmet Efe Biresselioğlu, "Clashing Interests in the Eastern Mediterranean: What About Turkey?", p.124-125 .

[4] Katrin Bastian, "The EU in the Eastern Mediterranean—a "Geopolitical" Actor?", p 486.

أدرك الأوروبيون منذ الوهلة الأولى أن عملية الاستفادة المثلى من الثروات الضخمة للغاز في منطقة خاصة فيما يتعلق بمسألة تصدير الغاز. وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي لدعم كافة التحركات، والمشروعات ذات الطبيعة التعاونية[1]، التي من شأنها أن تمهّد الطريق لتصدير غاز المتوسط إليها.[2]حوض شرق البحر المتوسط، مرهونة بشكل أساسي بوجود قدر كبير من التعاون بين دول المنطقة

ولعلّ أبرز ملامح الدعم الأوروبي لمشروعات التعاون في مجال الغاز في شرق المتوسط، تتمثل فيما يلي[3]:

1- اعتماد الاتحاد الأوروبي في 2015 لمشروع أنبوب نقل الغاز "إيست مد EastMed" باعتباره مشروعا ذا مصلحة مشتركة "Interest common of Project" وإدراجه في القائمة الثانية للمشاريع من هذا النوع، فضلًا عن اعتباره جزءا من مشروعات ممر الغاز"Southern Gas Corridor Projects".

خريطة 20: خطوط أنابيب (Southern Gas Corridor) العابر للأناضول:

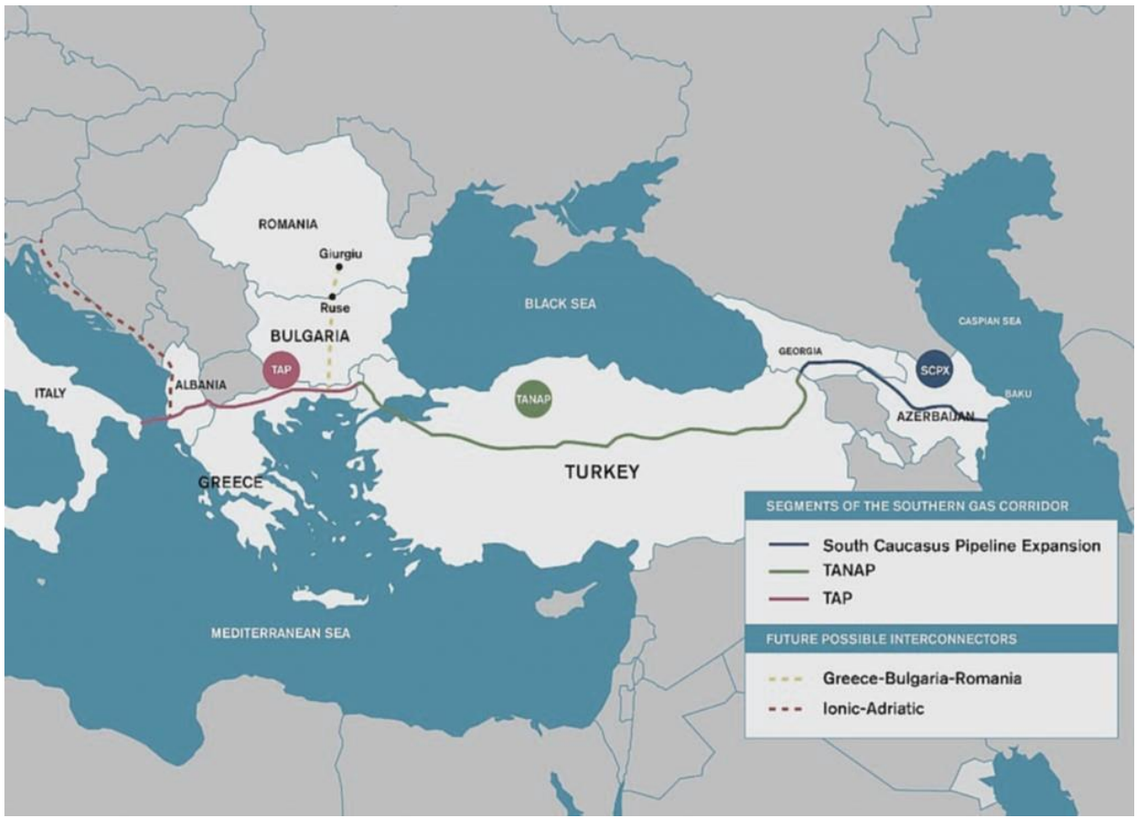

عن المصدر: https://socar.de/en/socar-2/southern-gas-corridor/

[1] لدى الاتحاد الأوروبي مصلحة في تعزيز جميع أشكال التعاون الإقليمي الممكنة. من وجهة نظر طاقوية، يمكن للغاز القادم من شرق البحر الأبيض المتوسط أن يعزز أمنه وتنويع الإمدادات لعدد من الدول الأعضاء، ولا سيما في جنوب شرق ووسط أوروبا - وهي مناطق تعتمد حاليًا بشكل حصري تقريبًا على الغاز الروسي. من وجهة نظر سياسية، جمهورية قبرص عضو في الاتحاد الأوروبي، الذي يحافظ على علاقات وثيقة مع جميع الدول المعنية، تركيا مرشحة للعضوية ومرتبطة بالاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة (سياسة الجوار الأوروبي) والاتحاد الجمركي. لبنان والكيان الصهيوني قد أبرموا اتفاقيات شراكة معها، والكيان الصهيوني مشارك نشط في برنامج إطار الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير. عن،

Luca Baccarini, Sohbet Karbuz, « Découvertes de gaz en Méditerranée orientale : quels lendemains ? », (**Revue internationale et stratégique** 2016/4 (N°104), pp. 113-122. Éd. IRIS éditions), p 120.

[2] أحمد زكريا الباسوسي، "**تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي**: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2018، ص 205.

[3] أحمد زكريا الباسوسي، المرجع نفسه، ص 205.

هناك ثلاث خطوط لـ Southern Gas Corridor، الأول من ساحل باكو حقل "Shah Deniz"، ثم يمر عبر جورجيا ليصل إلى تركيا، ومن إسطنبول ليصل إلى أوروبا عبر اليونان ويكمل طريقه إلى إيطاليا.

2- إدراج المشروع في خطة التنمية الأوروبية للسنوات العشر الأخيرة (Ten-Year Network Development Plan)، وذلك اتساقا مع مشغلي أنظمة النقل في الشبكة الأوروبية (ENTSOG) لإنشاء سوق أوروبية موحدة للغاز، وشبكة نقل قادرة على تلبية على الاحتياجات الحالية والمستقبلية لأوروبا.

حدّدت "خطة عمل دبلوماسية الطاقة" الخاصة بالاتحاد الأوروبي (European Union Energy Diplomacy Action Plan)، التي نُشرت في يوليو 2015، "الإمكانات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط" باعتبارها "أولوية رئيسية" بالنسبة إلى "تنويع مصادر وموردي وطرق" الاتحاد الأوروبي، والتي من خلالها يجب على الاتحاد الأوروبي "أن يصبّ تركيزه على دعمه الدبلوماسي" ".[1]

يميز "خطة عمل دبلوماسية الطاقة" للاتحاد الأوروبي بوضوح بين شرق البحر المتوسط والممر الجنوبي (Southern Corridor)، مشيرًا إلى أنه يفضّل تطويرًا مستقلًا لمحميات شرق البحر المتوسط. ظهر مشروعان رئيسيان بدعم قوي من الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع المصلحة المشتركة، واعدًا بالاستفادة من الإمكانات الإستراتيجية للمنطقة: مشروع الربط الكهربائي عالي الجهد (Euro-Asia) ومشروع خط أنابيب الغاز في شرق البحر المتوسط (East Med Gas Pipeline).[2]

أولوية الاتحاد الأوروبي هي تعزيز أمن الطاقة لتنويع مصادر الواردات وكذلك تنويع طرق التوريد لا سيما مع تدهور العالقات الأوروبية-الروسية خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، يسهم غاز شرق المتوسط في تحقيق هذه المعادلة ويخفف من الاعتماد شبه الكلي على الغاز الروسي لا سيما بالنسبة إلى دول شرق وجنوب أوروبا. يبدو الاتحاد حاضرًا في المعادلة من خلال بعض الدول التي تنتمي إليه مثل قبرص اليونانية واليونان، ومن خلال شركات التنقيب عن النفط والغاز.[3]

إن تنمية موارد الغاز في البحر الأبيض المتوسط، إذا تمت إدارتها بحكمة، يمكن أن تعزز اقتصادات قبرص واليونان، وهما من أكثر دول منطقة اليورو ضعفًا. زادت الأزمة الأوكرانية من الاهتمام الأوروبي بشرق البحر المتوسط كمصدر بديل محتمل للطاقة في المستقبل. ومع ذلك، فإن عدم اليقين بشأن الاستثمار في البنية التحتية الضرورية (خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال (المميّع))، والتأخير في الإنتاج، وزيادة إنتاج الغاز في أماكن أخرى، والتقلبات في أسواق الطاقة الدولية تجعل من غير المحتمل أن يزوّد غاز شرق البحر المتوسط لأوروبا في المستقبل المنظور.[4]

حتى في السيناريو المثالي فيما يتعلق بتنويع مصادر الغاز للاتحاد الأوروبي وتركيا، فإن درجة ملحوظة من الاعتماد على روسيا ستظل قائمة، وذلك ببساطة بسبب الحجم (حجم التبعية). على الرغم من أنّ إنشاء منتدى

[1] Tsakiris Theodorus, Ulgen Sinan Han K. Ahmet, "Gas Developments in the Eastern Mediterranean: Trigger or Obstacle for EU-Turkey Cooperation?", (**FEUTURE,** The Future of EU-Turkey Relations: Mapping Dynamics and Testing Scenarios**,** Online Paper No. 22), May 2018, p 5-6

[2] Tsakiris Theodorus, Ulgen Sinan Han K. Ahmet, p 6.

[3] علي باكير، "النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"، (مركز الجزيرة للدراسات: تقارير)، 19 أبريل/نيسان 2018، ص 7.

[4] Sarah Vogler and Eric V. Thompson, "Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security", (**German Marshall Fund of the United States**, Policy Brief), March 2015, p 8.

الطاقة الجديد وزيادة التنقيب عن الموارد علامات جيدة، لا تزال هناك العديد من العقبات المتعلقة باستخراج الغاز ونقله إلى الأسواق والبنية التحتية والصراعات السياسية التي يمكن أن تتدهور.[1]

أخيرًا، لا ننسى أن شرق البحر الأبيض المتوسط يشكل أهمية -استراتيجيًّا- بالنسبة للسياسة الأوروبية أيضًا، فالحوض بمثابة عازل يقي -ولاسيما أوروبا- من التهديدات الإرهابية. إذ يعمل شرق البحر الأبيض المتوسط عمل السدّ الطبيعي الذي يقف في وجه التوسّع الجغرافي للمجموعات الإرهابية في المنطقة، ومن ثَمّ يؤثّر في نتائج عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، إمّا ارتفاعًا في تدفّق اللاجئين، وإمّا انخفاضًا فيه.[2]

ب. إيطاليا وسياستها في البحر الأبيض المتوسّط (شرق البحر المتوسّط):

هذه السياسة تُسمى "il Mediterraneo allargato" أو بالعربية "البحر الأبيض المتوسط الموسّع"، تجعل خريطة إيطاليا التجارية الصاعدة في القرن الحادي والعشرين تبدو شبيهة إلى حدّ كبير بخريطة القرن الأول للإمبراطورية الرومانية. ولأن المحرك الاقتصادي للاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يتكوّن الآن من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، فإنّ مدى توافق باريس وبرلين مع أجندة روما المتوسّطية الأوسع سيحدّد قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل بشكل متماسك، مع تداعيات ذلك على حلف الناتو أيضًا.[3]

تحافظ إيطاليا تقليديًا على ثلاث ركائز لسياستها الخارجية: الأوروبية والأطلسية والمتوسطية. لكن روما وضعت في الآونة الأخيرة المزيد والمزيد من بيضها الاستراتيجي في سلّة البحر الأبيض المتوسط. صرّح بهذا القرار في جانفي 2018، عندما أعادت وزيرة الدفاع الإيطالية آنذاك روبرتا بينوتي (Roberta Pinotti) تكليف القوات الإيطالية المنتشرة في العراق وأفغانستان بمهام في ليبيا والنيجر، موضحةً الأولويات الاستراتيجية الإيطالية:

"قلب تدخلاتنا هو "**البحر الأبيض المتوسّط الموسّع**" من البلقان إلى الساحل (الافريقي)، إلى القرن الأفريقي."[4]

من المقرّر في السنوات القادمة، أن يصبح "البحر الأبيض الموسّع" أكبر. ففي عام 2019، اتفقت إيطاليا وتركيا على تشكيل شبكة نقل بين تركيا وإيطاليا وتونس تقطع عبر وسط البحر الأبيض المتوسّط، ممّا يخلق قوسًا من الربط التجاري من المغرب العربي إلى البحر الأسود الأوسع. المحور المركزي للممر هو ميناء تارانتو (Taranto) الإيطالي في أعماق البحار، ويقع على الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة الإيطالية في القلب الاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط. كما تمتلك إيني حصة 50 بالمئة في واحد من اثنين من مصانع الغاز الطبيعي المسال في مصر، وهي المشغل الرائد في استكشاف الغاز الطبيعي البحري في قبرص.[5]

يمتّد انتشار إيطاليا أيضًا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ، حيث تمتلك إيني (Eni) 50 بالمائة من حقل ظهر للغاز الطبيعي البحري الضخم في مصر ومشغله، وهو الأكبر في شرق البحر المتوسط[6].

---

[1] Kadri Tastan, Tobias Kutschka, "The Implications of Eastern Mediterranean Gas for", (**German Marshall Fund of the United States**, On Turkey), April 2019, p 2.

[2] Çağatay Özdemir, "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط", (**DergiPark**: Rouya Türkiyyah, vol. 7, no. 2, pp 27-39), April 2018, p 30.

[3] Michaël Tanchum, Dimitar Bechev, "Italy's Mediterranean Belt and Road", **Foreign Policy**, 21 January 2021, in: https://foreignpolicy.com/2021/01/21/italys-mediterranean-belt-and-road/, (14/5/2023).

[4] Michaël Tanchum, Dimitar Bechev. (14/5/2023).

[5] Ibid. (14/5/2023).

[6] تمثل اكتشافات وأعمال شركة "إيني" الإيطالية في كل من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل وكذلك باقي دول المتوسط. ومؤخراً، أعلنت شركة "إيني" في 22 أغسطس 2022، عن اكتشاف مهم للغاز في بئر "كرونوس -1"، على بعد 160 كيلومتراً من ساحل قبرص. عن،

من بناء البنية التحتية إلى مبيعات الأسلحة إلى الصادرات الاستهلاكية، أصبحت إيطاليا قوة ديناميكية حول الحواف الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط. وعلى السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط في جنوب شرق أوروبا، تعد إيطاليا أيضًا رائدًا في مجال الطاقة بتأثيرها على خط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (والذي أصبح شغالا في نوفمبر 2020) والتجارة. بالنسبة لدول غرب البلقان وكذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي بلغاريا وكرواتيا ورومانيا، تعد إيطاليا شريكًا تجاريًا رئيسيًا.[1]

بالإضافة إلى هذا المشروع، فإنّ هدف إيطاليا في أن تصبح المحور الجنوبي للغاز الأوروبي، كما هو متوقع بحلول عام 2025، مرتبط بتطوير موارد غاز كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط يضاف إليه بناء (TurkStream) (خط أنابيب غاز من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود).

وهذا من شأنه أن يمهد الطريق لما يمكن اعتباره مضاعفة لممر الغاز الجنوبي (Southern Gas Corridor). الرابط بين(Turk Stream) ومشروع (East Med) (الكيان الصهيوني - قبرص - اليونان) سيكون (IGI Poseidon) بسعة إجمالية تبلغ حوالي 30 مليار متر مكعب سنويًا.[2]

بينما تمتد مصالحها الاقتصادية عبر العديد من الانقسامات السياسية في البحر الأبيض المتوسط الأوسع، كان على إيطاليا أن تتعامل مع مجموعة متنوعة من حتميات النزاع الجيوبوليتيكية. بينما مصالح روما في مجال الطاقة تكمن في ليبيا، ما يجعلها تقف إلى جانب تركيا على حساب مصر في وسط البحر الأبيض المتوسط، لكن شراكاتها العميقة في مجال الطاقة مع مصر وقبرص تضع روما وأنقرة على طرفي النقيض في شرق البحر الأبيض المتوسط. على الرغم من أنّ السياسة الخارجية الإيطالية غالبًا ما تبدو عشوائية، إلا أنّ الهدف الأساسي لروما كان تجنب التناقضات الجيوبوليتيكية.[3]

وعلى المستوى الدولي (العالمي)، كانت روما تميل إلى الاضطلاع بدور الموفّق والسعي إلى التآزر مع القوى العالمية مثل بكين وموسكو، التي تبذل جهودًا متضافرة لتوسيع نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسّط الأوسع. شركة روزنفت (Rozneft) الروسية العملاقة للطاقة المملوكة للدولة هي شريك بنسبة 30 في المائة مع إيني في حقل ظهر للغاز الطبيعي، وتتعاون إيني مع كل من روزنفت وجازبروم (Gazprom) في إنتاج ونقل الغاز الطبيعي عبر البحر الأسود. لكن العلاقات مع الصين أعمق من ذلك. حيث تشترك الاستراتيجية الإيطالية، مع تركيزها على الطاقة والترابط التجاري، في صدى جيوبوليتيكي مع مبادرة الحزام والطريق الصينية. بعد التوقيع على مذكرة الحزام والطريق في مارس 2019 بين روما وبكين، أصبحت إيطاليا أوّل دولة أوروبية كبرى تنضم رسميًا لمشروع الربط التجاري الصيني الضخم.[4]

"**البديل الأمن**: لماذا أطلقت إيطاليا استراتيجية جديدة في"منطقة المتوسط"؟"، (إنتربريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، تقديرات إنتربريجيونال ، العدد61)، 25 أغسطس 2022، ص 4.

[1] Michaël Tanchum, Dimitar Bechev, (14/5/2023).

[2] "**The Italian Strategy in The Mediterranean** Stabilising the Crises and Building a Positive Agenda for The Region", issued by Farnesina the Ministry of Foreign Affairs and International, (**Mediterranean Dialogue 3rd Ed. Rome 2017**), pp 37-38.

[3] Michaël Tanchum, Dimitar Bechev, "Italy's Mediterranean Belt and Road". (14/5/2023).

[4] Michaël Tanchum, Dimitar Bechev, ibid. (14/5/2023).

المطلب الثاني: روسيا ودورها في شرق المتوسّط:

كون حوض شرق البحر الأبيض المتوسط يملك أهميةً لا يمكن الاستغناء عنها، من حيث التحكّم بالتطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، بدءًا من السياسات العسكرية، ووصولًا إلى العلاقات الاقتصادية، إذ تعمل روسيا ضمن هذه الأهمية الحفاظ على وجودها في المنطقة، باعتبارها لاعبًا محوريا مهما. وكل موقع يمكن أن تتخذه روسيا لنفسها في شرق البحر الأبيض المتوسّط، فإنه يكتسب اهتماما بالغا من قبل القوى الإقليمية، إضافة إلى أنه يحمل احتمالية أن تبسط روسيا نفوذها ضدّ القوة العالمية العظمى؛ الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

تعاني روسيا من أزمة جيوبوليتيكية تهدد أمنها القومي بفعل الامتداد الأطلسي إلى جوارها القريب، لذا فالاستراتيجية بالنسبة لروسيا اليوم و الأكثر إلحاحًا هي الحرص على تحويل الأراضي الساحلية إلى حلفاء لها عبر التغلغل الاستراتيجي إلى هذه المناطق، وإقامة أحلاف متينة في مواجهة السطوة والتمدّد الأطلسي الجديد، لذا وجب عليها التحرّك شرقا وغربا لتحقيق هذا التكامل الأوراسي القاري، فتصبح أرض الحافة ضرورة لروسيا لتصبح فعلا قوة جيوبوليتيكية قارية مستقلة لا يستهان بها وقد حرص الروس على عدم التردد و التراجع في مواجهة هذه الاستراتيجية الكبرى التي تتطلب منهم إمكانات ضخمة لتفعيلها.[2]

وتعدّ روسيا وفقا للاستراتيجية الأمريكية جزءا من أرض الحافة لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة، ثم إن إقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه والتي تمثل دفاعات متقدمة للأمن القومي الروسي هو مطلب أمريكي ملحّ.[3]

"بدا جليًّا أن روسيا تستطيع التأثير في التوازنات في المنطقة؛ بسبب وجودها العسكري في سوريا. وإنّ حماية قواعدها العسكرية في سوريا تحمل أهمية حيوية بالنسبة لها، أيًّا كانت الشروط والظروف، لكن موسكو التي تعدّ قواعدها العسكرية في سوريا غير كافية لزيادة نفوذها في المنطقة توجهت لبناء علاقات جيّدة مع دول مثل تركيا و إيران ومصر والكيان الصهيوني، ولا سيما أن التقارب مع إيران وتركيا اللتين تشكّلان أبرز اللاعبين في المنطقة أثّر كثيرًا في التطورات في منطقة الشرق الأوسط، أما بالنسبة لمصر والكيان الصهيوني فهما يشكلان تأثيرًا يضيق على إستراتيجية موسكو في شرق البحر المتوسط، نظرًا لتقرّبهما من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لهذا السبب أصبحت تركيا و إيران أهم شريكين لروسيا."[4]

في هذا المحور تحمل إستراتيجية روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط أهميةً كبيرةً، لدرجةٍ أنها تزعزع النظام المؤسس لتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، فالهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، ولا سيما بعد الحرب الباردة، تركت مكانها للتحدّي الروسي في الفترة الأخيرة. وإذا ما استطاعت روسيا أن تُقيّم التقارب مع تركيا باعتبارها أهم قوة في المنطقة على أساس التحالف فإن الروابط القوية بين البلدين سوف تقلّل من النفوذ الأمريكي في المنطقة.[5]

---

[1] Çağatay Özdemir, "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط", p 28.

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد، " جيوستراتيجية موقع شرق البحر المتوسط وأثره في الصراع الإقليمي والدولي (دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية)"، ص 410 -411.

[3] بشرى عبد الكاظم عبيد، ص 411.

[4] Çağatay Özdemir, "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط", p 28-29.

[5] Çağatay Özdemir, p 29.

هناك سببان وراء إقبال روسيا على إعادة هيكلة قاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس، واستعمالها بشكل فعّال[1]:

- السبب الأول هو رغبة روسيا في التحوّل إلى قوة بديلة عن دول الناتو في منطقة الشرق الأوسط، لكن في المقابل قامت بلدان المنطقة بحملات لتكون أكثر فاعلية، ولا سيما تركيا التي تُعد واحدة من أكثر البلدان انتهاجًا للسياسات في المنطقة.
- والسبب الثاني هو أن روسيا أرادت أن تحقّق زيادة في نشاطها البحري في هذه المنطقة، ومن ثَمّ تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية في آن واحد.

أما من ناحية الطاقة، فتتبوّأ سوريا مكانة مهمّة[2]؛ لأنّها تشكّل صلة الوصل بين أوربا ودول الخليج، وتمتاز بموقع إستراتيجي على غرار خط إيران- العراق- شرق البحر الأبيض المتوسط، ويجب التنويه هنا إلى أن دول الناتو خططت لتشكيل خط بديل[3] مقابل الخط الإيراني الروسي الذي يوفر 44 بالمئة من احتياجاتها من الغاز. فدخلت بالمقابل روسيا وإيران في تعاونٍ في مجال تجارة الغاز، من أجل التوازن مع تحالف تسعى دول الناتو إلى تأسيسه. وتحمل الموانئ التي توجد فيها روسيا في سوريا وفي شرق البحر الأبيض المتوسط -على نحو غير مباشر- أهمية كبيرة في هذه الشبكة التجارية.[4]

تتواجد شركات الطاقة الروسية في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ أكثر من ست سنوات. استحوذت شركة (Rosneft) الروسية على حصة 30٪ في حقل ظهر(Zohr) للغاز الطبيعي بالغ الأهمية في مصر. شكلت شركة الطاقة الروسية نوفاتيك (Novatek) مجمع (Consortium) مع إيني (Eni) الإيطالية وتوتال (Total) الفرنسية للتنقيب عن رواسب الغاز في لبنان. كما تم دعوة الشركات الروسية لاستكشاف المناطق الساحلية في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، تتفاوض الشركات الروسية على بيع الغاز الكيان الصهيوني إلى شرق آسيا في شكل غاز مسال. في عصر انخفاض أسعار الطاقة، تهتم روسيا بشدة بالمشاركة في معظم مشاريع الغاز في حوض بلاد الشام، مفضلة حماية حصتها في السوق الأوروبية من خلال شراكات في تطوير الغاز الطبيعي لشرق المتوسّط.[5]

---

[1] Çağatay Özdemir, p 33.

[2] إن معرفة السر الكامن في الغاز السوري سيفهم الجميع حجم اللعبة على الغاز لأن من يملك سورية يملك الشرق الأوسط وبوابة آسيا ومفتاح بيت روسيا وأول طريق الحرير (حسب الصين)، والأهم من يملك الدخول عبرها إلى الغاز يملك العالم خصوصاً أن القرن المقبل هو قرن الغاز. وبتوقيع دمشق اتفاقاً لتمرير الغاز الإيراني عبر العراق إليها ومن ثم للبحر المتوسط يكون الفضاء الجيوسياسي انفتح والفضاء (الغازي) قد أغلق على غاز نابوكو شريان الحياة وقال: "إن سورية هي مفتاح الزمن القادم". عن،
عماد فوزي شعيبي، "الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولا"، شبكة فولتير، 17 أفريل 2012. في:
https://www.voltairenet.org/article173717.html ، (9 ماي 2023).

[3] ألا وهو خط أنابيب نابوكو"Nabucco Pipeline" وهو مشروع نقل الغاز من غرب آسيا إلى وسط وشرق أوروبا حيث ينطلق من أذربيجان حتى النمسا عبورا على تركيا، بلغاريا، رومانيا والمجر.

[4] Çağatay Özdemir, "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط", p 34.

[5] Elena Alekseenkova, "Russia Navigates Complex Competing Interests in the Eastern Mediterranean", in, Michael Tanchum, "EASTERN MEDITERRANEAN IN UNCHARTED WATERS: Perspectives on Emerging Geopolitical Realities Perspectives on Emerging Geopolitical Realities", (**Konrad Adenauer Stiftung**), 2021, p 84.

المطلب الثالث: سياسات الولايات المتحدة تجاه شرق المتوسّط:

تضاعف الاهتمام الاقتصادي الأمريكي لمنطقة الدراسة مع وتيرة الاكتشافات لحقول الغاز خلال مطلع الألفية الأولى ويندرج هذا الاهتمام ضمن الاستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر المتوسّط والتي تمتد من المغرب العربي إلى بحر قزوين مرورًا بمنطقة الخليج العربي، تعدّ هذه الاستراتيجية جزء من الاستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية وكأداة لإدارة التنافس مع روسيا وتركيا تحديدا في منطقة الدراسة وهو ما يستوجب التعامل مع المنطقة ككتلة موحدة. فالولايات المتحدة رأت أن تحقيق مصالحها وأهدافها القومية في تلك المنطقة لا يقوم إلا على مبدأ الشراكة والتعاون مع دول المنطقة من جهة[1]، والدول الكبرى بما يخدم مصالحا وتفاديا للتصادم تمهيدا لعملية الهيمنة والتحكم بها، لذا وجب عليها أن تحافظ على مكانتها أمام تلك الدول لا سيما دولتي روسيا والصين، لذلك حاولت التغلغل اقتصاديًا في المنطقة، وتحكمت بوارداتها النفطية والغازية من أجل تأمين تدفقها وفق المصالح الأمريكية. هذا فضلا عن إقامتها علاقات مع حلفاء جدد في المنطقة بشكل يضمن مصالحها على غرار علاقتها مع تركيا ودول الخليج العربي.[2]

يتحكم في الرؤية الأمريكية إزاء غاز شرق المتوسط، ثلاث محددات رئيسية كالتالي[3]:

- **الغازكمدخل لإقرارالسلام في المنطقة والحفاظ على أمن الكيان الصهيوني**؛ حاولت الولايات المتحدة استخدام وتطويع ورقة الغاز الطبيعي في إطار عملية السلام الصهيونية - الفلسطينية. وقد تجلى ذلك في المقترح الذي تقدم به " جون كيري" وزير الخارجية الأمريكي في ماي 2013 فبما سمي "الخطة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية" أو " مبادرة الاقتصاد الفلسطينيPalestine Initiative Economy "، والتي تهدف لتطوير وتنمية الاقتصاد في الضفة الغربية و قطاع غزة لمدة ثلاث سنوات كأسس مسبقة لتسوية سياسة شاملة لإنهاء الصراع الصهيوني - الفلسطيني، كما ركزت المبادرة في أحد أبعادها على قضية الغاز، حيث اقترحت ضرورة البدء في مفاوضات بين الجانبين لتطوير " حقل غزة مارين" لتسهيل عملية إنشاء أربع محطات كهربائية في قطاع غزة.

أما على صعيد أمن الكيان الصهيوني المباشر، فأجرت الولايات المتحدة مع كل من الكيان الصهيوني واليونان محاكاة لمناورات عسكرية بحربة بغرض الدفاع عن 3 منشآت حفر الغاز الطبيعي في البحر المتوسط.

---

[1] وهو ما أشار إليه المتحدث الرسمي باسم سفارة الولايات المتحدة في اليونان:" في الوقت الذي أصبح فيه أمن الطاقة في أوروبا - أكثر من أي وقت مضى - مسألة تتعلق بالأمن القومي، فإننا ملتزمون بتعميق علاقاتنا الإقليمية وتعزيز تقنيات الطاقة النظيفة.

تواصل الولايات المتحدة دعمها القوي للجهود الإقليمية التي تعزّز وترقي التعاون والاستقرار الإقليمي، بما في ذلك آلية 3 + 1 التي تشارك فيها جمهورية قبرص واليونان وإسرائيل والولايات المتحدة. (...).

نحن ندعم مشاريع مثل مشروع الربط الكهربائي المخطط (EuroAfrica) من مصر إلى جزيرة كريت والبر اليوناني، والربط الكهربائي الأوروآسيوي (EuroAsia) المقترح لربط شبكات الكهرباء (الإسرائيلية) والقبرصية والأوروبية. (...)" عن،

Statement on East Med Energy Cooperation, U.S. Embassy & Consulate in Greece, Athens, January 10, 2022, in: http://rb.gy/sx6c9 , (13/5/2023).

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد، المرجع السابق، ص 407.

[3] أحمد زكريا الباسوسي، "**تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي**: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2018، ص 213-214.

- **الغازكأداة للتقريب بين حلفائها**؛ فمن المعروف أن منطقة شرق البحر المتوسّط تضم عددًا من حلفاء الولايات المتحدّة الأمريكية، والذي تعاني العلاقات فيما بينهم من حالة تدهور نسبي وفقًا لكلّ حالة على حدة. فعلى الصعيد الصهيوني التركي، فقد أكّد العديد من المسؤولين الأمريكيين في مقدمتهم "عاموس هوخستاين" -المبعوث الخاص لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون الطاقة- في 21 أوت 2016 على أن كميات الغاز الضخمة في شرق المتوسّط تمثّل فرصة حقيقية لدول المنطقة خاصة الكيان الصهيوني وتركيا لتوطيد علاقتهم خاصة مع استمرار قيام الكيان الصهيوني بتنمية وتطوير حقل "ليفياثان"، وإمكانية إنشاء أنبوب غاز لتصدير الغاز الصهيوني عبر تركيا إلى أوروبا. ولهذا فقد دعم هوخستاين اتفاق مصالحة الكيان الصهيوني- التركي باعتباره يمهد الطرق نحو ذلك.
- **تحقيق مكاسب ومصالح اقتصادية:** وذلك من خلال سيطرة الشركات الأمريكية خاصة " نوبل إنرجي" على استثمارات الغاز في شرق المتوسط بخاصة تلك التي قبالة السواحل الكيان الصهيوني، والقبرصية وبالأخص حقل "أفروديت"، الذي يقع في بلوك 12 كما أشارت الدراسة فيما سبق. لكن، يبدو أن الشركات الأمريكية لم تكتف بتلك الاستثمارات، وتسعى لتوسيعها بخاصة في المناطق البحرية اللبنانية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في حالة نجاح جهود الوساطة الأمريكية في إنهاء الصراع الصهيوني اللبناني على المثلث البحري فيما بينهم، لا سيما أن السلطات اللبنانية قد حذرت شركة " نوبل إنرجي" الأمريكية من القيام بأي أنشطة للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة المتنازع عليها مع الكيان الصهيوني.

رغم تواضع الكميات الكامنة في أعماق المتوسط من الغاز الذي لا يتجاوز 2 في المئة من السوق العالمية، فإنه يمكن المحاججة أنها لم تمنع الولايات المتحدة من جعلها وقودا أكثر فاعلية من أي خطط سياسية في خدمة دمج الكيان الصهيوني في اقتصادات المنطقة وتلبية حاجاتها النفطية وضبط عملية التنمية تحت سقف الأهداف الأمريكية. وهكذا تم تحويل أنبوب الغاز العربي من خط عابر لمياه المتوسط من مصر إلى لبنان فسورية والأردن في بداية المشروع إلى خط يربط مصر بالأردن عبر العقبة، فاتحا بذلك احتمالات ضم الكيان الصهيوني إلى الشبكة العربية، جاعلا لبنان في أسفل الشبكة بعد أن كان بوابتها بعد مصر.[1]

[1] "غاز شرق المتوسط في حرب أمريكا على الاقتصاد الروسي"، (بيروت، مركز الوحدة العربية)، 13 ماي 2022، ص 2.

خلاصة الفصل الثالث:

باسترجاع أهم ما سبق ذكره في الفصل الثالث، نستخلص أنّ:

- إنشاء منتدى غاز شرق المتوسّط كان له ردود فعل إيجابية وسلبية، فما كان يراه الحلف الثلاثي مصر، جزيرة قبرص واليونان بالإضافة إلى الكيان الصهيوني هو منصة إقليمية اقتصادية بالدرجة الأولى، كانت تراه تركيا محاولة منهم لعزلها جغرافيا وسلبها من الحدود البحرية القانونية. غير أن الانقسامات السياسية بين دول المنطقة هو ما أفرز كفتين، كفة مؤسسي المنتدى، بإضافة كل من إيطاليا وفرنسا، وكفة الدول المعزولة وهي تركيا، لبنان وسورية لموقفهم تجاه الكيان الصهيوني.
- يبقى أنّ مصر لاعب هام في معادلة الغاز لامتلاكه أكبر حقل غازي في حوض نيل دلتا وهو حقل "ظهر" ومصنعين لتسييل الغاز، ما كان بمثابة حافز للدول الأوروبية للمشاركة في المنتدى، وما استوفى على مصر توافق المواقف مع الكيان الصهيوني والاصطفاف مع اليونان في الصراع التركي-اليوناني.
- الاتحاد الأوروبي أطلق مبادرات في سبيل تمكين دول المنطقة من توريد الدول الأوروبية بغاز شرق المتوسّط وجعله إحدى البدائل الأولية المتاحة. مع وجود اليونان وجزيرة قبرص كعضوي الاتحاد الأوروبي في شرق المتوسّط في صراع مع تركيا، كان موقف الاتحاد الأوروبي هو غضّ النظر عن الأخيرة واعتماد مشروع (EastMed) لنقل الطاقة خاصة بعد إنشاء منتدى غاز شرق المتوسّط. على الرغم من أنّ تركيا تعدّ محور نقل الطاقة من غرب أسيا إلى شرق أوروبا كما تم توضيحه بالخريطة.
- مكّنت شراكات شركتي إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية من الانخراط في المنطقة أكثر والمساهمة في مشاريع نقل الطاقة، بعد الاستكشاف والتنقيب. وهو ما كان واضحًا بربط إيني شراكات مع كل دول المنطقة على العموم، وبالتالي فإيطاليا تحاول خلق نفوذٍ لها بعد إطلاق عدّة مشاريع تجارية مع دول المتوسّط (والجزائر خاصة في مشروع نقل الغاز)، وبالتالي تصبح إيطاليا نقطة عبور لأهم الخطوط التجارية في المتوسّط وأنبوب الغاز (EastMed).
- على المستوى الدولي، كان للتنافس بين القوى الدولية تأثير على المنطقة، إذ استطاعت روسيا تشكيل أحلاف لها في المنطقة المتمثلة في كل من؛ سوريا، إيران وتركيا، حيث أنّ كل من سوريا وإيران منتج للطاقة، أما تركيا فهي ناقلة لها، وما لذلك من أهمية على التجارة الدولية. على غرار ما تربط روسيا من شراكات مع الكيان الصهيوني حول الاستكشاف والتنقيب عن الغاز في السواحل الفلسطينية، وذلك للتحكم في السوق الدولي.
- أمّا الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت استراتيجيتها هي تعزيز علاقاتها بحلفائها في المنطقة، والأهم وجود الكيان الصهيوني والاكتشافات عن الغاز مؤخرا التي كان أبرز شركائه شركة نوبل إنرجي الأمريكية للسيطرة على السوق في المنطقة وضمان الأمن الطاقوي للكيان الصهيوني والحلفاء الأوروبيين. كما حاولت الولايات المتحدة بالطرق الدبلوماسية سرًّا وعلنًا التوفيق بين مواقف الدول الرافضة لطاولة المفاوضات مع الكيان الصهيوني وجعل هذا الأخير على رأس أولوياتها ما أدى إلى توتّر العلاقات بين

الولايات المتحدة وتركيا بسبب مواقفها تجاه الكيان الصهيوني وحزب الإخوان المسلمين. وتسعى أيضا عبر حلفائها في المنطقة لصدّ محاولات تغلغل روسيا والصين، فهي بصفتها الراعي الحصري للمنطقة كملحق للشرق الأوسط، ما يعني أنّ أيّ دور لدول أخرى سيأخذ المنطقة إلى حالة من الاستقطاب مثلما كان الحال بالنسبة لتركيا وإيران، وتشكيل تحالفات جديدة قد تعقّد المسرح الجيوستراتيجي للمنطقة.

خـــاتمـــــة

خـــاتمـــــة

أعادت الطاقة في شرق المتوسّط إحياء دور الجغرافيا السياسية التي أعادت توجيه أنظار العالم إلى بؤرة الصراعات القديمة في المنطقة. فكان للغاز أثر مباشر في إنعاش المنطقة اقتصاديا وتجاريا، مع إقحام دول الإقليم في منافسة جيوبوليتيكية، وذلك لما طرحته الطاقة من عوامل قوة جعلت السياسة تدخل على أوسع أبوابها من خلال النزاعات على الحدود البحرية. بفعل ارتباط العوامل الجغرافية بالسياسة، أضحت المنطقة في شكل جديد من الصراع، فكان النزاع على الحدود البحرية هو الواقع الجديد لها، وكانت التقسيمات الثنائية بين الدول هي الحل الوحيد في ظل عدم التوافق على إطار القانون الدولي للبحار.

على الرغم من اكتشاف الغاز بكميات وفيرة خاصة في حوض دلتا النيل، إلا أنّ احتمالات تصديره إلى الأسواق الدولية لا تزال طويلة الأمد، لأن دول المنطقة لاتزال تبحث عن اكتفاء سوقها المحلي وتغطية حاجتها من الغاز. إنّ خيارات التصدير ترتبط مباشرة بالعلاقات الثنائية بين كل من تركيا والكيان الصهيوني، وقبرص والكيان الصهيوني، لذلك تبقى جزيرة قبرص الخيار الأول نظرًا لقربها الجغرافي، والعلاقات التي تجمعها بالكيان الصهيوني والحركة التجارية والاعتماد المتبادل فيما بينهما.

شهدت منطقة شرق المتوسّط بروز سياسة المحاور، فكان التنافس يخيّم على العلاقات بشكل عام وكان التعاون محصورا على الدول المنتجة للطاقة في حوضي الشام ودلتا النيل والتي هي جغرافيا متقاربة مثلها مثل مواقفها ورؤاها، فكانت المصالح السياسية هي الجامع لأطراف والعازل لأطراف أخرى. وسرعان ما لاق استجابة القوى الدولية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي لدعم الدول الأعضاء والمساهمة بالاستثمار في البنى التحتية لنقل الطاقة، وإطلاق مبادرات تدل على أهمية الغاز، للخروج من التبعية الروسية، رغم سعيها الانتقال للطاقات المتجددة. لم تنحصر مساهمة القوى الدولية على التنقيب واستخراج الغاز فقط، فكان لها أيضًا دور في دعم تشكيل التحالفات والتنظيمات الدولية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث كانت ولا تزال منطقة شرق المتوسّط منطقة نفوذ تتنافس عليها القوى لتداخل مصالحها، وتأمين الاستقرار لحلفائها والواردات من الثروات الطبيعية.

يعدّ إنشاء منتدى غاز شرق المتوسّط دافع للتشاحن بين دول المنطقة، التي كانت المنافسة على جيوبوليتيك الحدود البحرية ما يغيّب عليها منذ اكتشاف الغاز، خصوصا بعد ظهور مشروع أنبوب شرق المتوسّط الذي وفّر على الدول المنتجة نقل الغاز عبر تركيا، وهو ما سيزيد من مكاسب الكيان الصهيوني عن طريق القدرة على التحكم في إمدادات الغاز لدول المنطقة وحتى خارجها مع تسعيره، وبالموازاة مع دول نقل الطاقة ومن بينها تركيا التي يمرّ عبرها أنابيب من بحر قزوين في غرب آسيا إلى شرق أوروبا، وكلّ من سوريا والعراق لإضعاف موضعهم الاستراتيجي، وتقليل المكاسب بالنسبة لتركيا.

إنّ المشهد العام في شرق المتوسّط يتّسم برابح وخاسر، لكن اللعبة الجيوبوليتيكية وهي تحركات الدول نحو ترسيم الحدود مع الأطراف الجانبية، جعل من ذلك الوضع أكثر ازدحاما تعقيدًا وممكن التغير. وفي ظلّ عدم دمج تركيا في المنظمات الإقليمية ومواصلة عملية التطبيع لا يمكن للمنطقة أن تستقر على حال. إنّ احتمال أن تكون دول الجزء الشرقي للبحر المتوسّط بديلا للأسواق الأخرى ضعيف جدا، لوجود بلد مثل الجزائر وحتى نيجيريا في الجزء الغربي، فالجزائر لها شراكات متعددة مع شركاء أجنبيين وأبرزهم إيطاليا التي يربطها بالجزائر

خـــاتمـــــة

مشروع خط أنبوب ترانس ميد (TransMed) الذي يمدّ الدول الأوروبية الأخرى بالغاز، فهو الشريك التقليدي والمعتمد عليه في إمدادات الغاز دون نظير له من دول المتوسّط.

قـــائمة المـــراجـــع

قـــائمة المـراجــع

الكتب:

1. عباس هادي زهراء، " **الجغرافيا السياسية للطاقة** في الحوض الشرقي للبحر المتوسط "، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، يونيو 2021.

2. داوود أوغلو أحمد، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، " العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية -"، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2)، 2011.

3. ديسوا جيرارد، ترجمة د. قاسم المقداد، " دراسة في العلاقات الدولية - الجزء الأول النظريات الجيوسياسية -"، (دمشق: دار نينوى للنشر والتوزيع)، 2014.

4. سلطان جاسم، " الجغرافيا والحلم العربي القادم **جيوبوليتيك** عندما تتحدث الجغرافيا "، (بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، ط1)، يناير 2013.

5. محمد حجازي محمد، "الجغرافيا السياسية"، رئيس قسم الجغرافيا، كلية الآداب - جامعة القاهرة -، 1997-1996.

6. محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات"، **الجزائر97**.

المقالات:

7. أوزديمير تشاتاي (Çağatay Özdemir)، " **صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط**: دور روسيا "، (DergiPark: (Rouya Türkiyyah) رؤية تركية، ص 27-39)، 18 جانفي 2018.

8. علي جمال الدين الغنام رنيم، "الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (2009 – 2019)"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022.

المقالات الدورية:

9. أكرم حمزة أبو علان فوزية، "الصراع على الغاز في حوض شرق المتوسّط"، الجامعة الأردنية، (مجلة ابن خلدون، المجلد الأول، العدد الثاني، ص 222-257)، أكتوبر (2021).

10. بلموهوب حنان، بلعربي علي، "أثر اكتشافات حقول الغاز على معادلة التوازن الإقليمي والاستراتيجي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط"، (الجزائر: مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02/ 122-136)، ديسمبر (2022).

11. عبد الكاظم عبيد بشرى، " **جيوستراتيجية موقع شرق البحر المتوسط و أثره في الصراع الإقليمي والدولي** (دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية)"، (مجلة الدراسات المستدامة: السنة الثالثة، مجلد 3، العدد 3)، 2021.

12. عفاف حراش، "**الدور التركي في ليبيا**: من اتفاق الصخيرات 2015 إلى برلين 2021"، (دفاتر السياسة والقانون: المجلد 14، العدد 2، ص ص: 313-327)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البويرة، 2022.

13. ماجد زياد، "**ترسيم الحدود اللبنانية-الإسرائيلية** :براغماتية حزب الله خارجيا وصرامته داخليا"، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 133)، (شتاء 2023).

الأطروحات:

14. الباسوسي أحمد زكريا، "**تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي**: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2018.

المحاضرات:

15. محمدسمير عياد، "محاضرات في مقياس: تحليل النزاعات الدولية"، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018.

مقالات في مواقع إلكترونية:

16. أحمد جمال الصياد، جاد مصطفى البستاني وآخرون، "مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط"، المركز الديمقراطي العربي،3 جانفي 2021. في: https://www.democraticac.de/?p=72082

17. سلمي جلال، "تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط"، المعهد المصري للدراسات، 9 ديسمبر 2019. في: http://rb.gy/axnsa

18. سليم ريم، "**الحرب القادمة**: لماذا تصاعدت حدة صراعات الغاز في شرق المتوسط؟"، (25 فبراير 2018)، في: http://rb.gy/mxwmj

19. **شعيبي عماد فوزي**، "الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولا"، شبكة فولتير، 17 أفريل 2012، في: https://www.voltairenet.org/article173717.html

المقالات من المجلات الإلكترونية:

20. أيوب مارك، "خرائط استكشاف حوض شرق المتوسّط"، (ملف طفرة أوهام الغاز، العدد 1، 19 كانون الأول 2022)، الأرض. العمل. رأس المال، في: http://rb.gy/vp4al

21. سلطان أحمد، " **دبلوماسية التحول إلى مركز إقليمي للطاقة** (2) منتدى غاز شرق المتوسط والأهمية الاستراتيجية لمصر"، 4-7-2022، مجلة السياسة الدولية. في: http://www.siyassa.org.eg/News/18321.aspx

التقارير والأوراق البحثية:

22. باكير علي، "النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"، (**مركز الجزيرة للدراسات**: تقارير)، 19 أبريل/نيسان 2018.

23. باكير علي حسين، "اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط"، منتدى السياسات العربية، نوفمبر 2019.

24. سكرية منى، " منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، (Natural Resource Governance Institute)، موجز فبراير2021.

25. "غاز شرق المتوسط في حرب أمريكا على الاقتصاد الروسي"، (بيروت، مركز الوحدة العربية)، 13 ماي 2022.

26. **"البديل الآمن: لماذا أطلقت إيطاليا استراتيجية جديدة في"منطقة المتوسط"؟"**، (إنتر ريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، تقديرات إنتر ريجيونال، العدد61)، 25 أغسطس 2022.

الملاحق القانونية:

27. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مونتينيغو باي، ديسمبر 1982، بدء النفاذ نوفمبر 1994.

المراجع باللغات الأجنبية:

مراجع باللغة الإنجليزية:

Books

1. Hadjipavlis Panayiotis, “The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace**”,** (**Eastern Mediterranean Geopolitical Review**, Vol. 1, pp 44-60), (Fall 2015).
2. Tziampiris Aristotle, Spyridon N. Litsas (Eds.), “**The New Eastern Mediterranean** Theory, Politics and States in a Volatile Era”, (Springer, Ed. 1, 2019).
3. Yergin Daniel, “The New Map: Energy Climate, and the Clash of Nations”, (New York: Penguin), 2020.

Articles

4. Roby Nathanson Ro’ee Levy (Eds.), “Casus Belli or Chance for Regional Cooperation? Natural Gas in the Eastern Mediterranean”, (**Friedrich-Ebert-Stiftung and the Institute for National Security Studies**), (November 2012).

5. Stanič Ana, Karbuz Sohbet, “The challenges facing Eastern Mediterranean gas and how international law can help overcome them”, (**Journal of Energy & Natural Resources Law**, 2020), 30 Oct 2020.
6. Tanchum Michael, “EASTERN MEDITERRANEAN IN UNCHARTED WATERS: Perspectives on Emerging Geopolitical Realities Perspectives on Emerging Geopolitical Realities”, (**Konrad Adenauer Stiftung**), 2021.
7. Thrassy Marketos et al, “Geostrategic Alliances in the Eastern Mediterranean and MENA”, **Springer Briefs in International Relations**, (Cham: Springer Nature Switzerland AG), 2022.

Journal Articles

8. Antreasyan Anaïs, “GAS FINDS IN THE EASTERN MEDITERRANEAN: GAZA, ISRAEL, AND OTHER CONFLICTS”, **Journal of Palestine Studies,** (University of California Press on behalf of the Institute for Palestine Studies, Vol. 42, No. 3, 29-47), (Spring 2013).
9. Aoudé Ibrahim G., “CONFLICT OVER OIL AND GAS IN THE MEDITERRANEAN: ISRAELI EXPANSIONISM IN LEBANON”, **ARAB STUDIES QUARTERLY**, Vol. 41, No. 1, (Winter 2019).
10. Badarin Emile, Schumacher Tobias, “The Eastern Mediterranean Energy Bonanza: A Piece in the Regional and Global Geopolitical Puzzle, and the Role of the European Union”, **DeGruyter OLDENBOURG,** Vol. 70, No. 3, (October. 2022).
11. Bastian Katrin, “The EU in the Eastern Mediterranean—a “Geopolitical” Actor?”, (**Orbis**, Vol. 65, Issue.3, 2021. PP. 483-489).
12. Biresselioğlu Mehmet Efe, “Clashing Interests in the Eastern Mediterranean: What About Turkey?”, (SETA, Insight Turkey, Vol. 21 / No. 4 / TURKEY’S NEW FOREIGN POLICY: A QUEST FOR AUTONOMY, pp. 115-134), (Fall 2019).
13. Giannakopoulos Angelos, “Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?”, **The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies**, No. 8, (February 2016).
14. Kavaz İsmail, “The Energy Equation in the Eastern Mediterranean”, (SETA Foundation, **Insight Turkey**, Vol. 23. No.1. PP. 139-160), 2021.
15. Krasna Joshua, “Politics, War and Eastern Mediterranean Gas”, (**The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies**, Volume 16, Number 4), (March 2022).
16. Karbuz Sohbet, “**Key Challenges Facing the Eastern Mediterranean:** The Future of Regional Energy Development “, (SETA, **Insight Turkey**, Middle East and Islamic Studies, Energy Policy Research Center, Vol. 23, No. 1, pp 115-138), (WINTER 2021).

17. Özdemir Çağatay, “The United States-Backed Containment of Turkey in the Eastern Mediterranean”, (SETA: **Insight Turkey**, Vol. 22 / No. 2, pp. 111-126.), (Spring 2020).
18. Panayiotis Hadjipavlis, “The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace**”,** (**Eastern Mediterranean Geopolitical Review**, Vol. 1), (Fall 2015).
19. Stergiou Andreas, “Turkey–Cyprus–Israel relations and the Cyprus conflict”, **Journal of Balkan and Near Eastern Studies,** (Volos: The University of Thessaly, VOL. 18, NO. 4, 375–392), July 2016.
20. Stocker James, “**No EEZ Solution:** The Politics of Oil and Gas in the Eastern Mediterranean”, (Middle East Institute, **Middle East Journal**, Autumn 2012, Vol. 66, No. 4, pp. 579-597), (Autumn 2012). P. 580.

Studies on Internet

21. Dalay Galip, “Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock”, 28-1-2021, Brookings. In: http://rb.gy/p7ss6

22. Laroche Manon, « Le gaz : nouvel enjeu géopolitique en Méditerranée orientale », **Vie. Publique**. 26 octobre 2021, en : http://rb.gy/fqavi**.**

23. Nektaria Stamouli, “EastMed: A pipeline project that ran afoul of geopolitics and green policies”, January 18, 2022, in: http://rb.gy/g6h4e.

24. Skordas Achilles, “Oil Exploitation in the Eastern Mediterranean: Cyprus, Turkey and International Law”, **Wilson Center**, 27 Mar. 2007. in: http://rb.gy/ydd6.

25. Spangler Brad **, Burgess** Heidi**,** “Conflicts and Disputes", **Beyond Intractability**, 2017. in: http://rb.gy/kmgna.

26. Tanchum Michaël, Bechev Dimitar, “Italy’s Mediterranean Belt and Road”, **Foreign Policy**, 21 January 2021, in: https://foreignpolicy.com/2021/01/21/italys-mediterranean-belt-and-road/.

Websites:

27. National Defence University, Ambassador John Desrocher, The Eisenhower School for National Security and Resource Strategy, in: http://rb.gy/vvz49.

28. Statement on East Med Energy Cooperation, U.S. Embassy & Consulate in Greece, Athens, January 10, 2022, in: http://rb.gy/sx6c9.

29. Syria Crude Oil: Production, ORGANIZATION OF THE PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES: http://rb.gy/s884j.

Reports and Research Papers

30. Angelos Giannakopoulos, "Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?", (**The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies**, No. 8), (February 2016).

31. Assaf Fadi K. , Sukkarieh Mona E.,"U.S. skeptical about the EastMed Pipeline", **The East Med Energy Report**, U.S. skeptical about the EastMed Pipeline, Middle East Strategic Perspectives. January 15, 2022. In: https://www.mesp.me/2022/01/15/the-east-med-energy-report-issue-3/

32. Denizeau Aurélien, "**Mavi Vatan, the 'Blue Homeland'**: The Origins, Influences and Limits of an Ambitious Doctrine for Turkey", (**Études de l'Ifri**, Ifri), April 2021.

33. Farnesina the Ministry of Foreign Affairs and International, "**The Italian Strategy in The Mediterranean** Stabilising the Crises and Building a Positive Agenda for The Region", (**Mediterranean Dialogue**, 3rd Ed. Rome), 2017.

34. Roby Nathanson Ro'ee Levy (Eds.), "Casus Belli or Chance for Regional Cooperation? Natural Gas in the Eastern Mediterranean", (**Friedrich-Ebert-Stiftung and the Institute for National Security Studies**), (November 2012).

35. Tsakiris Theodorus, Ulgen Sinan Han K. Ahmet, "Gas Developments in the Eastern Mediterranean: Trigger or Obstacle for EU-Turkey Cooperation?", (**FEUTURE,** The Future of EU-Turkey Relations: Mapping Dynamics and Testing Scenarios**,** Online Paper No. 22**)**, May 2018.

36. Vogler Sarah and Thompson Eric V., "Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security", (**German Marshall Fund of the United States**, Policy Brief), March 2015.

مراجع باللغة الفرنسية:

37. Baccarini Luca, Karbuz Sohbet, « Découvertes de gaz en Méditerranée orientale : quels lendemains ? », **Revue Internationale et Stratégique,** (IRIS editions : N°104. PP. 113 – 122). 2016/4.

38. Mourad Hicham, « Nouvelle dynamique régionale en Méditerranée orientale », (Éd. Comité d'études de Défense Nationale : **Revue Défense Nationale,** (N° 822). PP. 153 à 157), 2019/7.

الخرائط والأشكال:

الخرائط	الصفحة
خريطة 1: الجزء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.	**13**
خريطة 2: الحقول المكتشفة في سواحل فلسطين المحتلة وحقل "غزة-مارين" في قطاع غزة.	**17**
خريطة 3: حقل "ظهر Zohr" وحقول أخرى.	**19**
خريطة 4: أهم الحقول المكتشفة في حوض الشام وشرق المتوسط بشكل.	**20**
جدول 1: أهم حقول الغاز المكتشفة في شرق المتوسّط.	**21**
خريطة 5: نظريتي "قلب العالم" و "حافة العالم".	**25**
خريطة 6: الخط الأزرق (عند الناقورة) الذي وضعته الأمم المتحدة بين لبنان والكيان الصهيوني.	**34**
خريطة 7: الخطوط البحرية المتنازع عليها بين لبنان والكيان الصهيوني.	**35**
خريطة 8: الخلافات بين تركيا-شمال قبرص التركية وقبرص اليونانية.	**40**
خريطة 9: الحدود البحرية بين جزيرة قبرص وفلسطين المحتلة ولبنان.	**41**
خريطة 10: المنطقة الاقتصادية الخالصة -القانونية- لمصر.	**43**
خريطة 11: الحدود البحرية الدولية حتى الآن في شرق بحر المتوسط.	**44**
شكل 1 : العلاقات بين دول حوض شرق المتوسّط.	**45**
خريطة 12: مسار خط أنبوب غاز العرب من مصر إلى سورية.	**48**
خريطة 13: مسار خطّ أنبوب (EastMed) للغاز نحو أوروبا.	**50**
خريطة 14: الاحتمالات الواردة لنقل الغاز من شرق المتوسّط إلى الدول المجاورة.	**52**
خريطة 15: خطوط ترسيم الحدود التركية مع حكومة الوفاق الليبية	**61**
خريطة 16: حدود مصر المتنازل عليها أمام الاتفاق التركي-الليبي:	**62**
خريطة 17: الخطوط المتنازع عليها بين تركيا واليونان وقبرص حول المنطقة الاقتصادية الخالصة.	**63**
خريطة 18: العقيدة الجيوبوليتيكة البحرية التركية التي تسمى "الوطن الأزرق".	**64**
خريطة 19: خطوط الأنابيب التي تمرّ على تركيا وتغذيها بالغاز.	**66**
خريطة 20: خطوط أنابيب (Southern Gas Corridor) العابرة للأناضول.	**69**